ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان . .

ثلاث سنوات من استكمال المسار ومواجهة التحديات

تقرير

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ...

ثلاث سنوات من استكمال المسار ومواجهة التحديات

الناشر

مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

العنوان :- 148 شارع مصر حلوان الزراعي - المطبعة - ح المعادي - الدور الرابع - شقة 41 - القاهرة - جمهورية مصر العربية

ص.ب : 490 المعادي

تليفون : 00(20) (2) 25266019 & 00(20) (2) 25266026

موبايل : 00 (2) 01226521170

البريد الالكتروني : maat@maatpeace.org & info@maatpeace.org

الموقع الالكتروني : www.maatpeace.org

- **هذه النسخة غير مخصصة للبيع**
- **حقوق الطبع والنشر محفوظة لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان**

قائمة المحتويات

تقديم	3
تمهيد	5
المنهجية	8
أولا: النتائج الرئيسية بعد ثلاث سنوات على الإستراتيجية	9
ثانيا: المسارات التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان	11
1. المسار التشريعي	11
2. مسار التطوير المؤسسي	17
3. مسار التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان	19
ثالثا: متابعة تنفيذ الإستراتيجية وفقا لمحاورها الأربعة	21
1. المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	21
2. المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	53
3. المحور الخاص بحقوق الفئات الأولي بالرعاية	85
4. المحور الخاص بالتثقيف وبناء القدرات	120
التوصيات	135

تقديم

بوسعي الآن بعد ثلاث سنوات من إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان أن أقول إن إطلاق هذه الوثيقة التي تألفت من 78 صفحة، كانت نتيجة إدراك من القيادة السياسية بإنه قد حان الوقت لاعتماد أطر وطنية ومحلية وتحديد غايات طموحة يمكن الاستناد إليها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان. ولتكون دليلًا يوجه بوصلة السياسات والإجراءات والتشريعات المتخذة من قبل السلطات، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وحتى أصحاب المصلحة الأخرين.

ونظرا لأهمية الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان فقد وضعتها الحكومة في برنامج عملها للسنوات 2024 - 2027 في يوليو 2024. واستند إليها الرئيس عبد الفتاح السيسي في استجابته لتوصيات الحبس الاحتياطي الواردة له من مبادرة الحوار الوطني. وهنا أود أن أشيد بالإفراجات المتتالية عن المحبوسين احتياطيًا والذي كان أخرهم 151 شخص خلال شهر سبتمبر الجاري في إطار استجابة الرئيس لتوصيات الحوار الوطني.

لكن رغم التحديات التي تواجه تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وأهمها هو غياب خطة عمل تنفيذية تحدد أدوار كل جهة في تنفيذ النتائج المستهدفة الواردة في الإستراتيجية بجانب ضعف نشر ثقافة حقوق الإنسان خاصة في المناطق الريفية الذي يعيش فيها أكثر من 57% من إجمالي السكان. وضعف مشاركة الشباب في الحياة العامة.

ثمة تطورات تبعث على التفاؤل فقد حمل التشكيل الوزاري الأخير في يوليو 2024 آمالًا تستحقها المصريات حيث تبوأت 19 امرأة مناصب مختلفة ما بين وزيرة أو نائبة وزيرة أو محافظة في التشكيل الوزاري وحركة المحافظين الأخيرة وهو ما يحقق بشكل مباشر مجموعة من النتائج الواردة في القسم الفرعي الخاص بحقوق المرأة في المحور الثالث من الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. كما إن قُرب الانتهاء من مشروع الإجراءات الجنائية والذي يخضع للنقاش في الوقت الحالي من شأنه أن يعالج مجموعة من النتائج المستهدفة في المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية خاصة المتعلقة بضوابط الحبس الاحتياطي وإيجاد بدائل له والتعويض عنه. كما إنه من بين التطورات الإيجابية التي لاحظتها وأنا اطالع التقرير هو استكمال وزارة الداخلية العمل على تغيير الفلسفة العقابية بإنشاء مزيد من مراكز الإصلاح والتأهيل ومواصلة التحقيق في ادعاءات القسوة وإساءة المعاملة ضد الأفراد المزعوم تورطهم في هذه الممارسات.

وفي هذا التقرير الذي أضعه بين يديكم استبشر خيرا فيما هو قادم، وما زالت أري إن تحقيق النتائج المستهدفة الواردة في هذه الإستراتيجية قد يكون أسهل إذا اتبعنا نهج قائم على

العمل الجماعي والتشاركي وجعل التشاور مع أصحاب المصلحة وسيلة لتسريع وتيرة تنفيذ المتبقي من نتائج الإستراتيجية ومعالجة ما يطرأ عليها من تحديات على جميع المستويات. ولعل ضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في المساعدة في تنفيذ نتائج الإستراتيجية يمثل قيمة مضافة ويجعل من بلوغ النتائج الواردة في الإستراتيجية في متناول اليد.

وغاية التقرير هو تقييمًا شاملا لجهود جميع المؤسسات والوزارات وأصحاب المصلحة الأخرين في الدولة واعتمد التقرير علي جميع البيانات والأدلة الصحيحة، ويجب الإشارة إن تنفيذ النتائج المستهدفة من الاستراتيجية في عامها الثالث جاء في ظل ظروف إقليمية ودولية مضطربة. وباعتباري كُنت أحد المشاركين في إطلاق الإستراتيجية لم أنس ما طالب به الرئيس عبد الفتاح السيسي في مؤتمر إطلاق الإستراتيجية من ضرورة اتباع منهج قائم علي التشاركية بين الحكومة والمجتمع المدني والمجالس القومية المتخصصة لذلك فإن الغاية من هذا التقرير التي تصدره مؤسسة ماعت للعام الثالث علي التوالي هو متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وحصر التحديات علي وجه الدقة وتقديم التوصيات وتحفيز الجهات المنوط بها تنفيذ الإستراتيجية ليبذلوًا مزيدًا من الجهود من أجل تحريك النتائج المتوارية عن الأنظار وجعل ما تبقي من المرحلة للإستراتيجية بمثابة مرحلة لاستكمال المسار نحو بلوغ جميع النتائج المنشودة في هذه الإستراتيجية.

أيمن عقيل

سبتمبر 2024

تمهيد

مر ثلاث سنوات على إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والذي أطلقها رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي في 11 سبتمبر 2021. ولا تزال الإستراتيجية هي الأساس التي تستند عليه الحكومة المصرية في توجهاتها المتعلقة بالحقوق والحريات، وفي يوليو 2024 نشرت الحكومة برنامج عملها المُحدث والذي خصص قسمًا لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية ولعل أهم ما ورد في هذا القسم هو مواصلة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان معتبرا ذلك يفضي إلي تحسين وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية، خاصة الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد ساهمت عوامل مختلفة في الدفع نحو تنفيذ الإستراتيجية مثل استمرار الحوار الوطني والذي يعد بمثابة آلية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. بجانب استمرار عمل لجنة العفو الرئاسي والتي اسمرت عن الافراج عن عدد من الصحفيين ونشطاء الرأي وكبار السن وغيرهم من المحبوسين احتياطيًا وكان أخرهم العفو عن79 من المحبوسين احتياطيًا في يوليو 2024، وتعتبر الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لحظة تحول في تعامل الدولة المصرية مع حقوق الإنسان بمفهومها الشامل فهي أول وثيقة شاملة تغطي حقوق الإنسان في مصر. وتضمنت أربع محاور رئيسية وهي: **المحور الأول** الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ **المحور الثاني** المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، **المحور الثالث** يتناول حقوق الإنسان للمرأة والطفل والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة؛ **والمحور الرابع** مرتبط بالتثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. وقد حاولت الاستراتيجية معالجة التحديات التي تضمنها كل محور على حدة بإبراز نقاط القوة والفرص المتاحة، للبناء عليها حتى الوصول للنتائج المستهدفة من كل محور وبلغت هذه النتائج أو الغايات **226 نتيجة** مستهدفة حيث اشتمل المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منها على 71 نتيجة مستهدفة، كأكبر المحاور التي تضمنت نتائج مستهدفة في الاستراتيجية، وتتحقق هذه النتائج وفقا للفلسفة التي قامت عليها الإستراتيجية من خلال ثلاث مسارات تنفيذية وهم: مسار **التطوير التشريعي**؛ والمسار الخاص **بالتطوير المؤسسي**؛ والمسار الخاص **بالتثقيف وبناء القدرات** في مجال حقوق الإنسان.

وقد وزعت الاستراتيجية تحقيق النتائج والغايات المستهدفة منها على خمس سنوات وهو الإطار الزمني للمرحلة الاولي من الاستراتيجية لكنها لم تضع خطة عمل تنفيذية لتحقيق هذه النتائج وتحديد المسؤوليات التي تقع على الجهات المنوط بها تنفيذ ما اشتملت عليه الاستراتيجية من نتائج مرجوة. واستمرت اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان هي الجهة

المخول لها متابعة تقييم تنفيذ الإستراتيجية، لكن مع ذلك لا يزال هناك تنسيق محدود بين اللجنة وأصحاب المصلحة الأخرين من أجل تنفيذ الإستراتيجية أو فيما يتعلق باقتراح خطة عمل تنفيذية لها. وتري مؤسسة ماعت إن العام الثالث علي إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان كان حافلًا بالتطورات والإجراءات المقدرة التي نشدت بلوغ النتائج المستهدفة من الإستراتيجية ولعل أهم هذه الإجراءات هو قُرب الانتهاء من مشروع قانون الإجراءات الجنائية وما يتضمنه من نصوص قانونية تستهدف تحقيق مجموعة من النتائج الواردة في المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكان هناك بشكل عام تطورًا تشريعيًا وإن كان بطيئًا حيث صدر القانون رقم 1 لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الذي يتيح استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات من جميع أنواع المحاكم وذلك في 16 يناير 2024، وجاء اصدار القانون في اللحظات الأخيرة قبل انتهاء المدة الدستورية التي كانت تنص على إصدار هذا القانون في غضون عشر سنوات من اعتماد الدستور المصري في عام 2014. وفيما يتعلق بمسار التطوير المؤسسي استمرت الوزارات المختلفة في استكمال إنشاء وهيكلة وحدات حقوق الإنسان لديها، ويبدو إن تغييرًا طرأ في الفكر لدي هذه الوزارات التي لم تكن تتقبل الفكرة في البداية حيث واجهت عملية الإنشاء عقبات بيروقراطية وإدارية.

كما استمرت وزارة الداخلية في تنفيذ استراتيجيتها القائمة على تطوير الفلسفة العقابية والتوسع في بناء مزيد من مراكز الإصلاح والتأهيل بما تضمنه هذه المراكز من جودة التهوية والرعاية الصحية. وعلي مستوي مسار التثقيف وبناء القدرات، ورغم التدابير المختلفة مثل حملات التوعية والدورات التدريبية للموظفين العاملين في الوزارات والجهاز الإداري. رغم ذلك لا يمكن إنكار الجهود الإيجابية التي قامت بها جهات مختلفة لتعزيز تنفيذ النتائج المستهدفة في المحاور الأربعة للإستراتيجية وقد وصلت نسبة النتائج التي نُفذت لنحو 11% من إجمالي النتائج المستهدفة بينما اقتربت الجهات المنوط بها تنفيذ ما نسبته 62.4% من إجمالي النتائج المستهدفة بينما لا يزال 26.6% من النتائج أي ما يقرب من 60 نتيجة مستهدفة لم يبدأ العمل عليها ويتطلب بدء تنفيذ تسريع وتيرة الجهود التي يمكن أن تقوم بها الجهات المنوط بها التنفيذ.

فمنذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في 11 سبتمبر 2021، قامت مؤسسة ماعت بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وجمعت الأدلة والبيانات المتعلقة بتحقيق النتائج المستهدفة، وذلك في إطار دورها كمنظمة مجتمع مدني لديها القدرة على متابعة الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية. بناء على ما تقدم تُصدر مؤسسة

ماعت للســلام والتنمية وحقوق الإنســان هذا التقرير بعد مرور ثلاث ســنوات على إطلاق الاســتراتيجية الوطنية لحقوق الإنســان لتســتكمل ســلســلة التقارير الصــادرة من قبل المؤسسة في متابعة الإستراتيجية. ويتكون التقرير من أربعة اقسام رئيسية: **الأول**؛ النتائج الرئيسية للإستراتيجية بعد ثلاث سنوات؛ **الثاني**؛ مسارات تنفيذ الاستراتيجية؛ **الثالث**؛ متابعة تنفيذ الإستراتيجية وفقا للمحاور الأربعة؛ أما **الرابع** التحديات التي تواجه تفعيل الاستراتيجية؛ وصولا إلى مجموعة من التوصيات العملية التي تري مؤسسة ماعت إنها قد تُسرع من وتيرة احراز النتائج المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

المنهجية

اعتمد التقرير على آلية لمتابعة درجة الإنجاز الحكومي والهيئات الأخرى المنوط بها تنفيذ الإستراتيجية في 226 نتيجة من النتائج المستهدفة الواردة في المحاور الأربعة للإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال مسح القرارات والتدابير الصادرة في ضوء تنفيذ نتائج الاستراتيجية على موقع اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان في الفترة من 11 سبتمبر 2021 حتى سبتمبر 2024 والمواقع الخاصة بالجهات المنوط بها تنفيذ الاستراتيجية. إضافة إلى القرارات الصادرة عن الاجتماعات الأسبوعية لمجلس الوزراء خلال نفس الفترة. بجانب الاطلاع على بعض القوانين الواردة في الجريدة الرسمية. كما اعتمد التقرير على أداة لتقييم الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من النتائج الواردة في الإستراتيجية حيث يشير التقييم "**منفذة**" إلى النتيجة المستهدفة التي جاء فيها مستوي الإنجاز الحكومي مرتفعًا وإيجابيًا بما يحقق المستهدف من النتيجة. بينما تشير التقييم "**جاري العمل / اقترب من التحقيق**" إلى النتائج المستهدفة التي شرعت الجهات المنوط بها تنفيذ الاستراتيجية لكنها لم تكتمل كليا لتحقيق المستهدف من النتيجة. أما التقييم "**لم يبدأ** " تشير إلى النتائج التي لم يُبْذل فيها أي جهود بعد. كما تظل الرؤية التحليلية الواردة في التقرير قائمة على جمع أدلة موثقة وبيانات وإحصائيات رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ولأغراض هذا التقرير فإن المقصود بعبارة المحور الأول هو المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمقصود بعبارة المحور الثاني هو المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمقصود بعبارة الفئات الأولي بالرعاية هو المحور الخاص بحقوق الإنسان للمرأة والطفل والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن والمقصود بعبارة المحور الرابع هو المحور الخاص ببناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان وهي المسميات الواردة في الإستراتيجية. ولأغراض التقييم الأخرى اعتبرت إن رؤية مصر المحدثة 2030 بجانب برنامج عمل الحكومة 2024-2027 والتقريرين الصادرين عن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بمثابة وثائق أخري مرجعية في عملية التقييم.

أولا: النتائج الرئيسية بعد ثلاث سنوات على الإستراتيجية

افضـت عملية متابعة تقييم تنفيذ الإسـتراتيجية الوطنية لحقوق الإنسـان بعد ثلاث سـنوات من إطلاقها إلى نتائج إيجابية وتطورات لم تكن موجودة في العام الثاني للإســتراتيجية ولكن في الوقت ذاته حملت عملية التقييم تآخر في تحقيق بعض النتائج المســتهدفة. وتوزعت على المحاور الأربعة للإستراتيجية كما في الشكل التالي:

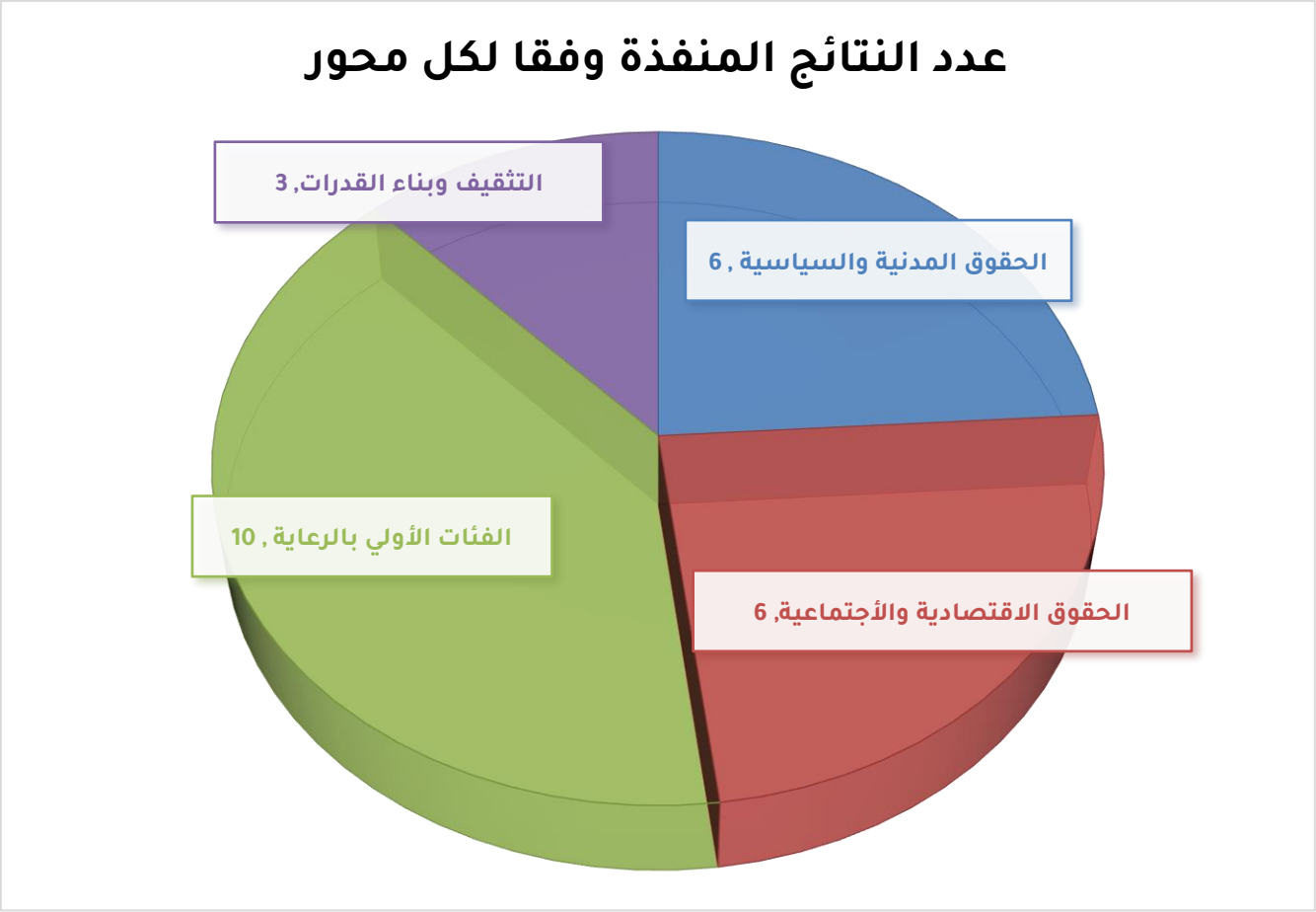

علي جانب أخر اقتربت الجهات المنوط بها تنفيذ النتائج الواردة في الإســتراتيجية من تحقيق 141 نتيجة مســتهدفة توزعت على المحاور الأربعة وهو ما يمثل 62.4% من إجمالي النتائج المستهدفة في الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان كما موضح في الشكل التالي.

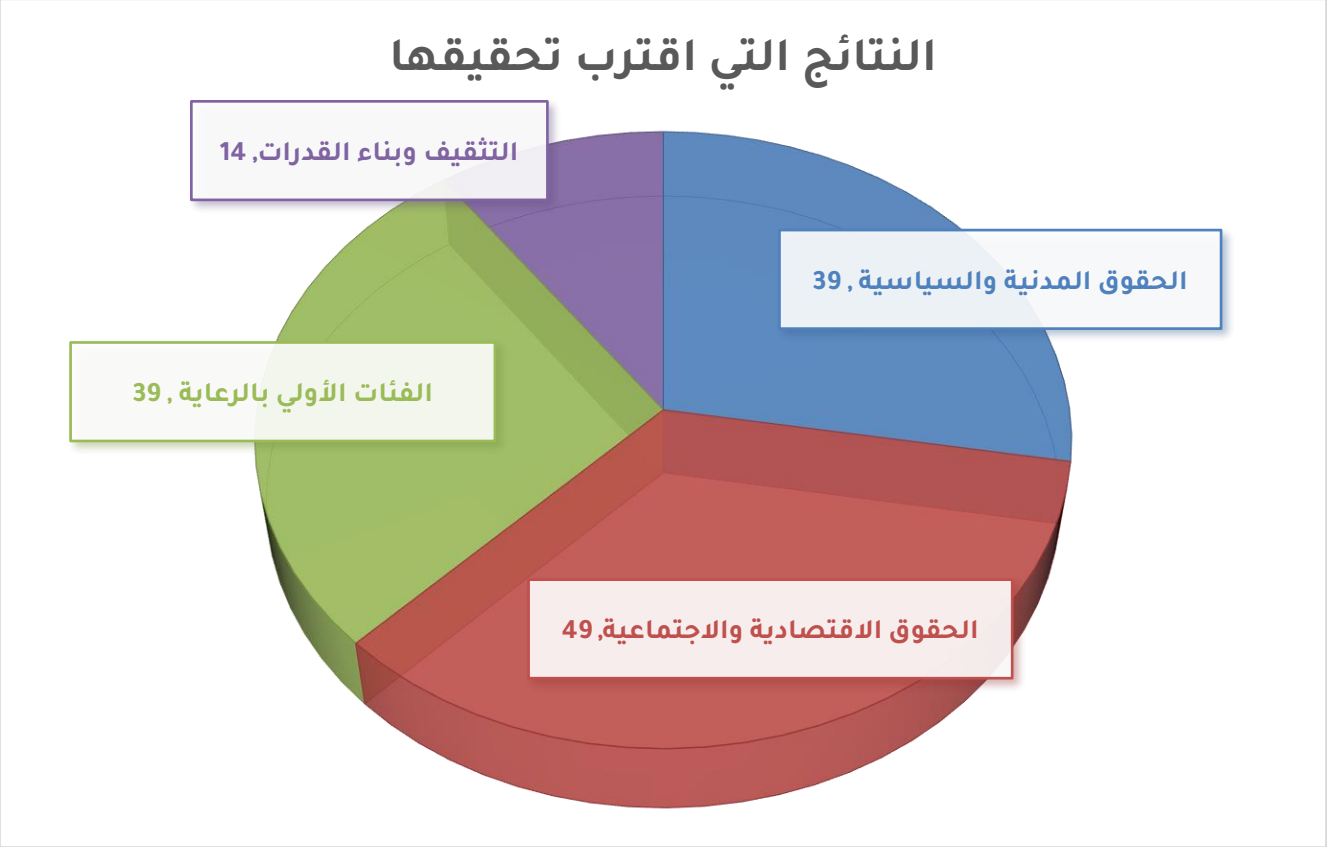

كما لاحظت مؤسسة ماعت إن الجهود لم تكن كافية من أجل بدء العمل على 60 نتيجة مستهدفة وهو ما نسبته 26.6% من إجمالي النتائج المستهدفة موزعة أيضا على المحاور الأربعة للإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان كما هو موضح في الشكل التالي:

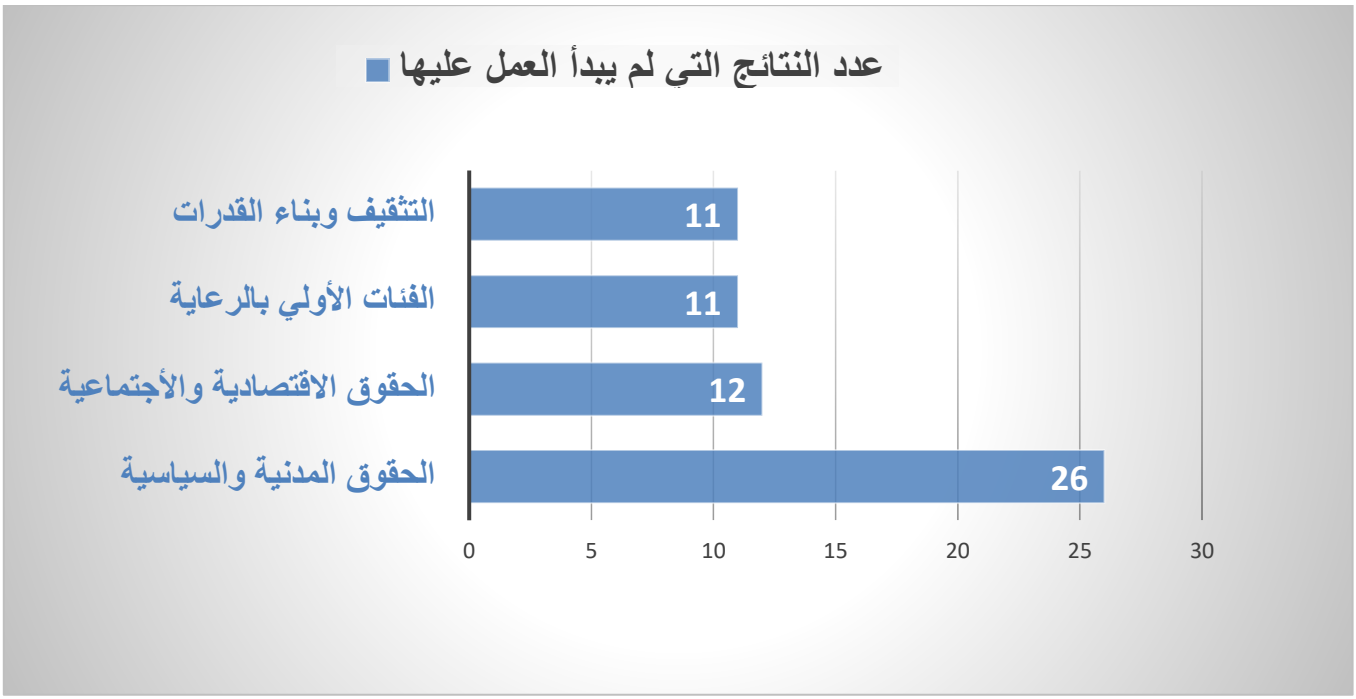

ثانيا: المسارات التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

يوجد ثلاث مسارات تنفيذية حددتهم وثيقة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وهم: المسار التشريعي؛ مسار التطوير المؤسسي؛ مسار التثقيف وبناء القدرات. تستهدف الإستراتيجية تنفيذ 226 نتيجة مستهدفة من خلال المسارات الثلاثة، وهم بمثابة آليات لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بناءً علي هذه المسارات السابقة، ستحلل مؤسسة ماعت التقدم في تنفيذ الإستراتيجية وفقا للمسارات الثلاثة التي حددتها الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ويقيس هذا القسم الفرعي من التقرير التقدم بعد ثلاث سنوات علي إطلاق الإستراتيجية من خلال متابعة بعض النتائج التي يتطلب تنفيذها مسار تشريعي: وبالمثل بعض النتائج التي يتطلب تنفيذها تطوير مؤسسي وكذا النتائج التي يتطلب تنفيذها السير في المسار الخاص بالتثقيف وبناء القدرات. كما يقدم هذا القسم الفرعي من التقرير تحليلًا رباعيًا قائمًا على تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات المتعلقة بكل مسار من المسارات الثلاثة للإستراتيجية.

1. المسار التشريعي

استهدفت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان إصدار وتعديل ما يقرب من (33) تشريعًا يُخدم تحقيق النتائج المستهدفة في محاور الاستراتيجية. باستثناء المحور الخاص بالتثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان وهو المحور الذي لم يستهدف إصدار أو تعديل أي تشريع، وشهد مسار التطوير التشريعي تطورًا إيجابية بعد ثلاث سنوات على إطلاق الإستراتيجية حيث وافق مجلس النواب خلال الفترة التي يغطيها التقرير على عدد من مشاريع القوانين وأحالها لرئيس الجمهورية مثل قانون الاستئناف من جميع أنواع المحاكم وقانون حقوق المسنين. كما سيشكل الموافقة علي مشروع قانون الإجراءات الجنائية دفعة نحو تعزيز مسار التطوير التشريعي وهو ما ينعكس علي تنفيذ مجموعة من النتائج المستهدفة الواردة في المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وخاصة النتائج المستهدفة الأربعة ذات الصلة بالحبس الاحتياطي والتي تستهدف وضع ضوابط للحبس الاحتياطي وإيجاد بدائل له والتعويض عنه وتعميم مشروع النظر عن بعد في أوامر الحبس، بالإضافة إلي النتيجتين المستهدفين ذات الصلة بحماية الشهود والمبلغين والمجني عليهم حيث خصص مشروع قانون الإجراءات الجنائية عدد من المواد لحماية المجني عليهم والشهود والمبلغين. لكن سيظل تحقيق النتائج عند موافقة رئيس الجمهورية على مشروع القانون ونشره في الجريدة الرسمية. وفي الجدول أدناه النتائج المستهدفة التي تستدعي اتخاذ مسار التطوير التشريعي.

م	القانون / التعديل على مشروع قانون	الموقف من القانون / التعديل	المحور الوارد فيه القانون
1	الاستفادة من إطار مراجعة الجرائم الأشد خطورة التي توقع عليها عقوبة الإعدام	لم يُحال للمناقشة	الحقوق المدنية والسياسية
2	تعديل تشريعي يمكن غير القادرين ماليا من الطعن أمام محكمة النقض على الأحكام الصادرة بالإعدام	لم يُحال للمناقشة	الحقوق المدنية والسياسية
3	تعزيز الضمانات الخاصة بمبررات ومدد الحبس الاحتياطي في القوانين	في مرحلة الصياغة النهائية	الحقوق المدنية والسياسية
4	النظر في تضمين قانون الإجراءات الجنائية مزيد من البدائل المتطورة تكنولوجيا للحبس الاحتياطي، والعمل على تفعيل البدائل الواردة فيه.	في مرحلة الصياغة النهائية (ضمن قانون الإجراءات الجنائية)	الحقوق المدنية والسياسية
5	تعميم تنفيذ مشروع النظر عن بعد في أوامر الحبس الاحتياطي	في مرحلة الصياغة النهائية	الحقوق المدنية والسياسية
6	وضع نظام قانوني مغاير المبررات الحبس الاحتياطي إذا كان المتهم طفلا جاوز خمسة عشر عامًا بما يشدد من الشروط الواجب توافرها للحبس.	في مرحلة المناقشة الأولي	الحقوق المدنية والسياسية
7	تبني سياسة تشريعية لمراجعة الجرائم التي يعاقب عليها الجاني وجوبيا بعقوبات سالبة للحرية	لم يُطرح للمناقشة	الحقوق المدنية والسياسية
8	دراسة إجراء تعديل تشريعي بإيجاد عقوبة بديلة للعقوبة السالبة للحرية عند عدم سداد الديون الناشئة عن علاقات تعاقدية	لم يُطرح للمناقشة	الحقوق المدنية والسياسية
9	التنظيم التشريعي لمبدأ عدم سقوط الدعويين الجنائية والمدنية بالتقادم بشأن كل صور الاعتداء على الحرية الشخصية. في حال كون الجاني موظفًا عامًا أو مكلفا بخدمة عامة	لم يُطرح للمناقشة	الحقوق المدنية والسياسية

م	القانون / التعديل على مشروع قانون	الموقف من القانون / التعديل	المحور الوارد فيه القانون
10	صـــدور قانون يتيح اســـتئناف الأحكام الصـــادرة في الجنايات من جميع أنواع المحاكم..	دخل حيز التنفيذ	الحقوق المدنية والسياسية
11	التوســـع تشـــريعيا في نظام الأمر الجنائي لتخفيف الضغط على محاكم الجنح.	لم يُطرح للمناقشة	الحقوق المدنية والسياسية
12	تعديل قانون الإجراءات الجنائية على نحو يلزم بتبصرة المتهم بحقه في الصمت.	لم يُطرح للمناقشة	الحقوق المدنية والسياسية
13	. إعداد وإصـــدار قانون حماية الشـــهود والمبلغين والمجني عليهم.	في مرحلة الصياغة النهائية (ضمن قانون الإجراءات)	الحقوق المدنية والسياسية
14	إقرار حق المضـــرور من جرائم الاعتـداء على الحرية الشـــخصـــية في إقامة الدعوى الجنائية عنها بطريق الادعاء المباشـــر، وكفالة التعويض العادل لمن وقع اعتداء على حريته الشخصية.	لم يُطرح للمناقشة	الحقوق المدنية والسياسية
15	صـــدور تعديلات تشـــريعية منظمة لعمل النقابات المهنية استرشادا بأحكام المحكمة الدستورية العليا بشأن مسائل فرض الحراسة القضائية والمنازعات المتعلقـة بصـــحـة انعقـاد الجمعيـات العموميـة وغيرها.	لم يحُال للمناقشة	الحقوق المدنية والسياسية
16	قانون الحق في تداول المعلومات والبيانات الرسمية	شملته مخرجات المرحلة الأولي من الحوار الوطني	الحقوق المدنية والسياسية
17	تعديل قانون الإجراءات الجنائية بما يضـــمن إنفاذ الالتزام الدســـتوري بحماية حرمة الحياة الخاصـــة للمجني عليهم والشهود والمتهمين والمبلغين.	في مرحلة الصياغة النهائية ضمن قانون الإجراءات الجنائية	الحقوق المدنية والسياسية

م	القانون / التعديل على مشروع قانون	الموقف من القانون / التعديل	المحور الوارد فيه القانون
18	صدور تعديل تشريعي بتشديد العقوبات في قانون البيئة	لم يحال للمناقشة	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
19	تحديث منظومة التشريعات المتعلقة بالبحث العلمي	لم يُطرح للمناقشة	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
20	صدور التشريعات الخاصة بتكريس وتنظيم الحق في المعرفة.	لم يحال للمناقشة	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
21	تقنين أوضاع العاملين في الخدمة المنزلية.	في المراحل الأولي للمناقشة	حقوق الفئات الأولي بالرعاية
22	مشروع قانون منع الزواج المبكر	في مرحلة الصياغة النهائية	حقوق الفئات الأولي بالرعاية
23	مشروع قانون حقوق المُسنين	دخل حيز التنفيذ	حقوق الفئات الأولي بالرعاية
24	تعديلات في منظومة العدالة الجنائية للأطفال	في مراحل الصياغة النهائية	حقوق الفئات الأولي بالرعاية
25	تحديث التشريعات واللوائح المنظمة لضمان سلامة وجودة منتجات الغذاء المحلي والمستورد	لم يطرح للمناقشة	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
26	تطوير التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والتنافسية لتوفير بيئة تمكن الصناعات الثقافية.	دخل حيز التنفيذ	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
27	قانون شامل الحماية المرأة من العنف	لم يحال للمناقشة	حقوق الفئات الأولي بالرعاية

م	القانون / التعديل على مشروع قانون	الموقف من القانون / التعديل	المحور الوارد فيه القانون
28	مزيد من الإصلاحات التشريعية لتعزيز حق المرأة في العمل	في مراحل المناقشة الأولي	حقوق الفئات الأولي بالرعاية
29	تعديل القوانين بما يعزز حقوق المرأة .ويضمن المصلحة الفضلى للطفل، وييسر حصول المرأة على كافة حقوقها وحقوق أطفالها كاملة دون تأخير	لم يطرح للمناقشة	حقوق الفئات الأولي بالرعاية
30	دراسة تعديل بعض مواد الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص بالرعاية الاجتماعية من قانون الطفل	لم يطرح للمناقشة	حقوق الفئات الأولي بالرعاية
31	مشروع قانون العمل	في المراحل النهائية للصياغة	حقوق الاقتصادية والاجتماعية
32	مشروع قانون بإجراءات الوساطة لتسوية المنازعات	في مراحل الصياغة النهائية	الحقوق المدنية والسياسية
33	تعديل قانون العقوبات " لتشديد عقوبة التحرش في اماكن العمل وفي وسائل المواصلات"	دخل حيز التنفيذ	حقوق الفئات الأولي بالرعاية

يتضح من الجدول السابق إن الجهات المنوط بها تنفيذ النتائج المستهدفة من خلال المسار التشريعي قد نفذت أربع قوانين بشكل كامل كما هو موضح بالجدول ادناه، بينما جاري العمل على 13 مشروع قانون، في الوقت الذي لم يبدأ في تنفيذ 16 مشروع قانون مستهدف، وهو ما يتطلب تسريع وتيرة العمل عليهم خلال الفترة المتبقية على تنفيذ الاستراتيجية.

القانون / التعديلات على القانون	الدخول حيز التنفيذ
قانون حقوق المسنين	5 أبريل 2024
قانون استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات من جميع أنواع المحاكم	17 يناير 2024
قانون إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية	7 أغسطس 2023
تعديل قانون العقوبات "لتشديد عقوبة التحرش في اماكن العمل وفي وسائل المواصلات"	4 ديسمبر 2023

وظلت هناك نتائج مستهدفة وفقا لمسار التطوير التشريعي لم تمثل أولوية للهيئة التشريعية من بينها قانون الحق في تداول المعلومات فرغم ما تضمنته مخرجات المرحلة الأولي من الحوار الوطني من توصيات لإقرار القانون الذي شهد توافق في جلسات الحوار الوطني ورغم وجود مسودتين لمشروعين قوانين لحرية تداول المعلومات في مجلس النواب في الوقت الحالي إلا إن المشروع لم يحال إلى جدول أعمال مجلس النواب حتى انتهاء دور الانعقاد الرابع في يوليو 2024. في سياق متصل لم يكتمل الحوار المجتمعي الخاص بمراجعة قانون العقوبات وهو ما من شأنه تأخير تنفيذ عدد من النتائج المستهدفة التي تستدعي تطويرًا تشريعيًا. حيث ظلت هناك مشاريع قوانين استهدفتها الإستراتيجية لم تخضع للنقاش ولم يبذل بشأنها أي جهود مثل دراسة إجراء تعديل تشريعي بإيجاد عقوبة بديلة للعقوبة السالبة للحرية عند عدم سداد الديون الناشئة عن علاقات تعاقدية بجانب التنظيم التشريعي لمبدأ عدم سقوط الدعوتين الجنائية والمدنية بالتقادم بشأن كل صور الاعتداء على الحرية الشخصية. في حال كون الجاني موظفًا عامًا أو مكلفا بخدمة عامة وارتكب جريمته بسبب أو بمناسبة أو باستغلال وظيفته والتوسع تشريعيا في نظام الأمر الجنائي لتخفيف الضغط على محاكم الجنح. بالإضافة صدور تعديل تشريعي بتشديد العقوبات في قانون البيئة بجانب صدور التشريعات الخاصة بتكريس وتنظيم الحق في المعرفة. تحديث التشريعات واللوائح المنظمة لضمان سلامة وجودة منتجات الغذاء المحلي والمستورد. قانون شامل لحماية المرأة من العنف يتضمن تعديلات على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فيما يخص المواد التمييزية، ويظل تحقيق المستهدف من النتائج المرتبطة بقوانين جديدة أو تعديلات على قوانين قائمة بالفعل بالموافقة النهائية على هذه المشاريع حيث لم تحظي هذه المشاريع بالموافقة النهائية سواء للمجلس أو من رئيس الجمهورية، ومن ثم لم تنشر في الجريدة الرسمية. كما ظلت مشاريع القوانين التي اعتبرتها منظمات المجتمع المدني والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمثابة أولوية ترواح مكانهًا ولم يبت في أمر هذه المشاريع ومن القانون الشامل لمكافحة العنف ضد المرأة

التحليل الرباعي لمسار التطوير التشريعي

نقاط القوة	نقاط الضعف
• التشـريعات المسـتهدفة هي اسـتحقاقات دستورية بالأساس • دخول مجموعة من التشـريعات حيز التنفيذ بعد موافقة رئيس الجمهورية عليها	• عدم وجود آلية للتنسيق بين مجلس النواب وأصحاب المصلحة الأخرين • ضـعف وعي الأحزاب بالنتائج المسـتهدفة التي تتطلب مسار تشريعي
الفرص	**المخاطر / التهديدات**
• تبني مجموعة من أعضاء مجلس النواب عدد من مشاريع القوانين المستهدفة في الإستراتيجية • عزم بعض النواب طرح مشاريع القوانين الواردة في الإستراتيجية خلال دور الانعقاد الخامس في أكتوبر 2024	• عدم إعطاء الأولوية لصالح المشاريع التي استهدفتها الإستراتيجية في دور الانعقاد الخامس • عدم طرح المشـاريع المسـتهدفة في الإستراتيجية قي دور الانعقاد الخامس • الوقت غير المبرر الذي يأخذه مجلس النواب لإحالة مشـاريع القوانين إلى اللجان المتخصصة وللمناقشة العامة

2. مسار التطوير المؤسسي

يُعد التطوير المؤسـسـي حاسـمًا في تنفيذ النتائج المسـتهدفة الواردة في الإسـتراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفقا لمحاورها الأربعة ويعني تعزيز مسار التطوير المؤسسي بلوغ أكثر من 150 نتيجة مسـتهدفة واردة في الإسـتراتيجية الوطنية لحقوق الإنسـان وهي نسـبة تتجاوز 66% من إجمالي النتائج المسـتهدفة في الإسـتراتيجية حيث يعد هذا التطوير مؤشـرًا على رفع كفاءة المؤسـسـات وقدرتهم على احترام حقوق الإنسـان. وبعد مرور ثلاث سـنوات على إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تلاحظ مؤسسة ماعت مجموعة من النتائج المستهدفة التي اقتربت من التحقيق بسبب وجود أداء مؤسسي فعال.

- ☜ مواصـلة المؤسـسـات المنوط بها تنفيذ بعض النتائج في ممارسـة عملها على الوجه الأمثل مثل اللجنة الرئيسية لتنقين أوضاع الكنائس والمباني الخدمية التابعة لها.
- ☜ استكمال جهود وزار الداخلية في تغيير الفلسفة العقابية من خلال تطبيق الإستراتيجية الخاصة بمراكز الإصلاح والتأهيل، وتأمل مؤسسة ماعت أن تواصل وزارة الداخلية بناء مزيد من هذه المراكز مع إغلاق السجون القديمة ونقل جميع النزلاء لهذه المراكز.
- ☜ اسـتكمال رقمنه إجراءات التقاضي، استهدفت الاسـتراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في عدد من النتائج المسـتهدفة رقمنه إجراءات التقاضي بما يُسـرع من تحقيق العدالة

الناجزة، ويخفف إجراءات التقاضـــي على أطراف الدعوة وتخفيض النفقات وبالفعل اتخذت وزارة العدل بالتعاون مع وزارة الاتصالات خطوات جريئة لرقمنة نظام التقاضي وهو ما أفضـي إلي تطوير إجراءات التقاضـي وسـاهم ولو بشـكل مقبول حتي الآن في سـرعة الفصـل في بعض الدعاوي خاصـة ذات الطبيعة الاقتصـادية وهو يشـير إلي بنية مؤسسية مؤهلة لتنفيذ عدد من النتائج الواردة في الإستراتيجية

☜ استكمال بعض الوزارات إنشاء وحدات لحقوق الإنسان داخل ديوان الوزارة مع ذلك لا تزال هناك وزارات أخري لم تمتثل لهذه القرارات مثل وزارة الصـــحة والســـكان ووزارة الإسكان ووزارة قطاع الأعمال بالإضافة إلى وزارة العمل.

ويتضـــح من الجدول أدناه قيام 13 وزارة -من الوزرات المعنية بتنفيذ اهداف الاســـتراتيجية- بإنشـــاء وحدة خاصـــة لحقوق الإنســـان، بينما هناك 7 وزارات أخري لم تقدم على إنشـــاء هذه الوحدة حتى سبتمبر 2024.

الجدول الخاص بالوزارات التي أنشأت وحدات حقوق الإنسان والتي لم تنشأ

الوزارة	وحدة حقوق الإنسان	الوزارة	وحدة حقوق الإنسان
وزارة التضامن الاجتماعي	✓	وزارة الشباب والرياضة	✓
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	✓	وزارة البيئة	X
وزارة العدل	✓	وزارة الإسكان	X
وزارة المالية	✓	وزارة التنمية المحلية	✓
وزارة الخارجية	✓	وزارة الثقافة	✓
وزارة الأوقاف	✓	وزارة التجارة والصناعة	X
وزارة الهجرة	✓	وزارة قطاع الأعمال	X
وزارة التربية والتعليم	✓	وزارة العمل	X
وزارة التعليم العالي	✓	وزارة الداخلية	✓
وزارة الصحة	X	وزارة التموين والتجارة الداخلية	X

التحليل الرباعي لمسار التطوير المؤسسي

نقاط القوة	نقاط الضعف
• الشرعية التي تحظي بها المؤسسات الحكومية لتنفيذ الإستراتيجية • وجود بنية مؤسسية قوية لديها القدرة علي التفاعل مع الإستراتيجية • التحول الرقمي التي باتت تقدم عليه المؤسسات الحكومية في الوقت الحالي	• القيود الإدارية والبيروقراطية التي قد تعيق المبادرات ذات الصلة بالاستراتيجية • ضعف معرفة الموظفين في الدرجات الأدني بالإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان • افتقار بعض المؤسسات للخبرة الكافية للتفاعل مع النتائج المتعلقة بالتطوير المؤسسي في الإستراتيجية
الفرص	**المخاطر / التهديدات**
• الإرادة السياسية العازمة على رفع كفاءة المؤسسات الحكومية • البرامج الأخيرة المعتمدة لبناء قدرات الموظفين في الجهاز الإداري	• ضعف التنسيق بين المؤسسات فيما يخص تنفيذ الإستراتيجية • عدم وجود خطة عمل تنفيذية تحدد على وجه الدقة دور كل هيئة حكومية في تنفيذ الإستراتيجية

3. مسار التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان

يُعد مسار التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، من بين أهم المسارات التنفيذية للوصول إلى النتائج التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، فإذا وجدت تشريعات وسياسات عامة وخطاب يحث على احترام حقوق الإنسان والنهوض بها، فإنه يبقي لتحويل هذه التشريعات والسياسات إلى واقع ملموس وموظفون واعون بهذه التشريعات والسياسات وبأهمية تنفيذها، ولذلك خصصت الاستراتيجية محورًا كاملًا للتثقيف وبناء القدرات لاسيما لأعضاء هيئة الشرطة وأعضاء الهيئات القضائية والجهاز الإداري. وفي العام الثالث علي إطلاق الإستراتيجية نجد خطوات هامة لتعزيز المسار الخاص بالتثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان تمثلت في: -

☜ توقيع مجموعة من البروتوكولات بين عدد من الوزارات ومنظمات المجتمع المدني من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان بالإضافة إلى تنفيذ عدد من الحملات التوعوية لنشر هذه الثقافة.

- لاحظت مؤسسة ماعت اتخاذ عدد من الوزارات والجهات الحكومية مسار تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية منتظمة وإصدار أدلة إرشادية للعاملين بها، بما في ذلك تدريب جهات إنفاذ القانون، والقضاة، والعاملين بالجهاز الإداري للدولة، بجانب محاولة إدماج مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان في مختلف المناهج الدراسية والجامعية.
- إدماج جهاز الإدارة العامة التابع للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الاستراتيجية الوطنية في الخطة التدريبية للجهاز بما يستهدف وعي الموظفين بمفاهيم حقوق الإنسان بين الموظفين وقد وصل عدد البرامج التي أقرت الاستراتيجية كأحد محاورها 42 برنامج تدريبي، استفاد منها 495 موظف قيادي. لكن تبقي ضرورة في توسيع قاعدة المستفيدين من هذه الخطط.
- استهدفت الخطة التدريبة لوزارة التنمية المحلية 2022- 2023 والتي اشتملت على الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تأهيل 6 آلاف موظفًا في المحليات في المحافظات المختلفة بشكل مؤسسي. مع ذلك يستدعي التنفيذ الكامل للمستهدف في هذه النتيجة تعميم الخطط التدريبة وكتابة مدونات السلوك ونشر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في جميع الوزرات والمؤسسات التابعة لها.
- عقد مجموعة من الندوات والمؤتمرات حول مواضيع ذات طبيعة حقوقية مثل المواطنة وخطابات الكراهية وتعزيز التعايش السلمي.
- استمرار جهاز الشرطة والهيئات القضائية في عقد دورات تدريبة لصالح أفراد الشرطة والمكلفين بإنفاذ القانون من هيئة الشرطة والقضاة وأعضاء النيابة العامة على التوالي.
- . لكن جانب من التحديات التي تواجه التقدم في مسار التثقيف هو عدم وجود مؤشرات لقياس أثر البرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان تكون قائمة على مناهج علمية لدراسة، ومتابعة، وتقييم تلك البرامج وفاعليتها وقابليتها للتطبيق العملي بجانب إن ضعف الأدوار التي تقوم بها المجالس القومية المتخصصة لنشر ثقافة حقوق الإنسان خاصة في المناطق الريفية حيث تقتصر على هذه الحملات على طلاب الجامعات وتكون مخصصة للنخبة في أحيان أخري.

التحليل الرباعي لمسار التثقيف وبناء القدرات

نقاط القوة	نقاط الضعف
• أحد المسارات التنفيذية الثلاثة للإستراتيجية الوطنية • قبول مصر مجموعة من التوصيات المتعلقة بنشر ثقافة حقوق الإنسان لدي الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان • وجود مواد تعليمية لتدريس حقوق الإنسان في الجامعات	• ضعف الوعي بثقافة حقوق الإنسان لدي المواطنين خاصة في المناطق الريفية • عدم القدرة علي الوصول إلي نسبة كبيرة من السكان خاصة في المناطق الحدودية • عدم وجود برنامج وطني لنشر ثقافة حقوق الإنسان • اقتصار حملات التوعية على طلاب الجامعات والنخبة
الفرص	**المخاطر / التهديدات**
• وجود مؤسسات مؤهلة لاستلام دفة التثقيف وبناء القدرات • وجود إرادة سياسية لديها الرغبة في التحرك في هذا المسار • إمكانية صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بإنشاء مفوضية مكافحة التمييز	• التراجع الذي يشهده مفهوم حقوق الإنسان على المستوي الدولي والإقليمي • الموارد المحدودة التي لا تمكن من الوصول لجميع السكان • ضعف إنشاء منصات رقمية تعني بتعليم حقوق الإنسان

ثالثا: متابعة تنفيذ الإستراتيجية وفقا لمحاورها الأربعة

1 المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

يركز المحور الأول من الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان علي تعزيز الحقوق المدنية والسياسية في مصر واستهدفت الإستراتيجية من خلال هذا المحور تحقيق 71 نتيجة مستهدفة، توزعت علي تسع أقسام فرعية شملها هذا المحور واستهدف كل بند فرعي تحقيق مجموعة من النتائج المستهدفة كان أكثر هذه البنود استهدافًا لنتائج يسعي لتحقيقها هو البند الخاص بحرية التنظيم بنحو 14 نتيجة مستهدفة بينما جاء البند الخاص بالحق في التجمع السلمي كأقل البنود الفرعية الوارد بها نتائج مستهدفة للتحقيق بواقع نتيجة مستهدفة واحدة وفي الجدول أدناه يتضح الأقسام الفرعية الواردة في المحور الأول وعدد النتائج المستهدفة وفقًا لكل بند فرعي.

الجدول الخاص بالبنود الفرعية في المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

	الأقسام الفرعية	عدد النتائج المستهدفة
الحقوق المدنية والسياسية	الحق في الحياة	8
	الحق في الحرية الشخصية	10
	الحق في التقاضي	13
	معاملة السجناء	8
	حرية التعبير	6
	حرية التجمع السلمي	1
	حرية التنظيم	14
	حرية الدين والمعتقد	8
	الحق في الخصوصية	9

أ. البند الفرعي الخاص بالحق في الحياة

استهدف البند الفرعي الأول في المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحقيق 8 نتائج مستهدفة استهدفت بشكل أساسي مراجعة الإطار الحالي للجرائم الأشد خطورة التي يوقع عليها عقوبة الإعدام، واستمرار مناهضة التعذيب والحد من أشكال الممارسات الفردية التي تشكل طبيعة خطيرة علي حرمة الجسد، بالإضافة إلي تعزيز الحماية لنزلاء دور الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الأخرى مثل دور الأيتام ورعاية المسنين والمصحات النفسية وكانت هناك نتيجة مستهدفة تتطلب إجراء تشريعي بشكل مباشر، وهي النتيجة المستهدفة الثانية الخاصة باستحداث تعديل تشريعي يمكن غير القادرين ماليا من الطعن أمام محكمة النقض علي الأحكام الصادرة بالإعدام.

ويمكن القول إنه بعد ثلاث سنوات على الإستراتيجية تفاوتت الجهود التي تتعلق بتحقيق كل نتيجة على حدة حيث مازال العمل جاريًا لتنفيذ خمس نتائج مستهدفة أي اقتربت الجهات

المنوط بها التنفيذ من تحقيق هذه النتيجة بينما لم يبدأ العمل بعد لتنفيذ ثلاث نتائج مستهدفة في هذا القسم الفرعي من المحور الأول، في حين لم تُنفذ أي من النتائج المستهدفة بشكل كامل. **وفي الجدول أدناه النتائج المستهدفة في البند الفرعي الخاص بالحق في الحياة والسلامة الجسدية.**

الحق في الحياة		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	الاستفادة من إطار مراجعة الجرائم الأشد خطورة التي توقع عنها عقوبة الإعدام بمراعاة الظروف المجتمعية والدراسات المتخصصة	لم يبدأ
2	استحداث تعديل تشريعي يُمكن غير القادرين ماليا من الطعن أمام محكمة النقض على الأحكام الصادرة عليهم بالإعدام	لم يبدأ
3	استمرار مناهضة التعذيب بجميع صوره وأشكاله والتحقيق في الادعاءات ذات الصلة وحماية حقوق الضحايا اتساقا مع الدستور والتزامات مصر الدولية	جار العمل
4	الحد من أي شكل من أشكال الممارسات الفردية التي تمثل انتهاكات لحرمة الجسد، سواء كان ذلك في الجهات أو الأماكن العامة أو الخاصة.	جار العمل
5	تعزيز الحماية لنزلاء دور الرعاية الاجتماعية، ودور الأيتام، ودور رعاية المسنين، ونزلاء المصحات النفسية، ومصحات علاج الإدمان	جار العمل
6	زيادة تطوير برامج التأهيل النفسي لضحايا العنف	جار العمل
7	نشر التوعية القانونية بالممارسات التي تعد معاملة قاسية، أو مهينة، أو غير إنسانية، من خلال إطلاق حملات لمواجهة العنف ومنعه، مع تنمية وعي وقدرات العاملين بكافة أجهزة الدولة في هذا المجال	لم يبدأ
8	نشر روح التسامح لتقليل كافة أشكال العنف في المجتمع	جاري العمل

فيما يخص النتائج المستهدفة التي بدأت الجهات المنوط بها تنفيذ العمل عليها واقتربت من تحقيقها، فجاءت **النتيجة رقم 3 من البند الفرعي والخاصة باستمرار مناهضة التعذيب بجميع صوره وأشكاله والتحقيق في الادعاءات ذات الصلة وحماية حقوق الضحايا بما يتسق مع الدستور** لتكون من بين النتائج التي وثقت مؤسسة ماعت جهودًا مختلفة لتحقيق المستهدف منها فقد حققت النيابة العامة في مجموعة من ادعاءات

التعذيب ضـــد ضـــباط الشـــرطة خلال الفترة التي يغطيها التقرير وأحيل هؤلاء الضـــباط للمحاكمة.

كما أستمر المجلس القومي لحقوق الإنسان كقناة لاستقبال الشكاوى المتعلقة بادعاءات التعذيب وســـوء المعاملة وخلال الفترة من 2020 وحتي 2023 تلقي المجلس القومي لحقوق الإنسـان 94 شـكوي تتعلق بادعاءات التعذيب وسـوء المعاملة، وهي ما تمثل 9% من إجمالي الشكاوي التي تلقاهًا المجلس خلال نفس الفترة في جميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وقد وردت ردودً علي 91 شـــكوي من الشـــكاوي المتعلقة بادعاءات التعذيب وهي 97% من إجمالي الشكاوي الواردة إلي المجلس القومي.

علي جانب أخر، أطلعت مؤسسة ماعت علي المحاكمات التأديبية اللاحقة لتحقيقات خضع لها أفراد الشـــرطة، حيث لاحظت المؤســـســـة اســـتمرار وزارة الداخلية في إحالة المكلفين بإنفاذ القانون والعاملين في الوزارة إلي محاكمات تأديبية وتشير إحصائيات رسمية إن الوزارة فتحت تحقيقات في أكثر من 770 واقعة منســـوبة للعاملين بوزارة الداخلية وذلك في الفترة من نوفمبر 2019 وحتي مايو 2023 ونجم عن هذه التحقيقات اجراءات تأديبية لنحو 380 من هؤلاء العاملين الذين خالفوًا القانون وتنوعت الوقائع التي اتخذ ضـــد مرتكبها اجراءًا تأديبيا وتمثلت في 201 واقعة استعمال قسوة و138 واقعة اساءة معاملة بجانب 24 واقعة احتجاز علي غير حق بجانب واقعة تعذيب بالإضافة إلي واقعة قوة مفرطة بجانب ثلاث وقائع شروع في قتل إضافة إلي براءة 4 من العاملين في الوزارة وحفظ التحقيق في نحو 363 واقعة بينما لا يزال 22 واقعة قيد التحقيق. كما نظرت جهات التحقيق والمحاكم القضـــائية موقف أكثر من 220 ضـابطاً أدين منهم 24 منهم بوقائع أهمها 11 واقعة اسـتعمال قسـوة وثلاث وقائع احتجاز دون وجه حق، وخمســـة وقائع تعذيب. إلى جانب براءة ســـت ضـــباط وحفظ التحقيق في 164 قضـــية، بينما لا يزال 28 واقعة قيد التحقيقات. ومع ذلك لا يزال يتطلب تحقيق المســـتهدف من هذه النتيجة بشـكل كامل ادخال تعديلات تشـريعية حتى تتسـق التشـريعات الوطنية مع المعايير الدولية الضامنة لمنع التعذيب.

في سـياق متصـل تعمل الجهات المنوط بها التنفيذ على **تحقيق المسـتهدف من النتيجة رقم 4 الخاصـة بالحد من أي شـكل من اشـكال الممارسـات الفردية التي تمثل انتهاكًا لحرمة الجسـد سـواء في الجهات او الأماكن العامة والخاصـة** حيث اتخذت الجهة المنوط بها التنفيذ إجراءات تأديبية ضـــد العاملين فيهًا والمتهمين في حالات إســـاءة المعاملة واســـتخدم القســـوة. ولتعزيز تنفيذ هذه النتيجة أمر النائب العام في ســـبتمبر 2023 أعضـــاء

النيابة العامة بتفتيش مراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعي وأقسام الشرطة بصورة دورية بما يضمن الحد من أي ممارسات لا تتفق مع الدستور والقانون. كما كانت التوعية بحرمة انتهاك الجسد من بين القضايا المُدرجة في تدريبات أفراد الشرط. وفي 3 سبتمبر 2024 اجري النائب العام لأول مرة زيارة تفقدية لمركز إصلاح وتأهيل بدر، للوقوف على أحوال النزلاء وأوضاعهم المعيشية.

أطلعت ماعت أيضا على وقائع محددة تدل على التوجه الرامي للحد من اشكال الممارسات الفردية التي تمثل انتهاكا لحرمة الجسد. ففي 28 مارس 2024 قررت وزارة الداخلية المصرية إيقاف ضابط شرطة عن العمل، بعد أن تعد على سائق مركبة "توك توك" في الجيزة. وبعد هذه الواقعة أجرت الداخلية التحقيق الأولي وبناء على ذلك قررت الوزارة إيقاف الضابط عن العمل لحين انتهاء التحقيقات في الواقعة.

في 24 سبتمبر 2022 أوقفت وزارة الداخلية ضابط شرطة وفردين عن العمل وإحالتهم لقطاع التفتيش لتجاوزهم مع أحد المواطنين أثناء ضبطه لممارسته مهنة "سايس" بدون ترخيص في منطقة الدرب الأحمر. مع ذلك لا يزال التنفيذ الكامل لهذه النتيجة يستدعي من الجهات المنوط بها التنفيذ بذل مزيد من الجهد للحد من أي ممارسات تدخل في نطاق تعريف التعذيب الوارد في المادة الأولي من اتفاقية مناهضة التعذيب.

بالمثل لا يزال العمل جاريًا لتحقيق النتيجة المستهدفة رقم 5 المتعلقة بتعزيز الحماية لنزلاء دور الرعاية الاجتماعية، ودور الأيتام، ودور رعاية المسنين، ونزلاء المصحات النفسية، ومصحات علاج الإدمان؛ للحيلولة دون وجود أي انتهاكات لحقهم في الحياة الآمنة، وحرمة وسلامة أجسادهم، وإحالة المخالفين إلى جهات التحقيق المختصة، حيث لاحظت مؤسسة ماعت بعض الجهود المبذولة بعد مرور ثلاث سنوات من إطلاق الاستراتيجية لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة من بينها إصدار أحكام على بعض رؤساء دور الأيتام الذين تورطوًا في الاتجار بالفتيات واستغلالهن. فقد أصدرت محكمة جنايات القاهرة في مايو 2022، حكمًا بالسجن ثلاث سنوات ضد رجل أعمال بتهم تتعلق بالاتجار بنحو 7 فتيات أطفال، وهتكه عرضهن بالقوة والتهديد من خلال امتلاكه لدار الأيدي الأمينة للإيتام.

كما قامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتنسيق مع وزارة العدل بمنح ضبطية قضائية لمئة موظف من العاملين في دور الرعاية الاجتماعية من أجل مراقبة الانتهاكات التي ترتكب في هذه الدور واتخاذ اجراءات ناحية أي انتهاكات يُجري توثيقها. في سياق متصل أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي، برنامجًا تدريبيا لتعزيز مهارات فريق التدخل السريع بالوزارة ليكون من

اختصاصه تلقي البلاغات المتعلقة بالانتهاكات ضد نزلاء دور الرعاية الاجتماعية بما في ذلك دور المُسنين.

كما ظلت وزارة التضامن الاجتماعي في إطار حملة 16 يومًا لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات توعي بحماية نزلاء دور الرعاية الاجتماعية. لكن لا تزال الجهود المبذولة لتحقيق هذه النتيجة غير كافية حيث ظلت هناك شكاوى مختلفة بممارسة العنف ضد نزلاء هذه الدور خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما يتطلب إنشاء مزيد من الآليات الأخرى التي تتيح تواصل الأشخاص المقيمين في دور الرعاية بالخطوط الساخنة أو آليات الشكاوى التابعة للمجالس القومية المتخصصة. في سياق متصل ظلت بعض المصحات النفسية تعمل في غير مظلة القانون.

علي سبيل المثال كشفت تحقيقات النيابة الإدارية بالإسماعيلية في مارس 2024، أن أحدي مصحات علاج الإدمان التي اندلع حريقًا بداخلها في مارس 2024 أفضي إلى وفاة وإصابة 10 اشخاص غير مرخصة ومخالفة لقانون المنشآت الطبية غير الحكومية. ووفقا لتحقيقات النيابة المصحة لم تحصل على موافقة الصحة النفسية، كما إن القائمين عليها يزاولون مهنة الطب دون ترخيص، وصدر لها قرارات بالغلق منذ 3 أعوام.

كما لا يزال جار العمل لتحقيق النتيجة المستهدفة رقم 8 الخاصة بنشر روح التسامح لتقليل كافة أشكال العنف في المجتمع، حيث لاحظت مؤسسة ماعت الجهود التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة من أجل تنفيذ هذه النتيجة بما في ذلك المبادرات التي تنفذها وزارة الأوقاف والتضامن الاجتماعي بالتعاون مع المجالس القومية المتخصصة. كما استمرت وزارة الشباب والرياضة بتنفيذ برنامج "دورنا" الذي تنظمه الوزارة والذي تدور أحد المحاور الخاصة بالمبادرات المجتمعية ذات الصلة بالبرنامج عن المواطنة والتعايش السلمي وكبح جماح العنف وخطابات الكراهية

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير نفذت هذه المبادرات المرحلة الثانية في مراكز الشباب في محافظات كفر الشيخ والقاهرة وسوهاج. مع ذلك تلاحظ مؤسسة ماعت إن التدابير والخطوات والإجراءات المتخذة من جهات مختلفة ليست كافية لتقليل أشكال العنف في المجتمع. فوفقا لبيانات رسمية فإن 75% من الأطفال تعرضوًا لشكل من أشكال العنف وإن نسبة 23% من النساء يتعرضن للعنف المنزلي. وهناك حاجة ضرورية حتى يتم تحقيق المستهدف من هذه النتيجة في إطلاق مبادرات وبرامج توعوية بخطورة العنف على المجتمع وذلك بالشراكة بين المجالس القومية المتخصصة ووزارة الداخلية والتضامن الاجتماعي

وبمشاركة منظمات المجتمع المدني وتؤيد مؤسسة ماعت المقترح الذي جرت مناقشته في جلسات الحوار الوطني المتعلق بضرورة قيام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بإعداد دراسة متخصصة عن ظاهرة العنف في المجتمع المصري وتحليل أسبابها الجذرية ووضع حلول لها.

وبخصوص النتائج المستهدفة التي لم تبدأ الجهات المنوط بها أي اجراءات للتنفيذ

وجدت مؤسسة ماعت إن النتيجة المستهدفة رقم 7 الخاصة بنشر التوعية القانونية بالممارسات التي تعد معاملة قاسية أو مهنية أو غير إنسانية، لم تعلن الحكومة عن أي تقدم محرز لتحقيق هذه النتيجة ولم يتضمن تقرير متابعة الإستراتيجية الثاني الصادر عن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان إلا على جهود محدودة لتنفيذ هذه النتيجة.

كما تلاحظ مؤسسة ماعت إن النتيجة المستهدفة الأولي المتعلقة "بالاستفادة من إطار مراجعة الجرائم الأشد خطورة التي توقع عنها عقوبة الإعدام بمراعاة الظروف المجتمعية والدراسات المتخصصة بما يتفق مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها مصر لا تزال لم تعمل علي تحقيق المستهدف منها الجهات المنوط بها التنفيذ وثمة إشكالية في تنفيذ هذه النتيجة تتعلق رؤية الحكومة المصرية لتطبيق عقوبة الإعدام حيث تستند مصر في تطبيق العقوبة إلي المادة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أنه *" لا يجوز في البلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام، أن يحكم بهذه العقوبة إلا جزاء على أشد الجرائم خطورة وفقا للتشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة وغير المخالف لأحكام هذا العهد. ولا يجوز تطبيق هذه العقوبة إلا بمقتضى حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة"* . وتلاحظ مؤسسة ماعت إن الحكم بالإعدام لم يأت الا بعد احكام قضائية. بالإضافة إلى مجموعة أخري من الضمانات التي تتمثل في إحالة الحكم الي فضيلة المفتي وإن كان رأيه استشاريا، بالإضافة إلى ضرورة صدور الحكم بالإجماع من قبل هيئة المحكمة، ولا يكون الحكم نهائيا الا بعد استنفاد كل هذه الإجراءات.

كما تلاحظ مؤسسة ماعت إن مصر قد أبدت اتفاقها مع رؤية الأمم المتحدة الواردة في القرار 175/37 والتي تعتبر إن عقوبة الإعدام مسألة قضائية وتشريعية تدخل ضمن نطاق سيادة الدول في تحديد نظام العدالة الجنائية القائم بها، وإن إلغاء العقوبة يلزمه عدد واسع من المناقشات المحلية على المستوي الوطني لدراسة أثر إلغاء العقوبة أو إيقاف تطبيقها لفترة محددة على حقوق الضحايا وسبيل الانتصاف الفعال لهؤلاء الضحايا وذويهم بجانب آثارها على انتشار الجرائم المروعة بالإضافة إلى الآثار علي سلامة وآمن المجتمع.

وقد اتضحت الرؤية المصرية بخصوص عقوبة الإعدام عندما وجهت مصر بالشراكة مع 30 دولة أخري من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة مذكرة شفوية أبدت فيهًا اعتراضهًا علي أي توجه لفرض وقف علي استخدام عقوبة الإعدام أو إلغائها بما يتنافى والاحكام القائمة في القانون الدولي، وقد بينت مصر في هذه المذكرة إن النظر في إلغاء العقوبة أو تعليقها يلزمه مراعاة خصوصية المجتمع وثقافاته وتقاليده. وتلاحظ مؤسسة ماعت إن 65 نصًا قانونيًا وتشريعيا يعاقب بالإعدام على نحو 96 جريمة في خمس قوانين وهم: قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته؛ قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015 وتعديلاته، قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها؛ قانون الأحكام العسكرية رقم 25 لسنة 1961 وتعديلاته؛ أخيرا قانون الأسلحة والذخائر.

أما بخصوص النتيجة المستهدفة الأخرى التي لم يبدأ العمل عليها فهي المتعلقة باستحداث تعديل تشريعي يتيح لغير القادرين ماليا الطعن أمام محكمة النقض على الأحكام الصادرة بالإعدام حيث لم يتبني مجلس النواب حتي سبتمبر 2024 أي مسودات أو مقترحات مشاريع تتعلق باستحداث هذا التعديل التشريعي الذي يتيح لغير القادرين ماليًا الطعن أمام محكمة النقض علي الأحكام الصادرة بالإعدام ، ويمكن إجراء تعديل تشريعي يتيح لنقابة المحامين تقديم الخدمات القانونية للشخص المحكوم عليه بالإعدام مع التزام النقابة بسداد اتعاب المحام في حال عدم تقديم هذه المساعدة بشكل مجاني.

كما لم تبدأ الجهات المنوط بها التنفيذ العمل على تحقيق المستهدف من النتيجة رقم 7 الخاصة بنشر التوعية القانونية بالممارسات التي تعد معاملة قاسية أو مهنية أو غير إنسانية ولم يتضمن التقرير الثاني الخاص بمتابعة الإستراتيجية الصادر عن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان إلا على جهود محدودة لتنفيذ المستهدف من هذه النتيجة تتعلق بتدريب مكتب شكاوى المرأة في المجلس القومي للمرأة بتدريب العاملين فيه علي كيفية التعامل مع شكاوي العنف وتنفيذ ورش للعاملين في وزارة الصحة.

ب. البند الفرعي الخاص بالحرية الشخصية

استهدف البند الفرعي الثاني الخاص بالحرية الشخصية في المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحقيق 10 نتائج مستهدفة 40% من هذه النتائج تتعلق بالحبس الإحتياطي ووضع ضوابط له وتعميم مشروع النظر عن بعد في أوامر الحبس الإحتياطي بالإضافة إلي دراسة إجراء تعديل تشريعي للعقوبات البديلة عن العقوبات السالبة للحرية. ومن خلال

متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج المستهدفة في هذا البند نلاحظ إن 8 نتائج مستهدفة تعمل الجهات المنوط بها التنفيذ على تحقيق المستهدف منها سواء من خلال اقتراح مشاريع قوانين أو من خلال مزيد من السياسات والقرارات التنفيذية التي تتخذها الحكومة.

بينما لا تزال هناك نتيجتين لم يبدأ العمل علي تحقيق المستهدف منهم، ويمكن القول إن ثمة طفرة في العمل علي تحقيق النتائج المستهدفة خلال هذا البند خاصة بعد مناقشة مشروع قانون الإجراءات الجنائية من قبل اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس النواب بالإضافة إلي النقاش المجتمعي الذي أفضي إلي توصيات محددة لمعالجة "الحبس الاحتياطي" في الحوار الوطني والذي رفعت لرئيس الجمهورية الذي وجه بدوره الحكومة لدراسته وسرعة تنفيذها وفي الجدول أدناه النتائج المستهدفة في البند الفرعي الخاص بالحرية الشخصية.

الحق في الحرية الشخصية		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	تعزيز الضمانات ذات الصلة بضوابط ومبررات ومدد الحبس الاحتياطي الواردة في القوانين الوطنية.	جار العمل
2	النظر في تضمين قانون الإجراءات الجنائية مزيد من البدائل المتطورة تكنولوجيا للحبس الاحتياطي، والعمل على تفعيل البدائل الواردة فيه.	جار العمل
3	وضع نظام قانوني مغاير لمبررات الحبس الاحتياطي إذا كان المتهم طفلا جاوز خمسة عشر عاما بما يشك من الشروط الواجب توافرها للحبس	جار العمل
4	تعميم تنفيذ مشروع النظر عن بعد في أوامر الحبس الاحتياطي الذي يتيح للقاضي الاتصال مباشرة بالمتهم المحبوس احتياطيا بحضور محاميه عبر دائرة تليفزيونية مغلقة ومؤمنة.	جار العمل
4	تبني سياسة تشريعية لمراجعة الجرائم التي يعاقب عليها الجاني وجوبها بعقوبات سالبة للحرية، وتعظيم عقوبة الغرامة خاصة في الجرائم البسيطة التي لا تنبئ عن خطورة إجرامية شديدة للجاني.	جار العمل
6	دراسة إجراء تعديل تشريعي بإيجاد عقوبة بديلة للعقوبة السالبة للحرية عند عدم سداد الديون الناشئة عن علاقات تعاقدية. البصير المواطنين	لم يبدأ
7	تبصير المواطنين بحقوقهم فور ضبط أي منهم من خلال آلية مكتوبة كفيلة بإحاطتهم بهذه الحقوق.	لم يبدأ
8	التنظيم التشريعي لمبدأ عدم سقوط الدعويين الجنائية والمدنية بالتقادم بشأن كل صور الاعتداء على الحرية الشخصية، في حال كون الجاني موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة. وارتكب جريمته بسبب أو بمناسبة أو باستغلال وظيفته.	لم يبدأ

الحق في الحرية الشخصية		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
9	إقرار حق المضرور من جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية في إقامة الدعوى الجنائية عنها بطريق الادعاء المباشر وكفالة التعويض لمن وقع اعتداء على حريته الشخصية	جار العمل
10	إيجاد آلية قانونية تسمح للمدمنين المحتجزين بالمصحات الخاصة بالتظلم من قرار حجزهم.	جار العمل

فبخصوص النتائج المستهدفة رقم 1 و2 و4 نجد إن مشروع قانون الإجراءات الجنائية التي انتهت منه اللجنة الفرعية المكلفة بإعداد مشروع القانون قد راعي تحقيق النتائج الثلاثة سواء تعزيز الضمانات ذات الصلة بضوابط ومبررات ومدد الحبس الاحتياطي الواردة في القوانين الوطنية. وقد نصت المادة 113 من قانون الإجراءات الجنائية على بدائل للحبس الاحتياطي تصدر لعضو النيابة العامة مع إبداء الأسباب وتتمثل هذه البدائل في إلزام المتهم بعدم مبارحة مسكنه أو موطنه. بجانب إلزام المتهم بأن يقدم نفسه لقسم الشرطة في أوقات محددة. حظر ارتياد المتهم أماكن محددة. وبخصوص النتيجة المستهدفة رقم 4 المتعلقة بتعميم تنفيذ مشروع النظر عن بعد في أوامر الحبس الاحتياطي الذي يتيح للقاضي الاتصال مباشرة بالمتهم المحبوس احتياطيا بحضور محاميه عبر دائرة تليفزيونية مغلقة ومؤمنة، خصصت المادة 525 من الباب الثالث لمشروع قانون الإجراءات الجنائية لإجراءات التحقيق والمحاكمة عن بعد باستخدام وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة المسموعة والمرئية، وذلك كله بما يضمن أحكام سرية التحقيقات والحضور والعلانية وشفوية المرافعة والمواجهة بين الخصوم الواردة في هذا القانون.

كما لا يزال العمل جاريًا بخصوص تحقيق المستهدف من النتيجة رقم 5 المتعلقة بتبني سياسة تشريعية لمراجعة الجرائم التي يُعاقب عليها الجاني وجوبيا بعقوبات سالبة للحرية وتعظيم عقوبة الغرامة خاصة في الجرائم البسيطة التي لا تنبئ عن خطورة إجرامية شديدة للجاني لكن مع وجود مشروع قانون للعقوبات البديلة في مجلس النواب لم تتبني حتي الآن سياسية تشريعية تستبدل العقوبات السالبة للحرية بعقوبات بديلة أو تعظيم الغرامة في الجرائم البسيطة، وتعرف العقوبات البديلة بإنها العقوبات غير الماسة بحرية الجاني أو بجسده وتصدر عن سلطة قضائية مختصة وتتفق العقوبات البديلة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وخاصة المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء وقواعد بكين والمبادئ

المتعلقة بحماية جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم وتنص المعايير السابقة جميعها علي ضرورة عدن اللجوء للتدابير الاحتجازية المقيدة للحرية إلا كملاذ أخير. وبخصوص الجزء الثاني من النتيجة المستهدفة لاحظت مؤسسة ماعت بالفعل تعظيم قيمة الغرامة في بعض الجرائم وتعتبر الغرامة في القانون المصرية عقوبة أصلية وتكميلية وليس عقوبة تبعية وتتراوح وفقا لأحكام المادة 22 من قانون العقوبات بين مئة قرش في الجنح و500 جنيه كحد أقصي لكن إذا كانت للقاضي سلطة تقديرية بزيادة الغرامة يتيح له القانون هذه السلطة كما لا تزال الجهات المنوط بها التنفيذ تعمل على تحقيق المستهدف من النتيجة رقم 9 المتعلقة بإقرار حق المضرور من جرائم الاعتداء علي الحرية الشخصية في إقامة الدعوي الجنائية عنها بطريقة الادعاء المباشر وكفالة التعويض العادل لمن وقع عليه الاعتداء على حريته الشخصية، تلاحظ مؤسسة ماعت وجود النص الدستوري الذي يمنح المجني عليه في حالات الاعتداء علي الحرية الشخصية في إقامة الدعوي الجنائية بشكل مباشر مع كفالة التعويض العادل.

ولاحظت مؤسسة ماعت أيضا الحالات المختلفة الذي صدرت فيها قرارات قضائية تتعلق بمنح تعويض للأشخاص الذي جري الاعتداء علي حريتهم الشخصية وخلال الفترة الأخيرة لاحظت مؤسسة ماعت إن المحاكم المصرية لا تزال تصدر أحكامًا بالتعويض في بعض ممارسات التعذيب التي أفضت إلي انتهاك الحق في الحياة بالمعني الوارد في الدستور المصري والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ففي 16 أغسطس 2023 أصدرت محكمة الاستئناف حكمًا بتعويض أسرة شيماء الصباغ بقيمة 300 ألف جنيه جدير بالذكر إن شيماء الصباغ كانت وفتها المنية من قبل أحد أفراد الشرطة. كما صدرت احكام التعويض في قضايا التعذيب التي افضت الي الموت من قبل المحاكم المصرية ويستدعي تحقيق النتيجة بشكل كامل إتاحة الحق للمضرور من جرائم الاعتداء علي الحرية الشخصية في إقامة الدعوي الجنائية بشكل مباشر

بالمثل فإن النتيجة المستهدفة رقم 10 المتعلقة بإيجاد آلية قانونية تسمح للمدمنين المحتجزين بالمصحات الخاصة بالتظلم من قرار حجزهم اقتربت من التحقيق حيث لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتنفيذ المستهدف من هذه النتيجة من بينها ذلك التوصيات التي خلصت إليها لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في 22 ديسمبر 2021 من إيجاد آلية قانونية تسمح للمدنيين المحتجزين بالمصحات الخاصة بالتظلم من قرار تظلمهم مع ذلك فإن هذه التوصية لم تنفذ حتى يونيو 2024.

أما بخصوص النتائج المستهدفة التي لم تبدأ الجهات المنوط بها تنفيذ المستهدف منها فهي النتيجة الخاصة بتبصير المواطنين بحقوقهم فور ضبط أي منهم من خلال آلية مكتوبة

كفيلة بإحاطتهم بهذه الحقوق. فلم تتوافر لدي مؤسسة ماعت معلومات كافية للبدء في تحقيق هذه النتيجة

ج. البند الفرعي الخاص بالحق في التقاضي وتعزيز المحاكمة العادلة

استهدف البند الفرعي الثالث في المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحقيق 13 نتيجة مستهدفة وهو ثاني أكبر الأقسام الفرعية التي احتوت على نتائج مستهدفة في المحور الأول ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج المستهدفة في هذا البند نلاحظ إن 3 نتائج مستهدفة نجحت الجهات المنوط بها التنفيذ تحقيق المستهدف منها بالإضافة إلي أربع نتائج جار العمل علي تحقيق المستهدف منهم وأخيرًا يوجد 6 نتائج لم تبدأ الجهات المنوط بها التنفيذ العمل علي تحقيق المستهدف منها. ويتضح من طبيعة النتائج المستهدفة إن صائغي وثيقة الإستراتيجية قد أدركوا الأهمية المتعلقة بالحق في التقاضي وتعزيز المحاكمة العادلة، من ناحية أخري يتضح من النتائج المستهدفة الحرص على التوسع في استخدام التقنيات الرقمية من أجل تيسير عملية التقاضي وهو ما يتجلى في طبيعة النتائج المستهدفة في هذا البند الفرعي.

الحق في التقاضي وتعزيز المحاكمات المنصفة		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	صدور قانون يتيح استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات من جميع أنواع المحاكم.	مُنفذة
2	التقليل من كم المنازعات المعروضة على المحاكم المدنية ومحاكم الجنح، والمنازعات الإدارية، من خلال التوسع في الأخذ بالطرق البديلة لفض المنازعات المدنية والتجارية ذات القيمة المتدنية، وكذا المنازعات الإدارية، والتوسع تشريعيا في نظام الأمر الجنائي لتخفيف الضغط على محاكم الجنح	مُنفذة
3	التوسع في أعمال ميكنة إجراءات التقاضي في المحاكم والجهات المعاونة لها، تعزيزا التحقيق العدالة الناجزة	مُنفذة
4	تطوير اليات الربط الإلكتروني بين الجهات والهيئات القضائية المرتبطة بعمل مشترك داخل منظومة العدالة بغية تحقيق العدالة الناجزة.	جار العمل
5	تطوير النظام القانوني لتنفيذ الأحكام المدنية، والتجارية، والإدارية، بالاستعانة بالتقدم الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان الحادث في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إعمالا لمقتضيات التحول	لم يبدأ

الحق في التقاضي وتعزيز المحاكمات المنصفة		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
	الرقمي. بما يعين على زيادة نسبة تنفيذ الأحكام واجبة النفاذ في المجالين المدني والتجاري	
6	الارتقاء بمستوى الوعي القانوني العام دعما لحق الجميع في ممارسة حق التقاضي.	لم يبدأ
7	تعديل قانون الإجراءات الجنائية على نحو يلزم بتبصرة المتهم بحقه في الصمت.	لم يبدأ
8	إعداد وإصدار قانون حماية الشهود والمبلغين، والمجني عليهم.	لم يبدأ
9	تعزيز النظام القضائي الخاص بالأطفال الشهود	جار العمل
10	حصر الجرائم التي تختص بها محاكم الطوارئ في أدق صورة.	جار العمل
11	النظر في تعميم شرط تسبيب الرأي في فحص التظلمات الوارد في المادة 16 من قانون الطوارئ، سواء كانت الجريمة جناية أو جنحة، ويستثنى من ذلك حالات الاستعجال.	لم يبدأ
12	وضع آلية الإخطار ذوي الشأن بنتيجة فحص التظلمات المسببة الصادرة في أحكام محاكم الطوارئ.	لم يبدأ
13	زيادة الوعي لدى العامة بالمادة 161 مكررا من قانون العقوبات والتي تقضي بمعاقبة من قام بعمل أو بالامتناع عن عمل يكون من شأنه إحداث التمييز بين الأفراد أو ضد طائفة من طوائف الناس بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وترتب على هذا التمييز إهدار المبدأ تكافؤ الفرص أو العدالة الاجتماعية أو تكبير للسلم العام	لم يبدأ

وفيما يتعلق بالنتائج التي تحققت فهي النتيجة رقم 1 المتعلقة بإصدار قانون يتيح استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات من جميع أنواع المحاكم حيث أطلعت مؤسسة ماعت على التقدم الذي شرعت فيه الجهة المنوط بها تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك صدور القانون رقم 1 لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية وذلك في 16 يناير 2024 وجاء اصدار القانون في اللحظات الأخيرة قبل انتهاء المدة الدستورية التي كانت تنص على إصدار هذا القانون في غضون عشر سنوات منذ اعتماد الدستور المصري في عام 2014.

بالإضـــافة إلي النتيجة المســـتهدفة الثانية الخاصـــة بالتقليل من كم المنازعات على المحاكم المدنية والمحاكم الجنح والمنازعات الإدارية من خلال التوسـع في الأخذ بالطرق البديلة لفض المنازعات المدنية والتجارية والمنازعات الإدارية والتوســع تشــريعيا في نظام الامر الجنائي لتخفيف الضــغط علي محاكم الجنح، حيث أطلعت مؤســســة ماعت علي الجهود المبذولة لتحقيق المسـتهدف من هذه النتيجة بما في ذلك إعداد اللجنة التشـريعية في مجلس النواب مشـروع قانون بشـأن تنظيم إجراءات الوسـاطة لتسـوية المنازعات المدنية والتجارية وقام بعرضه علي المجلس منذ دور الانعقاد الثاني الذي انتهي في يونيو 2022.

واســتهدف مشــروع القانون وضــع حل في تكدس دعاوي النزاعات المدنية والتجارية في المحاكم عن طريق إيجاد حلول بديلة للتقاضــي بتســوية هذه النزاعات حتي قبل وصــولها للمحاكم، وينظم القانون إجراءات الوســاطة في تســوية كافة النزاعات المدنية والتجارية، بخلاف المنازعات التي تكون الوزارات والأشــخاص الاعتبارية طرفا فيها ومنازعات العمل الجماعية، والمنازعات الخاضــعة لقانون محاكم الأســرة وقانون الاســتثمار، بالإضــافة إلي المنازعات التي تختص المحاكم الاقتصــادية بها وذلك نظرا لان قانون المحاكم الاقتصــادية يتضمن إجراءات وساطة، ورجحت بعض التقارير أن يساهم القانون في حل 90% من النزاعات المدنية والتجارية التي تمثل عبئًا علي كاهل القضــاء وبشــكل عام لاحظت مؤســســة ماعت الأخذ بطرق بديلة لفض المنازعات المدنية والتجارية ووفقًا للتقرير السنوي لوزارة العدل لعام 2023 وصلت نسبة الفصل في الدعاوي المدنية المتداولة أمام المحاكم الابتدائية لنحو 99.5% من إجمالي القضايا المقيدة منذ عام 2019 وما قبل ذلك .

وبخصوص النتيجة المستهدفة حصر الجرائم التي تختص بها حالة الطوارئ فقد تحققت منذ إلغاء رئيس الجمهورية مد حالة الطوارئ وما تبعه من حصــر للجرائم المنظورة أمام محكمة الطوارئ. مع ذلك لم تلاحظ مؤسسة ماعت اجراءات من شأنها التوسع في الشق التشريعي في نظام الامر الجنائي لتخفيف الضغط علي محاكم الجنح أما بخصوص النتيجة المستهدفة التوســع في أعمال ميكنة إجراءات التقاضــي في المحاكم تحقيقًا للعدالة الناجزة لاحظت مؤســســة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المســتهدف من هذه النتيجة حيث شــرعت وزارة العدل في عدد من الإجراءات بهدف التوســع في أعمال ميكنة إجراءات التقاضــي في المحاكم ووفقا لبيانات رســمية وصــل إجمالي المشــروعات التي أطلقتها وزارة العدل لتطوير البنية التحتية الممهدة لأعمال الميكنة 185 مشروع حتي عام 2023 ويتمثل التوزيع الجغرافي لكافة مشــروعات في 78 مشــروع في محافظات وجه بحري، و43 في محافظات وجه قبلي و52 مشــروع بمحافظات المنطقة المركزية، و12 مشــروع لمحافظات القناة وســيناء، بينما بلغ اجمالى التوزيع الجغرافي للمشروعات الخاصة بمقار المحاكم نحو 51 مشروع موزعين إلي: 23

في الوجه البحري و13 في الوجه القبلي و 12 في محافظات المنطقة المركزية و3 لمحافظات القناة وسيناء.

كما أعلنت وزارة العدل إطلاق منصة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية بالتعاون مع شركتي "مايكروسوفت مصر" و"لينك ديفيلوبمنت" واعتبر وزير العدل السابق عمرو مروان إن المشروع بداية لتعميم إجراءات التقاضي عن بعد، حيث يتيح المشروع للمحامين من إيداع صحيفة الدعوى عن بعد وسداد تكلفتها ومصاريفها باستخدام بطاقات الائتمان أو أي وسيلة دفع أخرى وتوقيع الصحيفة بالتوقيع الإلكتروني، وذلك بعد التسجيل المسبق في السجل الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية، والمُنشأ منذ عام 2019 بعد صدور تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية بالقانون رقم 146 لسنة 2019.

في سياق متصل وقعت محكمة استئناف القاهرة بروتوكول تعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إطار مشروع عدالة مصر الرقمية. ويهدف البروتوكول ميكنة دورة العمل بمحكمة استئناف القاهرة والإدارات التابعة لها، وأرشفة الوثائق والمستندات والقضايا، وإتاحة الخدمات القضائية التي تقدمها المحكمة من خلال المنصات التكنولوجية المختلفة. بجانب تحويل المرافعات ووقائع المحكمة إلى نصوص مكتوبة وفي 15 مايو 2024 بدء التشغيل الفعلي لبرنامج التحول الرقمي وميكنة التقاضي في محاكم مجلس الدولة وهو ما يعرف ببرنامج التقاضي الإليكتروني ومن شأن هذا البرنامج تحقيق العدالة الناجزة من خلال سرعة الفصل في الدعاوي. في سياق متصل وبالتحديد في 22 يونيو2022 أطلقت خدمة استقبال الشكاوى والبلاغات في قضايا الكسب غير المشروع الكترونيا وذلك للحد من ممارسات الفساد.

أما بخصوص النتيجة المستهدفة المتعلقة بتطوير آليات الربط الإليكتروني بين الجهات والهيئات القضائية المرتبطة بعمل مشتركة داخل منظومة العدالة لاحظت مؤسسة ماعت بعض الجهود المبذولة من أجل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك مشروعات الربط الإلكتروني بين محكمة النقض والمحاكم الاقتصادية وبين النيابة العامة ومصلحة الطب الشرعي. في سياق متصل وبالتحديد في 14 نوفمبر 2023 تم توقيع بروتوكول تعاون بين مجلس الدولة والنيابة الإدارية في مجال التحول الرقمي، لتحقيق الربط والتكامل الالكتروني وتسهيل إجراءات التقاضي مع ذلك لا يزال الربط الإليكتروني غير شامل جميع المحاكم وهم 320 في مصر وفقا لبيانات وزارة العدل.

أما بخصوص النتائج الجاري العمل علي تنفيذها نلاحظ إن مشروع قانون الإجراءات الجنائية الذي اقترب الموافقة عليه من مجلس النواب قد خصص الكتاب السادس لحماية الشهود والمبلغين وتناول الكتاب في المواد من 517 إلي 522 الكيفية التي يمكن بها حماية الشهود

والمبلغين وتعاقب المادة 522 كل من ادلي ببيانات عن الشـخص الصـادر في حقه أمر بإخفاء هويته بالحبس والغرامة التي لا تقل عن 50 ألف جنيه أو بأحد هاتين العقوبتين وتكون العقوبة السجن المشدد إذا ارتكب الفعل لغرض إرهابي وتكون العقوبة الإعدام أو السجن بالمؤبد إذ أفضي الفعل إلي موت الشخص.

لا يزال هناك أربع نتائج مسـتهدفة في البند الفرعي الثالث الخاص بتعزيز الحق في التقاضـي والمحاكمة العادلة لم يبدأ العمل على تنفيذهم وهم الارتقاء بمسـتوي الوعي القانوني العام في ممارسـة حق التقاضـي بجانب تعديل قانون الإجراءات الجنائية على نحو يُلزم بتبصـرة المتهم في حقه في الصمت ووضع آلية لإخطار ذوي الشأن بنتيجة فحص التظلمات المسببة الصـادرة في محاكم الطوارئ وأخيرًا زيادة الوعي لدي العامة بالمادة 161 مكرر من قانون العقوبات حيث لم تلاحظ مؤسسة ماعت جهود مبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتائج.

د. البند الفرعي الرابع الخاص بمعاملة السجناء والمحتجزين الأخرين

استهدف البند الفرعي الرابع في المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحقيق 8 نتيجة مستهدفة تتعلق بتعزيز معاملة السجناء بُدلت مسماهم لنزلاء وفقا لتعديلات قانون تنظيم السـجون. وركزت النتائج الثمانية علي تحسـين المنشـآت العقابية وإتاحة الرعاية الصـحية والطبية للنزلاء ولم يقتصـر على ذلك لكن تضـمن تغيير الفلسـفة العقابية تطوير النزيل من خلال محو أميته وتدريبه عمليا ومهنيًا وذلك من خلال إنشاء فصول محو الأمية في السجون وتقديم حوافز لحث السـجناء على التّعلم بالإضـافة إلي زيادة الملتحقين بالمدارس الفنية الصناعية. ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج المستهدفة في هذا البند الفرعي الخاص بمعاملة السـجناء نجد إن الجهات المنوط بها التنفيذ، اتخذت خطوات أفضـت إلى تنفيذ نتيجة واحدة بينما لا يزال العمل جاريًا على تحقيق خمس نتائج أي اقتربت من تحقيق المستهدف منهم بينما لا يزال هناك نتيجتين لم تشرع الجهات المنوط بها التنفيذ في العمل عليهما. وفي الجدول أدناه النتائج المستهدفة من البند الفرعي الخاص بعاملة السجناء

معاملة السجناء والمحتجزين الأخرين		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	استمرار الجهود المبذولة لتنفيذ خطة وبرامج تطوير وتحديث منشآت السجون وإنشاء سجون جديدة لتقليل الكثافة في السجون في إطار التحسين المستمر في مستوى إعاشة السجناء ورعايتهم الصحية.	منفذة
2	الاستمرار في الزيارات التي يقوم بها المجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني للسجون وفقا للضوابط القانونية ذات الصلة	جار العمل
3	التوسع في إقامة ندوات دينية وثقافية لنزلاء السجون بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والهيئة العامة لقصور الثقافة التنمية الجانب الديني والثقافي لدى النزلاء.	جار العمل
4	التوسع في إنشاء فصول محو الأمية بكافة السجون العمومية والليمانات، مع تقديم حوافز عينية ومادية لجذب النزلاء وتشجيعهم على الالتحاق بها.	جار العمل
5	زيادة عدد نزلاء السجون الملتحقين بالمدارس الفنية الصناعية التابعة لقطاع السجون.	جار العمل
6	زيادة أعداد المحكوم عليهم المستفيدين من التمتع بفترة الانتقال الخارجية.	لم يبدأ
7	زيادة أعداد الورش التأهيلية والإنتاجية بكافة السجون العمومية، بما يتيح تدريب غالبية النزلاء وتشغيلهم.	جار العمل
8	إطلاق مبادرات تتضمن إلقاء الضوء على دور إدارة شرطة الرعاية اللاحقة في رعاية المسجونين.	لم يبدأ

نفذت الجهات المنوط بها التنفيذ المستهدف من النتيجة رقم 1 الخاصة باستمرار الجهود المبذولة لتنفيذ خطة وبرامج تطوير وتحديث منشآت السجون وإنشاء جديدة لتقليل الكثافة في السجون في إطار التحسن المستمر في مستوى إعاشة السجناء ورعايتهم الصحية حيث لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة وصل عدد السجون بمسامهًا القديمة التي جري إغلاقهًا حتي أغسطس 2023 نحو 27 سجنًا من أصل 43 سجنًا وفقا للبيانات الحكومية وهو ما نسبته 62.8% من إجمالي السجون الحالية، وكان ذلك بالتوازي مع نقل نزلاء تلك السجون إلي مراكز الإصلاح الخمسة القائمة في الوقت الحالي مع التوسع في إنشاء مراكز الإصلاح والتأهيل.

وتستهدف خطة الوزارة إغلاق جميع السجون القائمة ونقل جميع النزلاء إلي مراكز الإصلاح والتأهيل الجديد والمزمع إنشاءها ضمن خطة الوزارة، ويضم مركز الإصلاح والتأهيل

مستشفى مركز به معدات وأجهزة بالإضافة إلى غرف عمليات تشمل كافة التخصصات ناهيك عن غرف للرعاية المركزة، وكذا غرف للعزل والطوارئ وقسم للمعامل والتحاليل والأشعة ناهيك عن وحدة الغسيل الكلوي.

يأتي إنشاء المركز اتساقا مع تطبيق المستهدف الأول من البند الرابع الخاص بـ "معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين في المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. كما تلاحظ مؤسسة ماعت إنه يوجد اهتمام بـ رفع قدرات القائمين على إدارة السجون وكافة المكلفين بإنفاذ القوانين بما يتفق مع المعاهدات الدولية التي انضمت اليه مصر مثل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبما لا يتعارض مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء " قواعد نيلسون مانديلًا".

وكانت وزارة الداخلية في 30 ديسمبر 2021، قد افتتحت مركز الإصلاح والتأهيل بدر، ووفقا لوزارة الداخلية يُعد المركز واحدًا من بين أكبر مراكز التأهيل لنزلاء السجون في الشرق الأوسط حيث بني علي مساحة 85 فدانًا، ويُعد الثاني الذي يُنشئ بعد مركز إصلاح وتأهيل وادي النطرون الذي افتتح في سبتمبر 2021 أي بعد إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بعدة أيام وعلي الرغم من الجهود المبذولة لتطوير المؤسسات العقابية بما يتفق مع ما جاء في الاستراتيجية الوطنية واللائحة الداخلية للسجون إلا أن مؤسسة ماعت تري إن الجهد الأكبر ينبغي أن يتمثل في سياق رفع قدرات القائمين على إدارة السجون وكافة المكلفين بإنفاذ القوانين بما يتفق مع المعاهدات الدولية التي انضمت إليه مصر مثل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وبخصوص النتائج المستهدفة التي بذلت الجهات المنوط بها التنفيذ تدابير إيجابية لتنفيذ المستهدف منها لكن لا تزال في حاجة لمزيد من التدابير الأخرى نجد النتيجة المستهدفة الثانية الخاصة بالاستمرار في الزيارات التي يقوم بها المجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع للسجون وفقا للضوابط القانونية ذات الصلة. حيث قام المجلس القومي لحقوق الإنسان بعدد من الزيارات إلى مراكز التأهيل المختلفة بما في ذلك وادي النطرون ومركز الإصلاح والتأهيل بدر ومركز الإصلاح والتأهيل في القناطر للسيدات. وخلال الفترة من 2020 وحتي 11 ديسمبر 2022 قام المجلس بنحو 12 زيارة مع ذلك لا تزال هذه الزيارات تتم بتنسيق مسبق كما إن المجلس يكتف بإصدار بيان مقتضب بعد كل زيارة رغم إنه من المفترض أن يصدر تقريرًا بهذه الزيارة التوسع في إقامة ندوات دينية وثقافية لنزلاء السجون بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والهيئة العامة لقصور الثقافة؛ لتنمية الجانب الديني والثقافي.

بالمثل النتيجة المستهدفة المتعلقة الثالثة الخاص بإقامة ندوات دينية وثقافية لنزلاء السجون بالتنسيق مع وزارة الأوقاف قد لاحظت مؤسسة ماعت استمرار الجهة المنوط بهًا تنفيذ هذه النتيجة في إقامة ندوات دينية وثقافية مع التوسع في إنشاء أماكن مخصصة لممارسة الشعائر الدينية داخل مراكز الإصلاح والتأهيل ومع ذلك ظلت هذه الندوات مرتبطة بالمناسبات القومية والدينية ولم تعقد خارج هذه المناسبات إلا في نطاق ضيق لذلك تحتاج الجهة المنوط بها تنفيذ هذه النتيجة الخروج من دائرة المناسبات القومية والدينية وعدم حصر عقد هذه الندوات في المواعيد المحددة لهذه المناسبات.

بجانب النتيجة المستهدفة الخاص بالتوسع في إنشاء فصول محو الأمية بكافة السجون العمومية والهيمانات، مع تقديم حوافز عينية ومادية لجذب النزلاء وتشجيعهم على الالتحاق بها. لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة من أجل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة حيث استهدف تعديل بعض احكام قانون تنظيم السجون الذي وافق عليه مجلس النواب في مارس 2022 التوسع في إنشاء فصول محو الأمية بكافة السجون العمومية، مع تقديم حوافز عينية ومادية لجذب النزلاء وتشجيعهم على الالتحاق بها. مع ذلك يتطلب التحقيق الكامل لهذه النتيجة الشروع في تنفيذ برنامج قومي لمحو أمية السجناء بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وكافة أصحاب المصلحة الاخرين بما في ذلك وزارة التربية والتعليم على ان يشمل البرنامج تقديم حوافز تتمثل في تقليص مدة السجين الذي يجتاز اختبارات محو الأمية بتقليص ربع المدة في غير جرائم المؤبد.

بالمثل جار العمل علي النتيجة المستهدفة رقم 5 المتعلقة بزيادة عدد نزلاء السجون الملتحقين بالمدارس الفنية الصناعية التابعة لقطاع السجون حيث لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة حيث تضم جميع مراكز الإصلاح والتأهيل مدارس فنية وصناعية يلتحق بها السجناء كما أصدر وزير الداخلية القرار رقم 1042 لسنة 2023 بإنشاء 6 مراكز جديدة للإصلاح والتأهيل في مدينة 15 مايو بمنطقة حلوان بالقاهرة، ويتبع هذه الخطوة انشاء المدارس الفنية والصناعية ومن المرجح أن تتزامن عملية نقل النزلاء إلي مراكز الإصلاح والتأهيل الجديدة الحقاهم بالمدارس الفنية والصناعية ويستدعي تحقيق المستهدف من هذه النتيجة بشكل كامل تسريع وتيرة إنشاء هذه المراكز الجديدة. كما لاحظت مؤسسة ماعت جهودًا مبذولة لتحقيق المستهدف من النتيجة رقم 7 الخاص بزيادة اعداد الورش التأهيلية والإنتاجية بكافة السجون العمومية بما يتيح تدريب النزلاء وتشغليهم حيث احتوت منطقة الاحتجاز في مركز الإصلاح والتأهيل بواد النطرون على

6 مركز فرعية من بينها مراكز التدريب المهني والفني، ناهيك عن مجموعة من الورش الإنتاجية الأخرى بما يتيح للسجناء التدريب والتأهيل بشكل يتفق مع المستهدف من النتيجة

أما بخصوص النتائج المستهدفة التي لم يبدأ العمل عليها نجد إن النتيجة المستهدفة رقم 6 في هذا البند الفرعي والخاصة بزيادة اعداد المحكوم عليهم المستفيدين من التمتع بفترة الانتقال الخارجية، والنتيجة رقم 8 الخاصة بإلقاء الضوء على دور إدارة شرطة الرعاية اللاحقة في رعاية أسر المسجونين لم يبدأ العمل عليهما علي الرغم من الدور التي تقوم به إدارة شرطة الرعاية اللاحقة التابعة لقطاع الامن الاجتماعي في توزيع المساعدات علي أسر النزلاء إلا إن مبادرات محدودة للغاية ركزت علي دور هذه الإدارة في توفير الرعاية اللاحقة للسجناء

و. البند الفرعي الخامس الخاص بحرية التعبير

استهدف البند الفرعي الخامس في المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحقيق 6 نتائج مستهدفة تتعلق بشكل اساسي بتعزيز الحق في الحصول على المعلومات والبيانات والإحصائيات الرسمية وكيفية تداولها، وإتاحة مناخ التعددية وإصدار مدونة سلوك للمجالات الإعلامية والثقافية. كما ركزت النتيجة الأخيرة من هذا البند الفرعي على رفع الوعي بأهمية حرية التعبير وتنظيم التدريبات للصحفيين والإعلاميين القصد منها التوعية بحدود تلك الحرية وأشكال الخروج عنها. ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ المستهدف من النتائج الواردة في البند الفرعي الخاص بحرية التعبير نجد إن الجهات المنوط بها التنفيذ تعمل في الوقت الحالي على تحقيق نتيجتين مستهدفين بينما لم تبدأ في العمل على تنفيذ أربع نتائج مستهدفة في البند الفرعي الخاص بحرية الرأي والتعبير وفي الجدول أدناه النتائج المستهدفة من البند الفرعي الخامس

حرية التعبير		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	صدور قانون لتنظيم حق الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات الرسمية وتداولها.	جار العمل
2	تعزيز مناخ وثقافة التعددية وتنوع الآراء والرؤى إزاء مختلف القضايا العامة.	جار العمل
3	مواصلة جهود الدولة لحماية الإعلاميين والصحفيين أثناء تأديتهم لعملهم في إطار الدستور والقوانين المنظمة لذلك.	لم يبدأ

حرية التعبير		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
4	تعزيز الحق في ممارسة حرية التعبير عن الرأي والتصدي لأية انتهاكات في إطار الدستور والقوانين المنظمة لذلك، والمراجعة الدورية لتلك القوانين لضمان كفالة ممارسة هذا الحق وفقا للدستور والتزامات مصر الدولية.	لم يبدأ
5	إصدار مدونة سلوك شاملة لكافة أوجه المجالات الإعلامية والصحفية، ومن بينها الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي، بما يضمن تنظيم ممارسة حرية التعبير دون التعدي على حريات الآخرين، والاستفادة من التجارب الدولية وفقا للدستور والتزامات مصر الدول	لم يبدا
6	رفع الوعي المجتمعي بأهمية حرية التعبير، وعقد تدريبات لممارسي الصحافة والإعلام بحدود تلك الحرية وصور الخروج عنها.	لم يبدأ

بخصوص النتائج المستهدفة التي تعمل على تحقيقها إصدار قانون لتنظيم حق الحصول على المعلومات والبيانات والإحصائيات الرسمية حيث أطلعت مؤسسة ماعت على الجهود التي حاولت الدفع نحو اصدار القانون بما في ذلك إعداد نحو سبع مسودات لمشاريع قوانين منذ عام 2011 تتعلق بتنظيم المعلومات ويوجد في الوقت الحالي مسودتين لمشروع القانون في مجلس النواب مسودة مقدمة من المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام ومسودة ثانية من وزارة الاتصالات.

مع ذلك لم يناقش المجلس مسودة مشروع القانون مع احتمالات بقرب إصدار القانون خاصة بعد أن تبني الحوار الوطني المطالب الخاصة بإصدار القانون. وبخصوص النتيجة المستهدفة المتعلقة بتعزيز مناخ وثقافة التعددية وتنوع الآراء والرؤى إزاء مختلف القضايا العامة لاحظت مؤسسة ماعت تحرك ايجابي ناحية إعمال هذه النتيجة من خلال ظهور عدد من الشخصيات المعارضة سواء كانوا كتابًا او سياسيين علي وسائل الإعلام ومنها المملوك للدولة، بالإضافة إلي ذلك زخرت الصحف الخاصة والقومية بطائفة من الآراء النقدية التي تطرح سياسات مغايرة لبعض ملفات حقوق الإنسان وتشتبك مع القضايا الحقوقية والاقتصادية وتطرح رؤي بديلة، وهو ما يمكن اعتباره خطوة أولية في مسار طويل لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة ومع ذلك لا تزال هناك حاجة لحيز أكبر للآراء المختلفة ازاء القضايا العامة وتشجيع وجود مزيد من وسائل الإعلام الخاصة.

وتعمل الجهات المنوط بها تنفيذ هذه النتائج علي تحقيق نتيجتين مستهدفتين بعد ثلاث سنوات من إطلاق الإستراتيجية وهي النتيجة الخاصة بإصدار قانون لتنظيم حق الحصول على المعلومات والبيانات والإحصائيات الرسمية تعزيز مناخ وثقافة التعددية وتنوع الآراء والرؤى إزاء مختلف القضايا العامة بينما لم تبدأ في العمل علي أربع نتائج مستهدفة مثل حماية الإعلاميين والصحفيين أو إصدار مدونة سلوك للإعلاميين والصحفيين بما في ذلك في الإعلام الرقمي أو حتي رفع الوعي المجتمعي بأهمية حرية التعبير وعقد تدريبات لممارسي الصحافة والإعلام بحدود تلك الحرية وصور الخروج عنها فرغم رغم ما يضمنه الدستور المصري من حماية لصالح الإعلاميين والصحفيين إلا إنه لم تتوافر معلومات بخصوص الجهود المتخذة لتنفيذ المستهدف من النتيجة

وبخصوص النتيجة المستهدفة لتعزيز الحق في ممارسة حرية التعبير عن الرأي والتصدي لاي انتهاكات في إطار الدستور والقانون والمراجعة الدورية لتلك القوانين لضمان كفالة ممارسة هذا الحق وفقا للدستور والتزامات مصر الدولية، أطلعت مؤسسة ماعت علي الجهود المبذولة لتنفيذ المستهدف من هذه النتيجة علي سبيل المثال خلال ردهًا علي قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الدوري الخامس لمصر المقدم إلي لجنة حقوق الإنسان بتاريخ 27 ديسمبر 2022 أشارت مصر إنها تكفل جميع الضمانات لممارسة حرية التعبير وبأي وسيلة بشكل يتفق مع المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. مع ذلك تشير مصر رغم اعترافها بهذا الحق إلا إن ممارسة الحق يتطلب الاعتراف بالواجبات والمسؤوليات المترتبة على استخدام هذا الحق إصدار مدونة سلوك شاملة لكافة أوجه المجالات الإعلامية والصحفية بما في ذلك الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي رغم إصدار المجلس الأعلى للإعلام مشروع كود ضوابط وأخلاقيات الإعلام الآمن للطفل إلا إن هذه الخطوة تظل لا تلبي المستدف من هذه النتيجة كما إن مشروع القانون نفسه ا لم يقر حتى الآن. لم تصدر مدونة سلوك تغطي جميع المجالات الصحفية والإعلامية رفع الوعي المجتمعي بأهمية حرية التعبير وعقد تدريبات لممارسي الصحافة والإعلام بحدود تلك الحرية وصور الخروج عنها حيث لم تلاحظ مؤسسة ماعت اي جهود من أجل تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة

ه. البند الفرعي السادس الخاص بحرية التجمع السلمي

استهدف البند الفرعي السادس في المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحقيق نتيجة واحدة فقط تتعلق بتعزيز وتنمية الوعي العام بثقافة وممارسة حق التجمع السلمي ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت للتقدم نحو تحقيق المستهدف من النتائج الواردة في البند الخاص بحرية التجمع السلمي نجد الجهود غير كافية للبدء في تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة.

حرية التجمع		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	تعزيز وتنمية الوعي العام بثقافة وممارسة حق التجمع السلمي بكافة صوره؛ لكونه وسيلة من وسائل تدعيم وتوكيد الديمقراطية	لم يبدأ

اقتصرت الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة على بعض الأنشطة التي قامت بها منظمات المجتمع بخصوص التوعية بأحكام قانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية رقم 107 لسنة 2013 وتعديلاته ولم تتوافر معلومات بخصوص قيام المؤسسات الحكومية بالعمل على تحقيق هذه النتيجة لذلك نجد إنها الجهات المنوط بها التنفيذ لم تبذل ما يكفي للعمل على هذه النتيجة.

ك. البند الفرعي السابع الخاص بحرية التنظيم

استهدف البند الفرعي السابع في المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحقيق 14 نتائج مستهدفة توزعت على حرية تكوين الجمعيات والنقابات المهنية والعمالية بجانب تكوين الأحزاب السياسية ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت للتقدم نحو تحقيق المستهدف من النتائج الواردة في البند الخاص بحرية التنظيم نجد إن هناك سبع نتائج مستهدفة اقتربت الجهات المنوط بها التنفيذ من تحقيقها بعد ثلاث سنوات من الإستراتيجية بينما هناك سبع نتائج أخري كانت الجهود الرامية لتحقيقها محدودة. وفي الجدول التالي النتائج المستهدفة في البند الفرعي الخاص بحرية التنظيم.

حرية التنظيم		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	زيادة التنسيق والتكامل بين شركاء التنمية الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات المانحة	جار العمل
2	تعزيز التواصل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان	جار العمل
3	توعية الجمعيات الأهلية بالأهداف التنموية وفقا لرؤية مصر 2030	جار العمل
4	تعزيز ثقافة العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية	جار العمل
5	تعزيز وتنمية القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية	لم يبدأ
6	زيادة قدرات النقابات واللجان النقابية في مجالات المفاوضة الجماعية، وتسوية المنازعات الفردية والجماعية، وإبرام اتفاقيات العمل الجماعية.	جار العمل
7	دعم الموارد المالية للنقابات العمالية.	لم يبدأ
8	بناء قدرات جميع الأطراف المعنية لدعم تنفيذ الأطر القانونية ذات الصلة بتيسير تسجيل وتوفيق أوضاع النقابات العمالية وفقا للقانون	جار العمل
9	تعزيز مشاركة النقابات العمالية في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية	لم يبدأ
10	صدور تعديلات تشريعية منظمة لعمل النقابات المهنية استرشاد الدستورية العليا بشأن مسائل فرض الحراسة القضائية والمنازعات المتعلقة بصحة انعقاد الجمعيات العمومية وغيرها. .	لم يبدأ
11	تفعيل مشاركة النقابات المهنية في إعداد مشروعات القوانين المتصلة بشئونها، وتكثيف التواصل مع الحكومة بشأن السياسات المتصلة بالشئون المهنية. .	لم يبدأ
12	اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان دورية عقد انتخابات النقابات المهنية	جار العمل
13	بناء قدرات ومهارات القيادة والتنظيم لأعضاء وكواد الأحزاب السياسية في مجال الانتخابات	لم يبدأ
14	تعزيز البيئة الثقافية والاجتماعية الداعمة لأنشطة الأحزاب	لم يبدأ

بخصوص النتيجة الأولي المتعقلة بزيادة التنسيق مع شركاء التنمية لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة وفي هذا السياق صدر القانون رقم 18 لسنة 2022 الذي أشار إلي التأكيد على مشاركة مؤسسات المجتمع الأهلي، والقطاع الخاص،

والجامعات، ومراكز البحوث والدراسات في تنفيذ خطط التنمية ومتابعتها وتقييمها وإتاحتها للرأي العام. في سياق متصل أطلقت وزارة التعاون الدولي في 6 مارس 2022الاستراتيجية القطرية المشتركة بين جمهورية مصر العربية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للفترة من 2022-2027، بمشاركة كافة الجهات المعنية من الحكومة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والقطاع الخاص، ممثلي البرلمان، والمجتمع المدني. وأكد المشاركون في إطلاق الاستراتيجية أهمية تظافر جميع الجهود بين كافة أصحاب المصلحة لتنفيذ الاستراتيجية. وفي إطار دعم هذه الجهود كشف التقرير السنوي الصادر عن وزارة التعاون الدولي لعام 2021 عن إطلاق منصة للتنسيق المشترك بين جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني من أجل دعم التكامل بين الأطراف ذات الصلة من خلال اللقاءات الدورية التي تجري بين شركاء التنمية والجهات الحكومية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلي هامش مؤتمر الأطراف كوب 27 في شرم الشيخ وقعت مصر 12 اتفاقية مع شركاء التنمية لتنفيذ مشروعات نوفي ونوفي +. ويستهدف برنامج نوفي تعبئة 14.7 مليار دولار لتمويل المناخ. ورغم حرص الحكومة المصرية ووزارة التعاون الدولي علي زيادة التنسيق مع شركاء التنمية إلا إن الوزارة تري في تقريرها السنوي لعام 2023 إن مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الإنمائية لا يزال محدودًا أو لم يتم قياس أثرها.

وبخصوص النتيجة الثانية المتعلقة بتعزيز التواصل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان لاحظت مؤسسة ماعت بعض الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة، فتُدعي علي سبيل المثال المنظمات العاملة في حقوق الإنسان لجلسات تشاور كان أخرها لمناقشة قضية الحبس الاحتياطي في يوليو 2024 كما عقدت اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان جلسة استماع في أكتوبر 2021 مع ممثلي عدد من مؤسسات المجتمع الأهلي بعد إعلان رئيس الجمهورية عام 2022 عاما للمجتمع المدني ومتابعة وتقييما للدور المناط بالمجتمع الأهلي في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

كما نظمت اللجنة العليا الدائمة عدة اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني للتشاور حول عدد من التعديلات التشريعية المتعلقة بتنفيذ المسار التشريعي للاستراتيجية وجرى استعراض تقرير منتصف المدة الطوعي الذي جري تقديمه إلي آلية الاستعراض الدوري الشامل كما وقع عدد من المنظمات غير الحكومية مذكرات تفاهم وبروتوكولات للتعاون مع عدد من الوزارات والمحافظات والجامعات منها بروتوكول تعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي وبين المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع بهدف تعزيز ثقافة

حقوق الإنســان في المجتمعات المحلية وتعزيز المواطنة واحترام الاختلاف. ومن بين التدابير التي أطلعت عليها مؤســسـة ماعت تشـكيل لجنة مشـتركة بين وزارة التضـامن الاجتماعي والمجلس القومي لحقوق الإنسان لإتاحة آلية مرنة للتواصل فيما يتعلق بما يرد للمجلس من شـكاوى خاصـة بتوفيق أوضـاع المؤسـسـات الأهلية وإتاحة الدعم الفني لها والاسـتفادة من التعديل التشــريعي الذي أتاح تمديد فترة توفيق الأوضــاع اســتجابة لمطالبات المنظمات الأهلية.

وبخصــوص النتيجة الثالثة المتعلقة بتوعية الجمعيات الأهلية بالأبعاد التنموية لاحظت مؤســسـة ماعت بعض الجهود المبذولة لتحقيق المسـتهدف من هذه النتيجة على سـبيل المثال عقدت وزارة التضامن الاجتماعي في 7 نوفمبر 2023 ملتقى لإعلان إطار عمل الوزارة مع منظمات المجتمع المدني في قطاعات التنمية المختلفة بعنوان "مشــاركة المجتمع المدني فى تحقيق أهداف التنمية... رؤية اجتماعية اقتصـادية". كما شـجعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـادية الجمعيات الأهلية على اتباع سـياسـات تسـتند إلى رؤية مصـر 2023 بما فيها من أهداف تنموية. مع ذلك يســتدعي التنفيذ الكامل لهذه النتيجة توســيع قاعدة الجمعيات الأهلية المسـتهدفة بحملات التوعية بالإضـافة إلي اقامة دورات تدريبية متخصـصـة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة في هذا المجال من أجل توعية الجمعيات الأهلية الناشئة بالأهداف التنموية الواردة في أجندة 2030 ورؤية مصر 2030 ووفقا لطلعت عبد القوي رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية فإن الاتحاد بصدد و ضع خطة عمل شاملة توضح دور المجتمع المدني خلال الفترة القادمة وتشـمل كافة الأنشـطة التي سـيقوم بها مؤسـسـات ومنظمات المجتمع المدني التي تســتند على رؤية مصــر 2023 مع ذلك فإن هذه الخطة غير معروفة حتي الآن ولا تتوافر معلومات بشأنها.

وبخصـوص النتيجة الرابعة تعزيز ثقافة العمل التطوعي والمشـاركة المجتمعية بدأت الجهة المنوط بها العمل على تحقيقها من خلال الإعلان عن إطلاق مسـودة الاسـتراتيجية الوطنية للتطوع تنفيـذا للنتيجـة المســتهـدفـة في البنـد الفرعي (7. أ) في الاســتراتيجيـة وتغطي الاســتراتيجية المزمع الإعلان عنها وإتاحتها على موقع اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنســان الفترة الزمنيـة من 2022 إلى 2026. مع ذلـك ورغم إعلان وزيرة التضــامن في 23 مـارس إن الإستراتيجية سيجري إطلاقها في منتصف مايو 2024 إلا إن الإستراتيجية لم يجري اعتمادهًا. كما تظل هناك بعد التحديات المتعلقة بتعزيز ثقافة العمل التطوعي من بينها عدم وجود سـياسـات تنظم هذا العمل، بالإضـافة إلى غياب الأدوات التي تقيس أثر العمل التطوعي على المتطوعين أنفسهم.

لم تبدأ الجهات المنوط بها التنفيذ العمل بعد على تحقيق النتيجة المستهدفة الخامسة المتعلقة تعزيز تنمية القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية حيث تفتقر معظم الجمعيات الأهلية للوعي الكاف بمبادئ الحكومة اللازمة من أجل تعزيز القدرات المؤسسية لدي منظمات المجتمع المدني. أما بخصوص النتيجة المستهدفة السادسة الخاصة بزيادة قدرة النقابات علي المفاوضات الجماعية وتسوية المنازعات لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة، ومن بينها إصدار وزارة القوى العاملة القرار رقم 50 لسنة 2022 بشأن تحديد مستويات التفاوض الجماعي وآلياته، حيث يؤكد القرار أن المفاوضة الجماعية حق للعمال ومنظماتهم وأصحاب الأعمال ومنظماتهم، ولا يجوز إجراء المفاوضة مع ممثلي العمال غير النقابيين، إلا في حالة عدم وجود منظمة نقابية عمالية على المستوى محل الاتفاقية، مشيراً إلى أن اتفاقيات العمل الجماعية تسري على كافة العاملين بالقطاعات المختلفة، وموظفي الخدمة العامة من غير العاملين في إدارة الدولة.

مع ذلك تلاحظ مؤسسة ماعت عقبات اثناء توفيق أوضاع النقابات العمالية فرغم وجود نص لا يحتمل التأويل في قانون المنظمات النقابية العمالية، يتمثل بتثبت الشخصية الاعتبارية للنقابة العمالية بمجرد ايداعها أوراق التأسيس والمستندات لدي الجهة الإدارية المختصة إلا أن مديريات القوى العاملة تمتنع من البداية عن استلام أوراق ومستندات اللجان النقابية على بدعوي انتظارها تعليمات الوزارة في حين إنها الجهة الإدارية المنوط بها استلام هذه المستندات وأوراق التأسيس وتحرير محاضر الإيداع.

كما ترفض الجهة الإدارية المختصة والمتمثلة في مديريات القوي العاملة تسليم المنظمات النقابية والعمالية الخطابات اللازمة لتيسير أعمالها على الرغم ما تضمنته المادة 18 من القانون بضرورة ان تحرر الجهة الإدارية محضر بإيداع أوراق التأسيس تُسلم صورة معتمدة منه إلى ممثل المنظمة النقابية، كما تسلمه الخطابات الرسمية اللازمة لتسيير أعمال المنظمة النقابية، دون أن يكون لها أن ترفض إيداع الأوراق لديها أو أن تحجب محضر الإيداع والخطابات وإلا كان ذلك تجاوزًا للحق الوارد في القانون. ويتطلب ذلك من وزير القوي العاملة إصدار قواعد مكتوبة موجهة إلى المديريات بخصوص تسجيل المنظمات النقابية العمالية مع ضرورة ان تكون واضحة ومحددة ولا تحتمل اللبس أو الغموص بحيث تحتكم إليها المديريات والمنظمات النقابية وتلزم موظفي الوزارة بإتباعها متي استلمت أوراق تأسيس منظمة نقابية.

بالمثل هناك عملًا جاريًا لبناء قدرات جميع الأطراف المعنية لدعم تنفيذ الأطر القانونية ذات الصلة بتيسير تسجيل وتوفيق أوضاع النقابات العمالية وفقا للمحددات القانونية، حيث

لاحظت مؤسسة ماعت الأدوار التي تقوم بها وزارة العمل لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة من بينها القرارات التنظيمية الصادرة عن وزارة العمل بشأن مواعيد الترشح والانتخابات العضوية مجالس إدارات المنظمات النقابية الدورة النقابية 2022- 2026، حيث قامت وزارة القوى العاملة واللجنة العليا المشرفة على الانتخابات النقابية العمالية للدورة النقابية الجديدة بتشكيل لجنة في كل مديرية لقبول طلبات الترشح والإشراف على العملية الانتخابية بمراحلها الثلاث، وعلي هذا الأساس أجريت الانتخابات في نحو 29 لجنة نقابية عمالية، إضافة إلى انتخاب مجالس إدارات النقابات العامة خلال شهري مايو ويونيو 2022 مع ذلك لا يزال تحقيق النتيجة بشكل كامل يتطلب خطوات اضافية وتحديد الجهات المخاطبة بهذه النتيجة.

لكن لم نلاحظ أي جهود لتحقيق النتيجة التاسعة الخاص بتعزيز مشاركة النقابات العمالية في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية. حيث كانت الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة غير كاف ولم تُدعي بعض النقابات العمالية لمناقشة قانون العمل فقد ناقشت لجنة القوى العاملة والطاقة والبيئة بمجلس الشيوخ يومي الثلاثاء والأربعاء الموافقين 7، 8 ديسمبر 2021 مشروع قانون العمل المقدم من الحكومة مؤخراً بعد إدخال بعض التعديلات عليه، وقد أحيل مشروع القانون إلى الجلسة العامة لمجلس الشيوخ بعد انتهاء اللجنة من مناقشته وإعداد ملاحظاتها عليه، دون مشاركة عدد من النقابات.

كما لم يبدأ العمل على النتيجة المستهدفة رقم 10 الخاصة بصدور تعديلات تشريعية منظمة لعمل النقابات المهنية استرشاد بأحكام الدستورية العليا بشأن مسائل فرض الحراسة القضائية والمنازعات المتعلقة بصحة انعقاد الجمعيات العمومية وغيرها. تلاحظ مؤسسة ماعت ضعف الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة رغم استمرار صدور أحكام قضائية ترفض فرض الحراسة القضائية علي النقابات المهنية كان أخر هذه الأحكام في 2 يناير 2024 حيث أصدرت المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة حكمًا ترفض فيه القضية رقم 68/40949، والتي كانت ثمة مطالب فيها بفرض الحراسة القضائية على النقابة، وحل مجلس النقابة العامة للعلاج الطبيعي، ووضع أموال النقابة تحت الحراسة، موضحا أن المحكمة قد رفضت الطعن موضوعا وألزمت الجهة الطاعنة بالمصروفات الإدارية تفعيل مشاركة النقابات المهنية في إعداد مشروعات القوانين المتصلة بشئونها، وتكثيف التواصل مع الحكومة بشأن السياسات المتصلة بالشئون المهنية.

لقد اطلعت مؤسسة ماعت بعض الخطوات لتنفيذ المستهدف من هذه النتيجة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان دورية عقد الانتخابات في النقابات المهنية. فخلال الفترة التي

أعقبت إطلاق الإستراتيجية عقدت مجموعة من انتخابات النقابات المهنية مثل انتخابات نقابة المحامين والصحفيين والمهندسين وطب الأسنان ولم تطلع مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بوجود ثغرات في هذه الانتخابات. ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء، توجد 25 نقابة مهنية إلى جانب بعض الاتحادات مثل اتحاد نقابات المهن الطبية واتحاد نقابات المهن الفنية.

ولم تكن الجهود كافية للبدء على العمل في تحقيق نتيجتين مستهدفين فيما يخص حرية تكوين الأحزاب سواء بناء قدرات القيادة والتنظيم لأعضاء الأحزاب في مجال الانتخابات أو تعزيز البيئة الثقافية والاجتماعية الداعمة لأنشطة الأحزاب السياسية، حيث لم تطلع ماعت على جهود لتنفيذ المستهدف من النتيجتين.

ل. البند الفرعي الثامن حرية الدين والمعتقد

استهدف البند الفرعي الثامن في المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحقيق 8 نتائج مستهدفة تستهدف تعزيز حرية الدين والمعتقد من خلال حملات التوعية وتنفيذ المبادرات وزيادة التنسيق بين المؤسسات الدينية ومراجعة المناهج الدراسية كما خصص نتيجة مستهدفة لرصد المواد الإعلامية التي تحض علي الكراهية ومواصلة أعمال الصيانة للمواقع الاثرية الدينية ومواصلة تقنين أوضاع الكنائس في أطار عمل اللجنة المختصة بهذا الغرض ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج المستهدفة في هذا البند الفرعي نجد إن هناك نتيجتين منُفذتين بينما 5 نتائج اقتربت من التحقيق ولا يزال العمل جاريًا عليهما بجانب نتيجة واحدة لم يبدأ العمل عليها.

حرية الدين والمعتقد		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	تكثيف حملات التوعية خاصة بين الشباب لتعزيز التعايش والتسامح وقبول الأخر، ونبذ العنف والكراهية، ونشر القيم والمبادئ التي تدعو إليها الأديان السماوية. بالإضافة إلى تنمية قدرات الشباب على التعامل النقدي مع المحتويات المختلفة. .	جار العمل
2	تنفيذ المزيد من المبادرات الشبابية الرامية إلى تعزيز ودعم قيم المواطنة والانتماء، وكذلك تنفيذ مزيد من الأنشطة التي من شأنها تشكيل الوعي المجتمعي بموضوعات الحريات الدينية، وترسيخ الهوية الوطنية، ونبذ التعصب والأفكار المتطرفة.	جار العمل

حرية الدين والمعتقد		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
3	تعزيز التنسيق بين المؤسسات الدينية في تنفيذ خطط تجديد الخطاب الديني، ونشر التسامح، واحترام الأديان، وتفنيد الافكار المتطرفة والمغلوطة	جار العمل
4	مواصلة العمل على مراجعة كافة المقررات الدراسية الدينية؛ لإزالة أية موضوعات لا تسهم في تعزيز التسامح، وفي نبذ العنف والتطرف، وإدراج الموضوعات التي تسهم في ترسيخ قيم الحوار، وإقرار الاختلاف والعيش المشترك مع المخالف، ومحاربة الكراهية والتعصب بشتى صورهما.	منفذة
5	تنفيذ مزيد من المبادرات الوطنية المعنية بنشر ثقافة حقوق الإنسان، وترسيخ قيم المواطنة، وخلق وعي مجتمعي باحترام الحريات الدينية، ونبذ التعصب والأفكار المتطرفة	جار العمل
6	رصد المواد الإعلامية التي تبثها وسائل الأعلام، أو المواقع الإليكترونية، أو الصحف، وتنطوي على تمييز أو تحريض بين المواطنين بسبب الدين، وذلك للتصدي لها باتخاذ الإجراء القانوني المناسب حيالها.	لم يبدأ
7	مواصلة الوزارات والهيئات المختصة أعمال الصيانة والترميم التي تجريها للمواقع الأثرية الدينية الإسلامية والمسيحية واليهودية، على نحو يبرز الثراء الحضاري الذي تتمتع به مصر، ويجسد توالي الحقب التاريخية عليها.	منفذة
8	مواصلة اللجنة المختصة بتقنين أوضاع الكنائس عملها من أجل تقنين أوضاع بقية الكنائس والمباني الخدمية التي لم تخضع للتنظيم بعد	جار العمل

تنظر مؤسسة ماعت بتقدير إلي تنفيذ النتيجة المستهدفة رقم 4 الخاصة بمراجعة المقررات الدراسية الدينية حيث أطلعت ماعت علي الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة حيث قامت وزارة التربية والتعليم بوضع الإطار العام لتطوير مناهج المرحلة الإعدادية والمزمع إتاحتها خلال العام الدراسي (2024 - 2025)، ويتضمن الإطار مجموعة من القيم، وهي قبول التنوع والاختلاف واحترام الآخر. كما تم استكمال تدريس المناهج التعليمية المطورة والتي تم إعدادها وفق منظومة Education، والتي تهدف إلى التركيز على تكوين شخصية المتعلم، بالإضافة إلى تعلم مهارات الإبداع والابتكار، وتعزيز مبادئ التفكير الناقد لدي الطلاب، خاصة في مرحلة رياض الأطفال، والمرحلة الابتدائية التي تدرس النظام التعليمي الجديد من الأول حتى الخامس.

كما اســتمرت الوزارة في مراجعة المواد الدراســية المختلفة، للتأكد من عدم وجود اي عبارات تُشــير إلى العنف أو عبارات قد يســاء فهمها دينيا أو اجتماعيا. كما تُدرس مادة القيم واحترام الآخر في الصــفوف من الأول حتى الخامس الابتدائي ووفقا لخبراء في مجال التعليم أطلعت ماعت علي شـهاداتهم فإن مناهج التربية الدينية في النظام التعليمي الجديد من الصف الأول حتى الخامس الابتدائي توضــح تركيز الدولة المصــرية على الاهتمام بالتطبيق الفعلي المبدأ المواطنة وعدم التمييز، سـواء من حيث شـكل الكتاب المدرسـي وحجمه ومحتواه، حيث ركزت المناهج في فرعي المادة: الإســلامي والمســيحي على الجانب الســلوكي وانعكاس الدين على سلوك الأفراد والتطبيق العملي لمبادئ الدين الحفاظ على الهوية الدينية للطلاب.

وتقدر مؤسسة ماعت تنفيذ النتيجة المستهدفة رقم 7 الخاصة بصيانة المواقع لأثرية الدينيـة الإسلامية والمسـيحية واليهوديـة، حيث لاحظت مؤسسة ماعت خطاب حكومي يقوده رئيس الجمهورية، ويفيد بضــرورة ترميم وتطوير هذه المواقع لاســيما أضــرحة آل البيت والمعابد الدينية الأخرى. وفي مايو 2024 افتتح الرئيس الســيسـي مســجد الســيدة زينب بعد تطويره بدعم من طائفة البهرة. وفي 31 أغسـطس 2023 افتتحت مصـر معبد بن عذرا وهو أحد أقدم المعابد اليهودية في مصر وذلك بعد ترميمه. كما افتتح رئيس الجمهورية عدد من مساجد آل البيت بعد ترميهم. بجانب مسـجد الحاكم بأمر الله الذي أخذ سـبع سـنوات في أعمال الصـيانة والترميم. وكانت قد بدأت أعمال ترميم معبد بن عذرًا بمنطقة مصـر القديمة. الذي يُعد ملتقي للأديان اليهودية والمســيحية والإســلامية بما يشــمله من رموز تابعة لهذه الديانات. كما خصــصــت وزارة الســياحة والأثار في ســبتمبر 2021 ميزانية كبيرة من أجل ترميم معبد الياهو حانبى المعروف " بالمعبد اليهودي" تُضـاف إلى الميزانية الأولية التي خصـصـت لتطويره والتي بلغت 68 مليون جنيه.

كما تعمـل الجهـة المنوط بها التنفيـذ على تحقيق النتيجـة رقم 5 الخـاص بتنفيـذ مبـادرات الوطنيــة المعنيــة بنشــر ثقافــة حقــوق الإنسان، وترســيخ قيــم المواطنــة، حيث نفذت وزارة الأوقـاف مع وزارات مختلفـة عـدد من البرامج التـدريبيـة والنـدوات التثقيفيـة، من بينهـا وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لتنفيذ نحو 12 دورة تدريبية حول موضــوعات تعزيز الحريات الدينية لنحو 1173 معلما ومعلمة في محافظات القاهرة والجيزة والإســكندرية والدقهلية، والشــرقية، وأســيوط، وذلك بهدف رفع وعي المعلمين بهذه القيم. ونظرًا لأهمية رفع الوعي المتعلق بقيم التســامح والتعايش لدى الشــباب باعتبارهم الفئة الأكبر في المجتمع؛ نظمت وزارة الأوقاف بالتعاون مع وزارة الشـباب والرياضـة، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ندوات ثقافية وحملات توعية بشــأن قيم المواطنة ونبذ العنف والتطرف. وتواصــلت جهود كل من

الأزهر الشريف والكنيسة الأرثوذكسية في تعزيز مفهوم المواطنة، كما شاركا معا في تنظيم ندوة بعنوان «المواطنة» التي أكدت على أهمية رفع الوعي المجتمعي بالمفهوم الصحيح للمواطنة. مع ذلك تلاحظ مؤسسة ماعت ضعف المبادرات الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان المبذولة لتحقيق المستهدف من الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بشكل كامل.

وحققت الجهات المنوط بها التنفيذ جهود واضحة لكنها غير مكتملة في تنفيذ النتيجة المستهدفة المتعلقة بمواصلة تنقين أوضاع الكنائس فحتي 15 فبراير 2024 قُننت أوضاع 187 كنسية ومبني تابع، ليصل إجمالي الكنائس والمباني التابعة لها، منذ بدء عمل اللجنة حتى الآن لـ 3160. مع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت إن هذا العدد لا يمثل إلا نسبة 58% من إجمالي الطالبات المقدمة للتقنيين. بجانب ذلك لا يزال هناك تعطيل لمنح تراخيص بناء بعض الكنائس الأخرى. علي سبيل المثال في 28 يناير 2024 عطلت الجهة المعنية عن بناء الكنائس في محافظة المنيا منح تراخيص بناء ثلاثة كنائس بسبب توترات طائفية ويتطلب تحقيق هذه النتيجة الانتهاء من فرز جميع الطلبات المقدمة لتقنين أوضاع الكنائس والمباني الخدمية التابعة له.

أما بخصوص النتيجة التي لم تبدأ الجهات المنوط بها العمل علي تحقيق المستهدف منها فنجد إن النتيجة السادسة الخاصة برصد المواد الإعلامية التي تبثها وسائل الإعلام، أو المواقع الإليكترونية، أو الصحف، وتنطوي على تمييز أو تحريض بين المواطنين بسبب الدين، وذلك للتصدي لها باتخاذ الإجراء القانوني المناسب حيالها. حيث تلاحظ مؤسسة ماعت إن هناك جهود محدودة لتنفيذ المستهدف من هذه النتيجة مثل تحرك المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام إذا وردت إليه شكاوى تتعلق بالتمييز أو التحريض بين المواطنين على أساس الدين، مع ذلك لا يوجد آلية حتى الآن ترصد بشكل منتظم ممارسات التمييز القائمة على أساس الدين سواء على وسائل الاعلام أو المواقع أو الصحف بكافة أشكالها ورقة أو اليكترونية.

ي. البند الفرعي التاسع الخاص بالحق في الخصوصية

استهدف البند الفرعي التاسع في المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحقيق 3 نتائج مستهدفة لتعزيز الحق في الخصوصية وإضفاء الأمان الشخصي علي حياة الأفراد وتتعلق نتيجة مستهدفة بإجراء تعديل تشريعي على قانون الإجراءات الجنائية لحماية الحياة الخاصة للشهود والمبلغين. كما حدد صائغو الوثيقة الجهة المنوط بها تنفيذ النتيجة رقم 2 و3 وهو

المجلس الأعلى للإعلام وحملته القيام بحملات توعية بحماية حرمة الحياة الخاصـــة واعتبرته منصة تلقي الشكاوى فيما يتعلق بوسائل الإعلام بكافة أشكالها ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج الواردة في هذا البند نجد إن الجهات المنوط بها بدأت إجراءات إيجابية للانتهاء من النتائج الثلاثة واقتربت من تحقيقها لكن لا يزال تحقيق هذه النتائج يتطلب تدابير إضـافية. خاصـة مع قرّب الانتهاء من قانون الإجراءات الجنائية والذي يمكن أن يعالج النتيجة المسـتهدفة الأولي الخاصـة بحماية حرمة الحياة الخاصـة للمجني عليه والشـهود والمبلغين وفي الجدول أدناه النتائج المستهدفة من البند الفرعي التاسع في المحور الأول

الحق في الخصوصية		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	تعديل قانون الإجراءات الجنائية بما يضـــمن إنقاذ الالتزام الدســـتوري بحمايـة حرمـة الحيـاة الخـاصـــة للمجني عليهم والشـــهود والمتهمين والمبلغين.	لم يبدأ
2	القيام بحملات توعية تشـــارك فيها كافة أجهزة الدولة المعنية، وعلى رأســـهـا المجلس الأعلى التنظيم الإعلام، والجهـاز القومي لتنظيم الاتصـــالات، وأجهزة إنفـاذ القوانين ذات الصـــلـة بحمايـة حرمـة الحيـاة الخاصة، تستهدف تنمية الوعي لدى المواطنين	جار العمل
3	تعزيز الـدور المحوري للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام كمنظم لأجهزة الإعلام المرئية، والرقمية، والمواقع الإلكترونية، وباعتباره منصـة شـكاوى ذوي الشأن عما ينشر أو يبث ويكون منطونا على مساس بسمعتهم أو تعرض لحياتهم الخاصة، وذلك بإتاحة الإمكانات المادية والموارد البشرية التي تمكنه من الاضـــطلاع بهذا الدور على نحو ناجح، بجانب اهتمام بتدريب الأجهزة الشرطية المسئولة عن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وتحديث طرق وأدوات عملها، مع الاهتمام بالاستمرار في إنشاء منصات إلكترونية تتيح للمضـرور أن يتقدم بشـكاوى انتهاك حرمة حياته الخاصـة إلى. الجهات المعنية، ومتابعة ما تم اتخاذه من إجراءات حيالها.	جار العمل

2 المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يتناول المحور الثاني من الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر واستهدفت الإستراتيجية من خلال هذا المحور تحقيق 67 نتيجة أو غاية، كأكبر المحاور الذي شملت على نتائج مستهدفة من بين المحاور الأربعة وذلك مؤشر على العناية التي توليها مصر لهذه الحقوق وإدراك مدي أهميتها. توزعت هذه النتائج على ثمانية بنود فرعية شملهًا هذا المحور وهم البند الخاص بالحق في الصحة الحق في التعليم الحق في العمل الحق في الضمان الاجتماعي الحق في الغذاء الحق في مياه الشرب الحق في السكن الحقوق الثقافية. وفي الجدول أدناه عدد النتائج المستهدفة وفقا لكل بند فرعي في المحور الأول من الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

الجدول الخاص بالبنود الفرعية ضمن المحور الثاني

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	**الحق في الصحة**	**17**
	الحق في التعليم	**11**
	الحق في العمل	**6**
	الحق في الضمان الاجتماعي	**5**
	الحق في الغذاء	**10**
	الحق في مياه الشرب	**4**
	الحق في السكن	**6**
	الحقوق الثقافية	**8**

أ. البند الفرعي الأول: الحق في الصحة

استهدف البند الفرعي الأول في المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحقيق 17 نتيجة مستهدفة عنت بشكل رئيسي بالتغطية الجغرافية الشاملة للخدمات الصحية وزيادة أعداد الأطباء البشريين كما خصص هذا البند مجموعة من النتائج للصحة النفسية، ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج المستهدفة من هذه البند نجد إن الجهات المنوط بها التنفيذ قد حققت نتيجتين مستهدفتين، بينما لا تزال تعمل علي تحقيق 12 نتيجة مستهدفة أخري في هذا البند، وفي الوقت نفسه لا تزال ثلاث نتائج مستهدفة لم يبدأ العمل علي تحقيق المستهدف منهم. وفي الجدول أدناه النتائج المستهدفة من البند الفرعي الخاص بالحق في الصحة.

الحق في الصحة		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	تعزيز تغطية الخدمات الصحية على مستوى الجمهورية، وخاصة في المناطق الريفية والنائية، والحدودية.	جار العمل
2	الارتقاء بمنظومة جودة المرافق والخدمات الصحية	جار العمل
3	زيادة أعداد الأطباء البشريين وأعضاء هيئة التمريض في منظومة الصحة الحكومية.	جار العمل
4	تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل على كافة المحافظات، وفقًا للمراحل الست المقررة ووصول نسبة المواطنين المؤمن عليهم بالتأمين الصحي الاجتماعي الشامل إلى 100٪ حتى عام 2030.	جار العمل
5	زيادة معدلات وسرعة تأدية الخدمة الطبية لمتلقي العلاج على نفقة الدولة. التصدي للنقص في بعض الأدوية والمواد الخام المصنعة محليًا، وتطوير منظومة فاعلية آليات تداول الأدوية، ووصفها، وصرفها.	جار العمل
6	التصدي للنقص في بعض الأدوية والمواد الخام المصنعة محليًا، وتطوير منظومة فاعلية آليات تداول الأدوية، ووصفها، وصرفها.	لم يبدأ
7	زيادة الوعي بأهمية الحفاظ على الصحة العامة، ومنع انتشار بعض الممارسات الضارة بالصحة. استكمال تنفيذ مبادرة 100 مليون صحة.	جار العمل
8	استكمال تنفيذ مبادرة 100 مليون صحة..	مُنفذة
9	تنفيذ حملات توعية خاصة بالمرض النفسي.	جار العمل
10	إعداد منصة إلكترونية معنية بتقديم خدمات الصحة النفسية.	مُنفذة
11	تعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية.	لم يبدأ
12	صدور تعديل تشريعي بتشديد العقوبات في قانون البيئة والقوانين ذات الصلة.	لم يبدأ
13	تعزيز تنفيذ سياسات الحد من التلوث، ووضع إجراءات خاصة بالتعامل مع مصادر التلوث.	جار العمل
14	زيادة حملات التوعية ذات العلاقة بالحفاظ على البيئة.	جار العمل
15	تطوير منظومة الإدارة السليمة للمخلفات بما فيها التخلص الآمن من المخلفات الخطرة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في مجال جمع وتدوير المخلفات الصلبة	جار العمل

الحق في الصحة		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
16	الحد من الآثار المحتملة للتغيرات المناخية على التنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في مجال التعامل مع التغيرات المناخية.	جار العمل
17	توفير الحماية الكاملة والفعالة لصون التنوع البيولوجي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والنظم البيئية بشبكة المحميات؛ لضمان استدامة تقديم النظم البيئية لخدماتها الصالح المواطن كأحد حقوقه الدستورية	جار العمل

تقدر مؤسسة ماعت تحقيق النتيجة المستهدفة رقم 8 المتعلقة باستكمال تنفيذ مبادرة 100 مليون صحة، حيث لاحظت ماعت استمرار العمل علي تنفيذ المبادرة وقد فحصت وزارة الصحة والسكان نحو 237 الف طفل مولود ضمن مبادرة 100 مليون صحة للكشف عن الأمراض الوراثية لدي الأطفال حديثي الولادة، ووفقا للتقارير الرسمية فإن الحملة قدمت 60.1 مليون خدمة طبية منذ انطلاقها، في حين جري إصدار 327.6 ألف قرار ضمن مبادرة إنهاء قوائم الانتظار، وإصدار قرارات علاج على نفقة الدولة لـ 2.1 مليون شخص. في إطار المبادرة.

كما لاحظت ماعت تنفيذ النتيجة المستهدفة رقم 10 الخاصة بإعداد منصة إلكترونية معنية بتقديم خدمات الصحة النفسية ففي 16 مارس 2022، أطلقت وزارة الصحة والسكان المنصة الإليكترونية للخدمات النفسية وعلاج الإدمان، وتعد المنصة الوطنية الأولى بمصر لخدمات الصحة النفسية وعلاج الإدمان، وأنشأت بالتعاون بين الأمانة العامة للصحة النفسية ومنظمة الصحة العالمية.

بجانب النتيجتين المنفذتين تعمل الجهات المخول لها التنفيذ علي تحقيق 12 نتيجة من بينها النتيجة الخاصة بتعزيز الخدمات الصحية علي مستوى الجمهورية، وخاصة في المناطق الريفية، والنائية، والحدودية حيث أطلعت مؤسسة ماعت علي الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة ولاحظت ماعت إن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي الجاري 2024/2023، تستهدف تعزيز تغطية الخدمات الصحية على مستوى الجمهورية وفقا لما جاء في بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

في سياق متصل أنفقت مبادرة حياة كريمة ثمانية مليار جنيه لتنفيذ مشروعات القطاع الصحى في المرحلة الأولي للمبادرة وتعمل المبادرة حاليا على إنشاء وتطوير 1105 وحدات

رعاية صحية وفقا لمعايير التأمين الصحي الشامل بالإضافة إلى 24 مستشفى مركزى و369 وحدة إسعاف في القري والتوابع المشمولة بالمبادرة. كما استمرت وزارة الصحة والسكان في تنظيم قوافل طبية إلى المناطق والقري النائية. مع ذلك لا يزال الوصول إلى التحقيق الكامل للنتيجة المستهدفة يتطلب جهد كبير حيث تفتقر البنية التحتية للرعاية الصحية الأولية إمكانية الوصول إلى مرافق وخدمات الرعاية الصحية الأولية. وهناك نقص فى من يقدم الرعاية الصحية الأولية، لا سيما فى المناطق الريفية والنائية. هذا النقص فى البنية التحتية يجعل من الصعب تقديم خدمات التغطية الصحية الشاملة. في الوقت ذاته بحسب البيانات فإن هناك فجوة في توزيع الأطباء بين المركز والقري. فعدد الأطباء فرغم وجود نقص بشكل عام في أعداد الأطباء في مصر إلا عن عدد الأطباء في القاهرة مرتفع عنه في المناطق الحدودية، كما أن العدد في المدن الرئيسية في المحافظات الحدودية يتجاوز عدد الأطباء في القرى المحيطة بها. وهذا الخلل في تغطية الأطباء قد يعكس شعورًا لدي المناطق الحدودية الذين يعيشون خارج المدن بأنهم لا يستفيدون من الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي.

أما فيما يخص النتيجة المستهدفة المتعلقة بالارتقاء بمنظومة جودة المرافق والخدمات الصحية لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة من أجل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك توجيه استثمارات في خطة العام المالي 2022- 2023 بقيمة أكثر من 3.6 مليار جنيه، لإنشاء وتطوير 148 مستشفى ومركز طبي متخصص. بالإضافة إلى توجيه 1.4 مليار جنيه لإنشاء وتطوير 36 مستشفى وتجهيزها لدخولها الخدمة. بجانب توجيه 1.3 مليار جنيه لتوفير 1500 أسرة عناية مركزة ونحو 250 مليون جنيه لتطوير 52 مستشفى تكامل حتى تكون مراكز متكاملة لصحة وتنمية الأسرة في مراكز المرحلة الأولى من "حياة كريمة".

كما قامت وزارة الصحة والسكان بزيادة الإنفاق بنسبة 15% في العام المالي 2023-2024 مقارنة بعام 2022-2023 ولتحقيق المستهدف من هذه النتيجة أيضا أطلق رئيس مجلس الوزراء في يونيو 2022 مبادرة 100 يوم من الصحة، بموجب هذه المبادرة ارسلت فرقًا طبية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها لفحص وعلاج السكان بشكل مجاني. مع ذلك تلاحظ مؤسسة ماعت إن سكان المناطق الحدودية المصرية لديهم قناعة إن الرعاية الصحية في هذه المناطق أقل من تلك التي تمنح للمناطق الحضرية. وتفيد معلومات بإن الحكومة لم تنجح في توفير أطباء اكفاء ومدربين في تلك المناطق وتهيئة الظروف الملائمة لهم للعمل والإقامة فيها.

بناء علي ذلك قد تكون العقبة نحو تعزيز الرعاية الصحية في هذه المنطقة ناجمة عن سوء إدارة المنظومة الصحية، لا عن اهمال مقصود ويبلغ عدد الأسِّرة في مستشفيات القطاع

الحكومي 88 ألفًا و597 سريرًا، مقابل 33 ألفًا و20 سريرًا بالقطاع الخاص بإجمالي 121 ألفًا و617 سريرًا، بحسب البيانات الواردة في نشرة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. وهو ما يستدعي رفع معدل إتاحة أسرة المستشفيات من 1.2 سرير لكل 1000 شخص إلى 3 أسرة وفقا لمتوسط المعايير العالمية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية. في سياق متصل تلاحظ مؤسسة ماعت إن الحكومة لم تصل إلى النسبة الواردة في الدستور حتى الآن والمتعلقة بالإنفاق على الصحة حيث تلتزم الدولة وفقا للدستور بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا للتوافق مع المعدلات العالمية

بخصوص النتيجة المستهدفة المتعلقة بزيادة أعداد الأطباء البشريين وأعضاء هيئة التمريض في منظومة الصحة الحكومية لا يزال هناك نقص في أعضاء الأطباء البشريين نتيجة هجرة الأطباء المصريين للخارج يبلغ عدد الأطباء والممرضات في مصر في الوقت الحالي 1.2 طبيبًا و2.2 ممرضًا لكل 1000 مواطن أي أقل من المتوسط العالمي البالغ 1.5 طبيب و3.4 ممرض لكل ألف مواطن. وتعمل الحكومة في الوقت الحالي علي زيادة اعضاء هيئة التمريض من خلال التوسع في الكليات التي تخدم هذا الغرض حيث تشير بيانات المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مايو 2023 إن 12.6% هي نسبة زيادة اعضاء هيئة التمريض في مصر وجاء ذلك بفعل التوسع في إنشاء كليات هيئة التمريض.

مع ذلك لا يزال هناك نقص في أعداد الأطباء فخلال الفترة من عام 2022 وحتى نهاية يوليو 2023 قدم أكثر من 4 آلاف طبيب استقالتهم، ويرتفع هذا العدد سنويًا حيث تضاعف أربع مرات منذ عام 2016، ومن ثم يهاجر هؤلاء الأطباء إلى دول أخري. ووفقا لدراسة صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فإن من بين أكثر من 212 ألف طبيب مسجلين وحاصلين على تراخيص مزاولة المهنة من نقابة الأطباء فإن 82 ألف فقط وهو ما نسبته 38% هم من يعملون حاليًا أي إن 62% من الأطباء المسجلين خارج المنظومة الطبية.

وتتنوع أسباب الخروج سواء بسبب السفر للعمل بالخارج أو الحصول على أجازه بدون مرتب أو الاستقالة من العمل الحكومي. وللتعامل مع هذه الأزمة قرر وزير الصحة المصري في مارس 2023، تشكيل لجنة يرأسها، لوقف هجرة الأطباء والعمل علي تحسين ظروفهم، وعزي عدد من المسؤولين الحكوميين وأعضاء النقابة هجرة الأطباء لتدني الأجور لدى بعضهم، وعدم وجود قانون للمسؤولية الطبية مع ذلك لا يزال هناك نقص حاد في أعداد الأطباء البشريين

فيما لم تبدأ الجهات المخول لها التنفيذ في تنفيذ 3 نتائج مستهدفة مستهدفتين وهما النتائج رقم 6 و12 و13 فبخصوص النتيجة السادسة المتعلقة بالتصدي للنقص في بعض الأدوية والمواد الخام المصنعة محليا لم تحقق الدولة تقدمًا في الوصول إلى النتيجة المستهدفة ورغم سعي الحكومة في الوقت الحالي لإنشاء مدينة للدواء في العاصمة الإدارية الجديدة ورغم وجود مدينة قائمة بمحافظة القليوبية ورغم إن مصر من الدول الرائدة في صناعة الدواء. إلا إنه وفقا لشعبة الصيدليات لشعبة العامة للصيدليات بالاتحاد العام للغرف التجارية فإن هناك أزمة كبيرة في سوق الدواء. حيث هناك كثير من النواقص في الأدوية.

ومن خلال اطلاع مؤسسة ماعت على تقارير مختلفة فإن النقص في الأدوية وصل إلي المضادات الحيوية والأدوية المتعلقة بالأمراض المزمنة. كما أشتكي بعض المواطنين لمنظومة الشكاوى الحكومية التابعة لمجلس الوزراء من نقص الأنسولين لمرضي السكر في بعض المستشفيات الحكومية. أما فيما يخص النتيجتين المتعلقتين بتعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة للأصول والموارد الطبيعية.

كما لم تلاحظ مؤسسة ماعت جهود مبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة حيث لم يبدأ صدور تعديل تشريعي بتشديد العقوبات في قانون البيئة والقوانين ذات الصلة ولم تعمل الجهة المنوط بها تحقيق هذه النتيجة علي تحقيقها، حيث لا تزال العقوبات المفروضة علي الاضرار بالبيئة طبقًا للمادة "84 مكرر من قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 والمعدل بالقانون 9 لسنة 2009"، لتصل للحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على مائه ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وفي حالة العودة إلى ارتكاب المخالفة مرة أخرى "العود"، تضاعف عقوبة الحبس لسنتين والغرامة إلى مائتي ألف جنيه، ويجوز الحكم بغلق المنشأة وإلغاء الترخيص الصادر لها أو وقف النشاط المخالف إذا وقعت المخالفة من منشأة

ب. البند الفرعي الثاني: الحق في التعليم

استهدف البند الفرعي الثاني في المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحقيق 11 نتيجة مستهدفة عنت بشكل رئيسي بخفض نسبة محو الأمية والحد من التسرب من العملية التعليمية وتحسين جودة التعليم سواء العالي أو ما قبل الجامعي وتعزيز جهود زيادة المعلمين والعمل علي تدريبهم بجانب خفض الفجوة بين متطلبات التعليم واحتياجات سوق العمل ومن خلال متابعة لتنفيذ النتائج المستهدفة من هذه النتيجة نجد إن هناك

تسـع نتائج اقتربت الجهات المنوط بها تحقيق المسـتهدف منها بينما لا يزال هناك نتيجتين لم تبدأ بعد العمل عليهما وفي الجدول أدناه النتائج المسـتهدفة من البند الفرعي الخاص بالحق في التعليم

الحق في التعليم		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	خفض نسبة الأمية.	جار العمل
2	رفع معدلات القيد، والحد من التسـرب من العملية التعليمية، وتضـييق الفجوة التعليمية بين الأطفال في الحضر والريف.	جار العمل
3	التوسـع في إنشـاء مدارس لكافة المراحل التعليمية في جميع المناطق، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية	جار العمل
4	تحسين جودة التعليم ما قبل الجامعي بما يتوافق مع المعايير العالمية.	جار العمل
5	تعزيز الجهود الرامية إلى تدريب المعلمين وزيادة أعدادهم.	جار العمل
6	تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني، وزيادة التخصـصـات وربط التعليم باحتياجات سوق العمل	جار العمل
7	تحسين جودة التعليم العالي بما يتوافق مع المعايير العالمية	جار العمل
8	خفض الفجوة بين متطلبات التعليم واحتياجات سوق العمل	جار العمل
9	تطوير منظومة البحث العلمي من خلال تحديث منظومة التشـريعات واللوائح المنظمـة العمليـة البحـث العلمي، وتنميـة الموارد البشـريـة العاملة في مجال البحث العلمي. تشـجيع التفكير الإبداعي، وتنمية ثقافة الابتكار لدى النشء والمجتمع .	جار العمل
10	تشجيع التفكير الإبداعي، وتنمية ثقافة الابتكار لدى النشء والمجتمع .	لم يبدأ
11	صدور التشريعات الخاصة بتكريس الحق في المعرفة	ضعيف

لا تزال تعمل الجهات المنوط بها العمل على تنفيذ النتائج الواردة في البند الفرعي الخاص بالحق في التعليم على تحقيق 9 نتائج بينما لم تبدأ العمل في تنفيذ 2 من النتائج الواردة في هذا البند الفرعي. فبخصـوص النتيجة المسـتهدفة الخاصـة بخفض نسـبة الأمية تلاحظ مؤسـسـة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المسـتهدف من هذه النتيجة ومن بينها ما نصـت عليه وثيقة خطة التنمية الاقتصـادية والاجتماعية الصـادرة عن وزارة التخطيط والتنمية

الاقتصادية والذي وافق عليها البرلمان بغرفتيه، وتستهدف الوثيقة خفض معدل الأمية من 18.9وفقا لنتائج النشرة الثانوية لمسح القوي العاملة إلي 16% بنهاية عام 2025 من خلال توفير الدعم المالي لتطبيق هذه الخطط الرامية لخفض الأمية. وتبلغ نسبة الأمية في مصر 17.5% مع ذلك تلاحظ مؤسسة ماعت الفجوة في نسبة الأمية بين النساء والذكور في مصر فكانت 12.4 للذكور مقارنة بنحو 22.8% للنساء.

أما ما يخص النتيجة المستهدفة برفع معدلات القيد والحد من التسرب من العملية التعليمية وتضييق الفجوة التعليمية بين الأطفال في الريف والحضر تلاحظ مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة ومن بين هذه الجهود، إطلاق عدة برامج للحد من التسرب بمرحلة التعليم الابتدائي من خلال عقد ورش عمل ودورات تدريبية للارتقاء بمستوى القائمين على العملية التعليمية، بالإضافة إلي ربط الدعم النقدي والاجتماعي للأسر بعدم تسرب الأطفال من التعليم وتتيح الدولة التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) لكل طفل من خلال وزارة التعليم أو قطاع المعاهد الأزهرية، وقد بلغت نسب الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي والإعدادي 94.2% و82.5% علي التوالي وفقا لأخر بيانات متاحة.

وفي 7 ديسمبر 2021 وافق مجلس الوزراء على تعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981 بهدف تغليظ العقوبات المالية المقررة على والد الطفل أو من في حكم الوالد، إذا تخلف الطفل أو انقطع دون عذر مقبول عن الحضور إلى المدرسة خلال أسبوع من إنذاره بكتاب يوقع عليه والد الطفل أو المسؤول عنه، لتتراوح العقوبة ما بين 500 جنيه إلى ألف جنيه. ونص مشروع القانون على تتعدد العقوبة باستمرار تخلف الطفل عن الحضور أو معاودته التخلف دون عذر مقبول، بعد إنذار والده أو المتولي أمره، مع تقرير عقوبة تبعية، وهي تعليق استفادة المحكوم عليه من كل أو بعض الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية، والهيئات العامة، ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، والجهات التي تؤدي خدمات مرافق عامة، حتى عودة الطفل إلى المدرسة، على أن يصدر بتحديد تلك الخدمات وقواعد وإجراءات تعليقها وإنهائها قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزراء المختصين. ومن شأن هذا التعديل التشريعي أن يحد من عملية تسرب الأطفال من المدارس أو إجبارهم على الخروج من التعليم.

مع ذلك تفيد بيانات رسمية بوجود 68 ألف طلاب مدرسي متسربون عن التعليم حيث قررت وزارة التربية والتعليم في فبراير 2024 عدم فصل 68 ألف طالب متسربون من الدراسة بهدف عودتهم واستقرت الوزارة علي تقديم حوافز لهؤلاء الطلاب لتحفيزهم علي العودة مرة أخري

من خلال حوافز مالية وعينية وتشير البيانات إن ظاهرة التسرب المدرسي في مصر آخذة في الارتفاع فمن ما يقارب 15 ألف طالب في 2018-2019 وصل عدد الطلاب المنقطعين عن الدراسة 68 ألف في العام 2022-2023.كما يساهم البرنامج القومي للتغذية المدرسية وهو أحد برامج الحماية الاجتماعية في تعزيز قدرة الأطفال الفقراء على البقاء في التعليم وخلال العام الدراسي 2023 / 2024 وحتى نهاية شهر نوفمبر 2023 تم توزيع عدد 435 مليون وجبة تغذية مدرسية.

بخصوص النتيجة المستهدفة التوسع في إنشاء مدارس لكافة المراحل التعليمية في جميع المناطق رغم التوجهات الرامية إلى التوسع في إنشاء مدراس لكافة المراحل التعليمية لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك التوجيه الرئاسي في 26 سبتمبر 2023 بإنشاء 100 مدرسة جديدة كل عام. مع ذلك لا يزال وفقا لبيانات حكومية يوجد عجز 250 ألف فصل ما أدي إلى تكدس الطلاب في الفصول الدراسية حيث يصل متوسط كثافة الفصل الدراسي في مصر إلى 47.5 طلابا لكل فصل في المرحلة الابتدائية، متخطيًا متوسط الكثافة في دول مثل الصين والهند ذات الكثافة السكانية العالية. تحسين جودة التعليم ما قبل الجامعي بما يتوافق مع المعايير العالمية. لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة لاحظت مؤسسة ماعت زيادة حجم الإنفاق على التعليم قبل الجامعي ليصل إلى 188 مليار جنيه خلال عام 2022 /2023.

كما بلغ قيمة دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتطوير التعليم قبل الجامعي في مصر 500 مليار دولار غير إن العجز الواضح في عدد المعلمين في مختلف التخصصات في المدارس المصرية ووفقا لنقيب المعلمين امام لجنة التعليم بالحوار الوطني قد وصل عجز المعلمين 400 ألف معلم حتي مايو 2023 ما يقلل من جودة التعليم ما قبل الجامعي وبخصوص النتيجة المتعلقة بتعزيز الجهود الرامية إلى تدريب المعلمين وزيادة أعدادهم علي الرغم من الجهود الرامية إلى تدريب المعلمين وزيادة أعدادهم بما في ذلك اطلاق مسابقات التوظيف لكن لا يزال هناك عجز في عدد المدرسين يصل هذا العجز لنحو 400 ألف معلم قياسًا على عدد الطلاب ما يدفعها لمحاولة سد العجز بما يعرف بالتعاقد المؤقت وفيه تتعاقد المدارس مع مُعلمين بأجور متدنية للغاية بنظام الحصة مقابل مبالغ مالية زهيدة.

وبخصوص النتيجة المستهدفة الخاصة بتطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني، وزيادة التخصصات وربط التعليم باحتياجات سوق العمل ويلتحق بالتعليم الفني والتدريب المهنى أكثر من نصف عدد الطلاب الذين يلتحقون بالمرحلة الثانوية بعد المرحلة الإعدادية، مع ذلك رغم التقارير المتعلقة بإطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية القومية لإصلاح

منظومة التعليم الفني والتدريب الفني في مصر (2012-2017) كما تلاحظ مؤسسة ماعت إن ثمة محاولات من الجهة المنوط بها تنفيذ هذه النتيجة، ووفقا للمؤشرات الدولية تقدمت مصر 32 مركزاً في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتحتل المركز 81 عام 2022، مقابل المركز 113 عام 2017، فضلاً عن تقدمها 30 مركزاً في مؤشر التدريب المستمر الصادر عن المؤسسة ذاتها، لتحتل المركز 98 عام 2022، مقابل المركز 128 عام 2017

وبخصوص النتيجة المستهدفة تحسين جودة التعليم العالي بما يتوافق مع المعايير العالمية شرعت الجهة المنوط بها تنفيذ هذه الغاية في إنشاء مزيد من الجامعات الأهلية ووفقا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقد ارتفع نسبة عدد الجامعات الخاصة والأهلية من 26 جامعة في عام 2014 لتصل إلي 40 جامعة خاصة وأهلية في 2022. ووفقا لتوجهات رئاسية هناك توجه لبناء مزيد من الـ جامعات أهلية وذلك لتحسين جودة التعليم العالي لنحو 700 ألف طالب. مع اعتماد برامج دراسية، وتخصصات جديدة تتوافق مع مُتطلبات سوق العم.

أما النتيجة المستهدفة الخاصة بخفض الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل ففي 19 اغسطس 2024 عقد الاجتماع الأول للجنة الوزارية لتنفيذ مشروع المواءمة بين مخرجات الدراسة وسوق العمل، وناقش الاجتماع تطوير البرامج التدريبية لكي تتناسب مع متطلبات سوق العمل، وتوفير فرص عمل حقيقية للخريجين، وربط التعليم بسوق العمل، والبحث عن آليات لربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات القطاعات المختلفة، وتشجيع التعاون بين الجامعات والشركات.

لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة من أجل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة ومن بين ذلك عمل وزارة التعليم العالي علي اعتماد برامج جديدة من نوعها في الجامعات المصرية سواء الحكومية والخاصة والتكنولوجية والأهلية في مجالات الذكاء الاصطناعي والنانوتكنولوجي والهندسة النووية وعلوم البيانات من أجل ربط مخرجات التعليم بسوق العمل وانشاء أجيال قادرة علي مواكبة سوق العمل وخاصة في مجالات التكنولوجية إلا إن هذه الخطوة وحدها غير كافية ويتخرج كل سنة نحو 700 ألف خريج من الجامعات والكليات والمعاهد الحكومية والخاصة، وفقا لـ بيانات النشرة السنوية لخريجي التعليم العالي الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2021، فإن البلاد شهدت تخرج 667 ألف في عام 2021، مقابل 643 ألف خريج عام 2020 بنسبة ارتفاع بلغ 3.7 %، يضاف إليهم 750 ألف خريج آخر من التعليم الفني، بحسب تقديرات صندوق تطوير التعليم بمجلس الوزراء، الذي

أشار إلى أن عدد خريجي التعليم الفني في مصر خلال آخر ثلاث سنوات، وصل إلى أكثر من 2.5 مليون طالب. مع ذلك فإن تقارير ذات مصداقية تشير إن أغلب هؤلاء الخريجين يفتقرون للمهارات الكفاية للتوظيف أو الخبرة المناسبة للوظائف المتاحة

وبخصوص النتيجة المستهدفة تطوير منظومة البحث العلمي من خلال تحديث منظومة التشريعات واللوائح المنظمة لعملية البحث العلمي، وتنمية الموارد البشرية العاملة في مجال البحث العلمي. في 13 ابريل 2024 أعلن وزير المالية المصري زيادة مخصصات البحث العلمي لأكثر من 139.5 مليار جنيه من 99.6 مليار بنسبة زيادة 40.1%". في ميزانية العام 2025/2024 مع ذلك تظهر بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تراجع واضح في الحاصلين على الدكتوراة من المصريين من الجامعات المصرية والأجنبية ووصلت نسبة الانخفاض إلى 90% في الفترة من 216 وحتى 2021 فكان أعداد الحاصلين على الدكتوراة في عام 2016 128,689 بينما وصل إلى 9063 في احصائية عام 2021 وعزت تقارير هذا الانخفاض لأسباب عديدة من بينها ارتفاع رسوم التسجيل 400 ضعف خلال فترة المقارنة والإجراءات الإدارية المعقدة التي تجعل بعض الباحثين يعزفون عن التسجيل.

أما فيما يتعلق بالنتيجتين الخاصين بتشجيع التفكير الإبداعي، وتنمية ثقافة الابتكار لدى النشء والمجتمع لم تلاحظ مؤسسة ماعت وجود محاولات لتنفيذ هذه النتيجة ولكنهًا لا تخرج عن بعض المبادرات المحدودة التي تطلقها بعض المؤسسات الحكومية وبالمثل للنتيجة رقم 11 الخاص بصدور التشريعات الخاصة بتكريس وتنظيم الحق في المعرفة.

ج. البند الفرعي الثالث: الحق في العمل

استهدف البند الفرعي الثالث في المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحقيق 6 نتائج مستهدفة تعلقت بزيادة فرص العمل ودمج الاقتصاد الرسمي مع الاقتصاد غير الرسمي بالإضافة إلي زيادة التدريب المهني للموظفين والعاملين وتعزيز معايير العمل اللائق ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت للجهود المبذولة لتحقيق النتائج الواردة في هذا البند الفرعي نجد إن هناك خمس نتائج لا يزال العمل جاريًا لتحقيق المستهدف منهمًا بينما هناك نتيجة واحدة لم يبدأ العمل عليها. وفي الجدول التالي النتائج المستهدفة في البند الثالث.

الحق في العمل		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	زيادة فرص العمل من خلال تعزيز سياسات التشغيل	جار العمل
2	دمج الاقتصاد الرسمي مع الاقتصاد غير الرسمي وإنشاء قاعدة بيانات دقيقة للعمالة غير المنتظمة	لم يبدأ
3	تفعيل دور القطاع الخاص في تعزيز الحق في العمل	جار العمل
4	زيادة الجهود المبذولة في مجال التدريب المهني للموظفين والعاملين، ورفع وعيهم بحقوقهم وواجباتهم الوظيفية.	جار العمل
5	تعزيز معايير العمل اللائق، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير ظروف عمل آمنة وصحية، وضمان توفير أجور عادلة، وتعزيز آليات الوساطة والتحكيم، وفض منازعات العمل الجماعية، بما يعزز حقوق العمال	جار العمل
6	النظر في تقنين أوضاع العاملين في الخدمة المنزلية.	جار العمل

تعمل الجهات المنوط بها تنفيذ النتائج الواردة في البند الخاص بالحق في العمل علي تحقيق خمس نتائج مع ذلك لا تزال متأخر في البدء في تنفيذ نتيجة مستهدفة؟ فبخصوص تنفيذ النتيجة المستهدفة رقم 1 الخاصة زيادة فرص العمل الجديدة من خلال تعزيز سياسات التشغيل في القطاعات المختلفة رغم الجهود المبذولة من أجل إتاحة مزيد من فرص العمل مثل استعداد وزارة العمل بالشراكة مع منظمة العمل الدولية إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والذي تتضمن أهداف من بينها إتاحة مزيد من فرص العمل للشباب وزيادة معدلات تشغيل النساء بالإضافة إلي دمج الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

كما واصلت بعض الجهات الحكومية تنظيم أو رعاية تنظيم ملتقيات للتوظيف خلال فترات متعاقبة. مع ذلك لم تنخفض مستويات البطالة إلا بشكل طفيف خلال الفترة التي يغطيها التقرير. كما وفر التوسع في بناء مدن جديدة توفر عمل جديدة لبعض الفئات في المجتمع مع ذلك لا تزال معدلات التوظيف في مصر ضعيفة للغاية وثمة فجوة بين متطلبات سوق العمل وبين أعداد الخريجين من الجامعات.

وبخصوص النتيجة المستهدفة رقم 3 الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في إعمال الحق في العمل تقدر مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة من بينها في 13 يونيو 2022 أطلقت الحكومة المصرية وثيقة ملكية الدولة والتي تستهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، وتستهدف الوثيقة تعزيز الشراكة بين القطاع

العام والخاص في عدد من المجالات بهدف خلق فرص عمل جديدة بما يســاهم في خفض معدلات البطالة في مصــر مع ذلك فإن تفعيل هذه الوثيقة لا يزال غير مكتمل. في ســياق متصــل رغم توجيه المجلس القومي للأجور لتطبيق الحد الأدني الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية في فبراير 2024 لكن يظل تطبيق هذه القرارات قائم على رغبة كل منشآة على حدة في ظل غياب آليات للتنفيذ داخل القطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بالنتيجة المســتهدفة الخاصــة بزيادة الجهود المبذولة في مجال التدريب المهني للموظفين والعاملين، ورفع وعيهم بحقوقهم وواجباتهم الوظيفية لاحظت مؤسسة ماعت بعض الجهود المبذولة من أجل تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة مثل وضع تصور من قبل لجنة الخبراء المُكلفة من قبل وزارة العمل بتطوير مناهج خطة التدريب المهني، والبرامج التدريبية والاسترشادية، التي تُنفذها "الوزارة" لتتطابق مع المعايير الدولية، ووظائف المســتقبل، كما أطلقت وزارة العمل 8 وحدات متنقلة للتدريب المهني ، فى 8 محافظات، للمشــاركة في إطار خطة التدريب المهنى وتأهيل الشــباب على المهن التي يحتاجها ســوق العمل، وذلك في نطاق مدن وقرى المبادرة الرئاســة "حياة كريمة" مع ذلك لا تزال هناك ضعف في تنمية قدرات الشباب وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم الوظيفية هو ما يؤخر التنفيذ الكامل للمستهدف من هذه النتيجة.

وفيما يتعلق بالنتيجة المستهدفة بتعزيز معايير العمل اللائق، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير ظروف عمل آمنة وصحية، وضمان توفير أجور عادلة، وتعزيز آليات الوساطة والتحكيم، وفض منازعات العمل الجماعية، بما يعزز حقوق العمال. تلاحظ مؤسسة ماعت الجهود المبذولة من أجل تنفيذ المســتدف من هذه النتيجة ومن بين هذه الجهود مناقشــة قانون العمل الجديد، وهو القانون المُرجح الموافقة عليه قبل نهاية دور الانعقاد الخامس لمجلس النواب، مع ذلك لا يزال الممارسة العملية تصدع بممارسات تتنافي مع معايير العمل اللائق في ظل نقص في عدد مفتشي العمل وقد لاحظت مؤسسة ماعت بالعودة إلى تصريحات سابقة لوزير القوة العاملة في مصر ولتقديرات الباحثين في شؤون العمل إن عدد مفتشي العمل غير كافٍ لحجم القوة العاملة في مصــر، وللمنشــآت العمالية بما في ذلك التي تقوم على تشغيل الأطفال في جزء كبيرة من قوة عملها. ووفقا لمنظمة العمل الدولية توصيات فنية مفاداها ضرورة توفر مفتش واحد لكل 15000 عامل في الاقتصادات النامية.

وفي ظل غياب أي معلومات من قبل وزارة القوي العاملة عن عدد مفشي العمل، تبقي هناك صعوبة في تحليل أسباب القصور المتعلقة بالتفتيش عن العمل بما في ذلك التفتيش على عمل الأطفال، ولما يرد ما يفيد بإن وزارة القوة العاملة قد اســتجابة لتوصــية منظمة العمل

الدولية آنفة الذكر، فضلا عن عدم نشر وزارة القوي العاملة أي معلومات عن المخصصات المالية لعمليات التفتيش، والتدريبات التي يتلقاها المفتشون لممارسة مهامهم علي أكمل وجه، وعدد عمليات التفتيش، والعقوبات الموقعة على المخالفات في منشآت العمل.

أما بخصوص النتيجة المستهدفة الخاصة بالنظر في تقنين أوضاع الخدمة المنزلية رغم المحاولات التي يقوم بها بعض النواب لإقرار قانون تقين أوضاع الخدمة المنزلية بالإضافة إلى بداء إعداد مسودة مشروع قانون لنفس الغرض من قبل وزارة العمل إلا إن مشروع القانون الذي قدمه بعض النواب إلى مجلس النواب لم يحال للنقاش في الجلسات العامة. أما بخصوص مشروع القانون الذي تقوم على إعداده وزارة العمل فلم يحال ايضاً حتى الآن إلى مجلس النواب.

أما بخصوص النتيجة المستهدفة الثانية فلم تلاحظ مؤسسة ماعت تقدم يُلفت العين من أجل دمج الاقتصاد الرسمي في الاقتصاد غير الرسمي، رغم التوجهات الرامية إلي دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وإنشاء قاعدة بيانات للعمالة غير المنتظمة من قبل عدد من الوزارات المصرية مع ذلك لم يجري انشاء قاعدة بيانات دقيقة للعمالة غير المنتظمة ورغم التصريحات المنسوبة لوزارة العمل عن قرب إنشاء هذه القاعدة إلا إن هذه القاعدة لم تنشأ ولا يزال عدد العمالة غير المنتظمة لتسجيل بياناتها في الوزارة لم يزد عن أكثر من 331 الف وفقا لتصريحات المدير التنفيذي لوحدة إدارة حسابات العمالة غير المنتظمة بالوزارة في يناير 2023. كما لا يزال الاقتصاد غير الرسمي يحوز على 40% من الناتج المحلي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في ديسمبر 2022.

د. البند الفرعي الرابع: الحق في الضمان الاجتماعي

استهدف البند الفرعي الرابع في المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحقيق خمس نتائج مستهدفة تتعلق بشكل أساسي في سد الفجوات في تغطية برامج الحماية الاجتماعية وزيادة الوعي بإيجابيات تنظيم الأسرة لدي الفئة المستفيدة من هذه البرامج والتوسع في دمج برنامج تكافل وكرامة، وتطوير نظام الضمان الاجتماعي ومنظومة التأمينات والمعاشات وتعمل الجهات المنوط بها التنفيذ على تحقيق النتائج الخمسة بعد ثلاث سنوات من الإستراتيجية وفي الجدول أدناه النتائج المستهدفة في البند الفرعي الرابع.

الحق في الضمان الاجتماعي		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	تحديد وسد الفجوات في تغطية برامج الحماية الاجتماعية للفئات المستهدفة.	جار العمل
2	زيادة وعي الفئات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية بإيجابيات تنظيم الأسرة.	جار العمل
3	التوسع في دعم برنامج تكافل وكرامة لاستهداف الأسر التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد، مع التمكين الاقتصادي للأسر القادرة على العمل لتخرج من خط الفقر.	جار العمل
4	تطوير نظام الضمان الاجتماعي ومنظومة التأمينات والمعاشات بحيث تشمل جميع الفئات المستهدفة.	جار العمل
5	تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية الفعالة لتوفير المساعدات والإعانات العاجلة في حالات الأزمات والطوارئ	جار العمل

لاحظت مؤسسة ماعت إن الجهات المنوط بها التنفيذ لا تزال تعمل على تحقيق النتائج الخمسة بداية من تحديد وسد الفجوات في تغطية برامج الحماية الاجتماعية للفئات المستهدفة حيث لاحظت مؤسسة ماعت محاولات وزارة التضامن الاجتماعي بذل مجموعة من التدابير لتوسيع قاعدة المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية المشروطة تكافل وكرامة حيث أفادت وزارة التضامن الاجتماعي بزيادة إجمالي الدعم بنحو 203 مليار جنيه خلال الفترة من 2020 وحتى 2023.

كما تطور أعداد المستفيدين من البرنامج، فمن بين نحو 1.795 مليون أسرة في عام 2014. وصل في عام 2024 إلى ما يقرب من 5.3 مليون أسرة، كما تطورت موازنة الدعم النقدي من 3.4 مليار جنيه في موازنة عام 2014-2015 إلى 31 مليار جنيه في موازنة عام 2023-2024. وفي أبريل 2023 أفادت وزارة المالية رفع موازنة الدعم والحماية الاجتماعية إلى 529.7 مليار جنيه بزيادة 48.8% لتخفيف اثار التضخم عن الفئات الأكثر ضعفا. كما طلبت وزارة التضامن الاجتماعي من منظمة العمل الدولية إجراء دراسة حول إمكانية تطبيق أرضية الحماية الاجتماعية في مصر لضمان حد أدنى للحماية الاجتماعية للجميع، وتعرف أرضية الحماية الاجتماعية، وفقًا لتعريف الأمم المتحدة، بإنها حزمة من السياسات الاجتماعية التي تحُدد لضمان دخل أمن وحصول الجميع على خدمات اجتماعية مناسبة وخاصة الفقراء. وتتضمن أرضية الحماية الاجتماعية: ضمان الدخل الأساسي.

ويوجد أشـــكال متعددة للتحويلات الاجتماعية ســـواء نقدية أو عينيه مثل المعاشـــات لكبار الســـن والأشـــخاص ذوي الإعاقة، وتشـــمل أيضـــا توفير الحصـــول على الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي، والتعليم، والغذاء والسكن. مع ذلك لا تزال هناك نحو 4 مليون اســـرة من الاســـر الفقيرة غير مشـــمولين بالدعم النقدي فوفقا لبيانات وزارة التضامن الاجتماعي هناك نحو 9.3 مليون أسرة فقيرة في مصر.

أما بخصوص النتيجة المستهدفة الخاصة بزيادة وعي الفئات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية بإيجابيات تنظيم الأسرة، لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة من أجل زيادة وعي الفئات المســـتفيدة من برامج الحماية الاجتماعية بإيجابيات تنظيم الأســـرة. حيث عملت وزارة التضـــامن لاســـيما من خلال الرائدات الاجتماعيات على حملات من أجل توعية المســـتفيدات من بعض برامج الوزارة بتنظيم الأســـرة. كما جري تنفيذ 9.3 مليون زيارة توعية أسرية بموضوعات تنظيم الأسرة منذ بدء مشروع "2 كفاية" بالشراكة مع 108 جمعيات أهلية في حملات التوعية وتقديم خدمات الصحة الإنجابية. كما ترددن 400 ألف سيدة على عيادات "2 كفاية" التابعة للجمعيات الأهلية للحصـــول على خدمات تنظيم الأســـرة والصـــحة الإنجابية. ووفقا للبيانات المنســـوبة لوزارة التضـــامن فإن 310 ألف ســـيدة اســـتخدمت وســـائل تنظيم الأسـرة بنسـبة 78% من عدد السـيدات المترددات على عيادات "2 كفاية" مع ذلك لا تزال هناك حاجة لتكثيف الحملات الموجهة إلى الســـيدات في القري النائية والحدودية واســـتحداث مؤشرات لقياس تأثير هذه الحملات على تلك السيدات.

أما بخصوص النتيجة المستهدفة رقم 3 الخاصة بالتوسع فـي دعـم برنامـج "تكافـل وكرامـة" لاستهداف الأسر التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد، مع التمكين الاقتصادي للأسر القادرة علـى العمـل لتخـرج مـن خـط الفقـر. ففي 15 يوليو الماضي أفادت وزيرة التضامن الاجتماعي بإضـافة 73 ألف أسـرة لبرنامج تكافل وكرامة. كما لاحظت مؤسـسـة ماعت الجهود المبذولة من أجل تنفيذ المســـتهدف من هذه النتيجة حيث ارتفعت مخصـــصـــات الأمان الاجتماعي في موازنة 2023- 2024 إلى 31.2 مليار جنيه مقارنة بنحو 22.2 مليار في ميزانية 2022- 2023.

لكن لا يزال البرنامج لم يغطي جميع الأســـر التي تعاني من الفقر التي قدرتهم وزارة التضـــامن في تقريرها عن إنجازات الوزارة بأكثر من 9 مليون أسـرة في سـياق متصـل أطلعت مؤسـسـة ماعت على تصـريحات لمسـتشـار وزارة التضـامن الاجتماعي للتمكين الاقتصـادي، يؤكد فيها حصر 400 ألف أسرة بناء على معايير من بينها الفقر المتعدد الابعاد. من أجل دعم هذه الأسر بمنح لا ترد في إطار مشاريع ممولة من البنك الدولي.

كما ستتعاقد الوزارة مع عدد من الجمعيات الأهلية لتمويل نحو 50 ألف مشروع صغير لأسر من برنامج تكافل وكرامة في 8 محافظات ضمن برنامج فرصة. وتشمل هذه المحافظات كل من الفيوم وبني سويف والمنيا وسوهاج وأسيوط والأقصر والقليوبية والشرقية. كما خصصت الوزارة 50 مليون دولار ضمن برنامج فرصة لدعم الأسر الأكثر عوزًا من خلال إقامة مشاريع أو خلق وظائف مع التأكيد إن الدعم النقدي سيتوقف مع انتهاء الظروف المحيطة بهذه الأسر وخروجهم من دائرة الفقر مع ذلك يتطلب التنفيذ الكامل لهذه النتيجة التوسع في برامج التمكين الاقتصادي من أجل دعم الاسر القادرة على العمل لتتجاوز خط الفقر. تطوير نظام الضمان الاجتماعي ومنظومة التأمينات والمعاشات بحيث تشمل جميع الفئات المستهدفة

لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من الجهود المبذولة من أجل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة المتعلقة بتطوير نظام الضمان الاجتماعي ومنظومة التأمينات والمعاشات بحيث تشمل جميع الفئات المستهدفة. علي سبيل المثال الزيادات الأخيرة لتحسين الأجور تضمنت تخصيص 55 مليار جنيه لزيادة المعاشات بنسبة 15% اعتبارًا من شهر أبريل 2023، من أجل تخفيف الأعباء على الأسر الفقيرة، والحد من اثار التضخم الناجم عن الحرب الروسية الأوكرانية وانخفاض قيمة العملة.

وتشير التقديرات إن عدد المنضمين في نظام التأمين الاجتماعي الذين يمكنهم جني فوائد الضمان الاجتماعي أقل من 14 مليون عامل فقط، وهو يضفي مزيد من الأعباء على نُظم التأمين ويجعلهًا عرضة لعدم الاستمرار. وينص قانون التأمينات الاجتماعية علي زيادة المعاشات المستحقة اعتبارًا من أول يوليو من كل عام بنسبة تعادل معدلات التضخم وبحد أقصى 15%.أما بالنسبة لمنظومة التأمينات والمعاشات فوفقا لوزارة المالية جري دعم منظومة التأمينات والمعاشات بمبلغ202 مليار جنيه.

كما عبرت الوزارة عن التزامها بـــ فض التشابكات المالية مع الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية وفي يناير 2024 قررت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي زيادة الحد الأدنى للمعاش لمن تنتهي خدمته بداية من 1 يناير 2024 مبلغ 1300 جنيه كبديل لمبلغ 1105 جنيهات الذي كان مقررًا. كما إن التشريع الأخير الذي اعتمدته الحكومة المصرية الخاص بالتأمينات الاجتماعية والمعاشات، يوسع من مشاركة العمال المهاجرين في نظام الضمان الاجتماعي واعترف التشريع بالضمان والتأمين الاجتماعي لجميع الأجانب الذين أبرموا عقود عمل عادية أو المشمولين بقانون العمل. بعد أن كانت هذه الحقوق تشمل فقط الدول التي وقعت مع مصر اتفاقيات في مجال المعاملة بالمثل.

أخيرًا بخصوص النتيجة المستهدفة السادسة الخاصة بتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية الفعالة لتوفير المساعدات والإعانات العاجلة في حالات الأزمات والطوارئ تعمل اللجنة القانونية في وزارة العمل في الوقت الحالي علي إعداد مشروع قانون يؤسس صندوقًا لإعانة الطوارئ للعمالة غير المنتظمة ويهدف مشروع القانون لمساعدة فئة العمالة الاجتماعية خاصة في أوقات الطوارئ بما يعزز الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية لهم. مع ذلك لم ينشئ الصندوق بعد.

وفي تقريريها الخاص بجهود الوزارة 2021 - 2022 أوضحت وزارة التضامن الاجتماعي إنها قامت بتمويل مساعدات استهدفت 226,800 ألف أسرة من الاسر المتضررة من أزمات وكوارث فردية وعامه بقيمة 910,500 مليون جنيه مصري، بجانب رفع قيمة التعويضات لضحايا الكوارث العامة من 10 ألاف جنيه مصري الى 50 ألف جنيه مصري كحد أقصى، هذا بالإضافة إلى مضاعفة التعويضات الخاصة بأسر الشهداء والمصابين جراء العمليات الإرهابية ليرتفع التعويض من 100 ألف جنيه إلى 200 ألف جنيه بالقرار الصادر من رئيس الجمهورية في عام 2021. وبشكل عام تشكل الإعانات في مصر 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ل. البند الفرعي الخامس: الحق في الغذاء

استهدف البند الفرعي الخامس في المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحقيق 10 نتائج مستهدفة تتعلق بشكل أساسي بتوفير الاحتياطي من السلع الإستراتيجية بجانب دعم منظومة الخبز ومن خلال متابعة تنفيذ النتائج الواردة في هذا البند الفرعي نجد تحقيق نتيجة مستهدفة وهي النتيجة الأولي الخاصة بتوفير الاحتياطي من السلع الإستراتيجية بجانب العمل علي تنفيذ 6 نتائج مستهدفة أخري بينما 3 نتائج مستهدفة لم يبدأ العمل علي تنفيذهم وفي الجدول التالي النتائج المستهدفة في البند الفرعي الخاص بالحق في الغذاء.

الحق في الغذاء		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	تعزيز توفير الاحتياطي من السلع الإستراتيجية.	مُنفذة
2	دعم منظومة الخبز في كافة محافظات الجمهورية من خلال تحسين البنية المعلوماتية عن طريق إنشاء قواعد بيانات صحيحة، وتدقيق البيانات المتوفرة بها، وبناء الثقة لدى المواطنين في الخدمات المميكنه، وتطوير منظومة الخبز الإلكترونية، ورفع الثقافة	جار العمل
3	تعزيز منظومة بطاقات التموين وضمان استدامة تدفق السلع التموينية	جار العمل
4	تبني الخطط الملائمة لتحقيق أهداف نمو الإنتاج الزراعي المحلي، وتوفير المياه اللازمة الزيادة الرقعة الزراعية، وتنمية الابتكارات والبحث العلمي الزراعي والتكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة، والتوسع في مشروعات التصنيع الزراعي، وزيادة وعي المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية.	جار العمل
5	خفض التعديات على الأراضي الزراعية، وإعادة تأهيل المتدهور منها، وتعزيز تقنين أراضي وضع اليد تنفيذا للقانون.	جار العمل
6	تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية.	جار العمل
7	خفض معدلات الفاقد من الغذاء	لم يبدأ
8	تعزيز الرقابة على الأسواق ومكافحة الممارسات الاحتكارية	جار العمل
9	تحديث التشريعات واللوائح المنظمة لضمان سلامة وجودة منتجات الغذاء المحلي الزراعية، وتعزيز قدرات ودور الهيئة القومية السلامة الغذاء. والمستورد، وتطوير معايير الجودة والمواصفات القياسية للعديد من سلع المنتجات	لم يبدأ
10	زيادة عدد المنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال سلامة الأغذية	لم يبدأ

نفذت الجهات المنوط بتنفيذ النتائج الواردة في هذا البند نتيجة واحدة وتقدر مؤسسة ماعت الجهود المبذولة التي أفضت لتنفيذ هذه النتيجة، وفي 16 يوليو 2024 وجه رئيس مجلس الوزراء بتنفيذ خطة لزيادة الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية إلى 9 أشهر، مقارنة بنحو 6 شهور في الوقت الحالي وفي مارس 2024 وجه رئيس مجلس الوزراء زيادة الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية بنحو 20% وعلى الرغم من تعطل سلاسل الأمداد العالمية بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية استطاعت الحكومة المصرية أن تحافظ على مستوي آمن من السلع الاستراتيجية وبعدما كان الهدف الوصول إلى توفير هذه السلع بحد أقصى ثلاثة

شـهور، طالب رئيس الجمهورية بالوصـول إلى 6 شـهور كحد أقصـي لتوفير مسـتوي آمن من وجود السـلع الاسـتراتيجية، وفي مارس 2024 وجه بدراسـة زيادة الاحتياطي الاسـتراتيجي من السلع بنسبة 20% من أجل ضبط الأسواق. وفي يناير 2024 حدد مجلس الوزراء سبعة سلع اسـتراتيجية يحظر منع تداولها بالإخفاء أو عدم طرحها للبيع وفقا لمواد قانون حماية المستهلك.

فيما يخص النتيجة المستهدفة رقم 2 الخاصة بدعـم منظومـة الخبـز فـي كافـة محافظـات الجمهورية من خلال تحسين البنية المعلوماتية عن طريق إنشاء قواعد بيانات صحيحة، وتدقيق البيانات المتوفرة بها، وبناء الثقة لدى المواطنين في الخدمات المميكنة، وتطوير منظومة الخبز الإلكترونية، ورفع الثقافة المعلوماتية للمواطنين. لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتنفيذ المسـتهدف من هذه النتيجة من خلال تخصـيص الدعم لتمويل منظومتي السـلع التموينية في بيان الموازنة العامة لعام 2025/2024 ليصـل إلى 134 مليار جنيه فيما ستخصص الموازنة 153 مليار لدعم منظومة الخبز.

كما أعلنت وزارة التموين عن إتاحة الخبز المدعم لغير حاملي البطاقات التموينية بسـعر تكلفة إنتاجه الفعلية بداية من 2024 من خلال المخابز البلدية. مع ذلك لا تزال هناك حاجة الي تشديد الرقابة على أكثر من 28 ألف مخبز في مصـر من أجل الحد من تسـريب الدقيق التمويني وبيعه في السوق السوداء. وتنقيح الأفراد الذين يحصلون على الدعم التمويني وهم ليسوًا في حاجة إليه. وتعزيز منظومة بطاقات التموين، وضمان استدامة تدفق السلع التموينية من خلال التوسع في شبكة التوزيع المنظمة لتلك السلع.

وفي يناير 2024 أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية، إنها بصـدد إطلاق خدمات البطاقات التموينية الذكية وخدمات الأنشـطة التموينية على مسـتوى الوحدات المحلية بـ 332 مجمعا خدميا حكوميا على مستوى الجمهورية. ووفقا للتقرير السنوي لوزارة التموين لعام 2023، فقد تم تطوير 396 مكتبا تموينا وتحويلها إلى مراكز خدمة مواطنين ذات كفاءة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات إلكترونيا عن بعد من خلال بوابة مصر الرقمية وموقع دعم مصر. في سياق متصل نفذت وزارة التموين توجيها رئاسيًا يتعلق بحزمة إجراءات الحماية الاجتماعية فيما يخص دعم السلع التموينية وصرف الدعم الاستثنائي بداية من 1 سبتمبر2022 حتى 30 يونيو 2023 بإضافة 100 جنيه للبطاقة التى تضم أسرة واحدة و200 للبطاقة التى تضم أسرتين أو ثلاث أسر، و300 جنيه لأكثر من 3 أسـر بمعدل شـهرى يصـل إلى 833 مليون جنيه وبتكلفة تقدر بنحو 8.3 مليار جنيه مصري.

وفي 15 نوفمبر 2022 أكدت وزارة التموين والتجارة الداخلية، استمرار الربط مع وزارة التضامن الاجتماعي والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من أجل استكمال تدقيق بيانات المستفيدين من منظومة الدعم التمويني، ضمن إجراءات الرقمنة التي بدأتها الوزارة. من خلال تبني الخطط الملائمة لتحقيق أهداف نمو الإنتاج الزراعي المحلي، وتوفير المياه اللازمة لزيادة الرقعة الزراعية، وتنمية الابتكارات والبحث العلمي الزراعي والتكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة، والتوسع في مشروعات التصنيع الزراعي، وزيادة وعي المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية في حين لاحظت مؤسسة ماعت بعض الجهود الرامية لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك ما تضمنته خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2023، لتحقيق أهداف نمو الإنتاج الزراعي المحلي، وتوفير المياه اللازمة لزيادة المساحة الزراعية، وذلك من خلال توجيه استثمارات تبلغ (11) مليار جنيه موزعة على عدد من المشروعات. ويأتى في أول هذه المشروعات استكمال وتطوير مشروع توشكى باعتمادات (4.4) مليار جنيه بهدف تحقيق الأمن المائي وتنمية الموارد المائية بمشروع توشكى، لخدمة نحو 540 - 620 ألف فدان، والحفاظ على التشغيل الأمثل للسد العالي ومفيض توشكى.

كما تتضمن المشروعات استكمال المشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع من أجل تنميه والحفاظ على الموارد المائية، بالإضافة إلي استكمال مشروع تطوير الخطة المتكاملة للموارد المائية باعتمادات (63) مليون جنيه بهدف رفع كفاءة منظومة إدارة المياه. وفيما يخص تنيمه الابتكارات والبحث العلمي الزراعي طالبت لجنة الزراعة والري في مجلس النواب في 14 مايو 2024 بزيادة الموارد المالية ضمن الخطة الاستثمارية لمركز البحوث الزراعية، لتكون أكثر من 107 مليون جنيه لتمويل بحوث المعاهد المختلفة التابعة له. مع ذلك لا تزال الموارد المالية المخصصة للمركز عائقًا امام تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة خفض التعديات على الأراضي الزراعية، وإعادة تأهيل المتدهور منها، وتعزيز تقنين ً أراضي وضع اليد تنفيذا للقانون.

كما لاحظت مؤسسة ماعت استمرار الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك الجهود التي تقوم بها اللجنة العليا لاسترداد الأراضي فخلال الفترة من 31 أكتوبر 2023 وحتى 14 نوفمبر 2023 تم إزالة 1374 مخالفة مبانى على مساحة حوالي 335 ألف متر مربع وإزالة 10777 حالة تعدٍ على الأراضي الزراعية على مساحة 626 ألف فدان. وخلال الفترة من ابريل 2024 وحتى 9 مايو 2024 أفضت جهود المحافظات المختلفة بالتعاون مع قوات انفاذ القانون في إزالة 1079 حالة تعدٍ على الأراضي الزراعية بمساحة 2480 فدانًا، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لخفض التعديات على الأراضي الزراعية إلا إنها تبقي جهود غير مكتملة

ومحدودة الأثر خاصـــة مع غياب المجالس المحلية المُنتخبة التي يُناط بها مراقبة التعديات على هذه الأراضي تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية.

كما لاحظت مؤســـســـة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المســـتهدف من هذه النتيجة حيث استمر الإنفاق على بعض مشاريع تنمية الثروة الحيوانية على سبيل المثال في 3 مارس 2024 وافق وزير الزراعة على اعتماد مبلغ 307 ملايين و350 ألف جنيه لـــــ 426 مســتفيدا من صـغار المربيين وشـــباب الخريجين، بإجمالي عـدد رؤوس مـاشـــيـة 6,833 رأس، في إطـار المبـادرة الرئاسـية "حياة كريمة" التي أطلقها رئيس الجمهورية، لتطوير الريف المصـري ورفع مسـتوى صغار المزارعين والمربيين.

مع ذلك لا تزال هناك تحديات تواجه تنفيذ هذه النتيجة من بينها غياب وجود قاعدة للبيانات عن توزيع الثروة الحيوانية في المحافظات المختلفة، ومحدودية وجود المراعي الطبيعية مع ارتفاع الأســعار العالمية للأعلاف ومكوناتها. وتنامي ظاهرة التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة، والذي أدى إلى خلق مناطق جديدة جاذبة للعوائل والنواقل المرضـــية. الحاجة إلى زيادة الوعي لدى صـــغار المربين بأســاليب الرعاية التي تتناســب مع الســـلالات الجديدة. كما أولت الدولة اهتمام بمشـــروعات الاســـتزراع الســـمكي، وتطوير البحيرات بما ينعكس على الثروة الســـمكية بها. مثل المشـــروع القومي لتنمية وتطوير البحيرات وزيادة إنتاجيتها، والذي اســـتهدف تطوير البحيرات (المنزلة - البرلس - البردويل - مريوط) ومع ذلك لم تنعكس مشـاريع الاسـتزراع السـمكي في وفرة يترتب عليها انخفاض اسـعار الأسـماك وهو ما دفع بعض المحافظات مثل محافظة بورســعيد لإطلاق حملات لمقاطعات تجار الأســـماك في المحافظة بسب ارتفاع الأسعار.

وبخصوص النتيجة المستهدفة لتعزيز الرقابة على الأسواق ومكافحة الممارسات الاحتكارية استمرت الحكومة في محاولاتها لتعزيز الرقابة علي الأسواق ومكافحة الممارسات الاحتكارية، ففي 29 ديسـمبر 2022 صـدر القانون رقم 175 لسـنة 2022 بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافســة بإضـافة اختصـاص الرقابة المسـبقة على التركزات الاقتصـادية إلى الجهاز، والذي يطبق فعليًّا فور صدور اللائحة التنفيذية لإحالة القانون للعديد من الأحكام الموضوعية اللازمة لتطبيقه لها ورغم الجهود الحكومية ظلت هناك رقابة ضعيفة علي الأسواق حيث لم تنعكس هذه الرقابة علي انخفاض الأسـعار ووفقا لجمعية مواطنون ضـد الغلاء لحماية المسـتهلك بأن الزيادات الأخيرة اللحظية اليومية وبأرقام كبيرة وجزافية فى اســعار اللحوم والدواجن، ورائها محتكرون يمارســون الإحتكار بكل صــوره القميئة والجشــعة، ويســتنتج منه اتفاقات مسبقة فى سوق اللحوم الحمراء والدواجن والأعلاف واللوجستيات، وهو ما يتحتم على الجهاز

رصده ودراسته حسب ما ينص عليه القانون رقم 3 لسنة 2005 الخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

فيما لم تبدأ الجهات المنوط بها التنفيذ في العمل على تحديث التشريعات واللوائح المنظمة لضمان سلامة وجودة منتجات الغذاء المحلي والمستورد، وتطوير معايير الجودة والمواصفات القياسية للعديد من سلع المنتجات الزراعية، وتعزيز قدرات ودور الهيئة القومية لسامة الغذاء. حيث يلاحظ إنه على الرغم من وجود الهيئة القومية لسلامة الغذاء المنشأة بموجب قانون رقم 1 لسنة 2017 والتي تتولي الاختصاصات المقررة للوزارات والهيئات العامة والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية فيما يخص الرقابة على تداول الغذاء في التشريعات ذات الصلة بسلامة الغذاء وإصدار الهيئة القومية لسلامة الغذاء، القرار رقم 11 لسنة 2020 بشأن قواعد تطبيق اشتراطات سلامة الغذاء في المنشآت الغذائية وتمتع هذه الهيئة بالضبطية القضائية للرقابة علي سلامة الغذاء إلا إن هذه القرارات غير مفعلة على ارض الواقع ومن المفترض إنه يوجد مفتش أغذية واحد على الأقل في كل مكتب صحي. يتمثل دوره في جمع عينات من مناطق مختلفة لفحصها مع ذلك فإن دور هؤلاء المفتشين يشابه بعض القصور.

كما لم تزد عدد منظمات المجتمع المدني النشطة التي تعمل في مجال سلامة الأغذية وحماية المستهل وعلى الرغم من الجهود الذي يبذلها بنك الطعام المصري لا يزال هناك ضعف لأعداد منظمات المجتمع المدني التي يشمل ميادين عملها مجال سلامة الأغذية وحماية المستهلك.

ه. البند الفرعي السادس: الحق في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي

استهدف البند الفرعي السادس في المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحقيق 4 نتائج مستهدفة تتعلق بشكل أساسي بارتفاع متوسط توافر مياه الشرب الأمنة للسكان وتقليل الفاقد من المياه وتطوير مشروعات البنية التحتية. ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج الواردة في هذا البند الفرعي نجد إن الجهة المنوط بها التنفيذ حققت نتيجة واحدة بينما لم تبدأ في العمل على مثلها ولا يزال العمل جاريًا لتحقيق نتيجتين أخريين وفي الجدول التالي النتائج المستهدفة في البند الفرعي الخاص بالحق في مياه الشرب والصرف الصحي.

الحق في مياه الشرب		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	ارتفاع متوسط توافر مياه الشرب الآمنة للسكان، ورفع جودة مياه الشرب، وزيادة عدد محطات تحلية المياه. .	جار العمل
2	ارتفاع معدل إنتاج المياه الجوفية بما لا يخل باستدامة الخزان الجوفي؛ مراعاة لعدم تجدده. .	لم يبدأ
3	تقليل الفاقد من المياه، وزيادة وعي المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك المياه.	جار العمل
4	تطوير مشروعات البنية التحتية للصرف الصحي، واستكمالها بحيث تمتد لباقي المناطق الجغرافية	مُنفذة

نفذت الجهة المنوط بها تنفيذ النتائج الواردة في هذا البند نتيجة واحدة من أصل أربع نتائج وهي النتيجة المستهدفة رقم 4 الخاصة بتطوير مشروعات البنية التحتية للصرف الصحي، واستكمالها بحيث تمتد لباقي المناطق الجغرافية. استهدفت خطة العام المالي 2024/2023 توجيه استثمارات بنحو 119 مليار جنيه لمشروعات المياه والصرف الصحي. بجانب ذلك وقعت وزارة التعاون الدولي اتفاقية مع بنك التنمية الأفريقي بقيمة 131 مليون دولار من بينها منحة بقيمة مليون دولار، يتم توجيهه لتوفير خدمات الصرف الصحي المتكاملة في التجمعات السكنية الواقعة بالمناطق الريفية في محافظة الأقصر، ومن المقرر أن يستفيد من التمويل 22 ألف منزل بمحافظة الأقصر أي نحو 240 ألف نسمة، بما يدعم الجهود الحكومية التي تهدف إلى تطوير قطاع الصرف الصحي وتغطية كافة محافظات الجمهورية بهذه الخدمات.

ويعمل المشروع الذي تنفذه الدولة بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية والخاص بتعزيز خدمات الصرف الصحي الأقصر على رفع نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي من 6 ٪ إلى 55٪ من خلال إقامة المحطات الجديدة لمعالجة المياه، وهذا المشروع من بين أقسام البرنامج الوطني للصرف الصحي الذي تقوم بتنفيذه وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والذي يهدف إلى توسيع نطاق وصول خدمات الصرف الصحي على 34 ٪ إلى 60 ٪ مع ذلك لا يزال هذه النتيجة تتطُلب مزيدًا من الجهود لإعمالها على نحو يغطي كافة القري المصرية.

بينما تعمل على تنفيذ نتيجتين في الوقت الحالي وهما ارتفاع متوسط توافر مياه الشرب الآمنة للسكان، ورفع جودة مياه الشرب، وزيادة عدد محطات تحلية المياه. رغم الجهود المبذولة لرفع جودة مياه الشرب وزيادة عدد محطات التحلية التي تبلغ 63 محطة تحلية في الوقت الحالي مع تنفيذ 14 محطة أخري يُجري الانتهاء من إنشاءهم. إلا إنه في فبراير 2022 أعلنت الحكومة المصرية دخول مصر مرحلة الفقر المائي. ووفقا لتقرير مصر الطوعي المقدم إلي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ فإنه حدث انخفاض حاد في نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة، مما دفع مصر إلى الاقتراب من حد شح المياه الشديد بما يصل إلى 500 متر مكعب للفرد/ سنوياً وقد رجح التقرير أن تؤدي تأثيرات تغير المناخ، وتلوث مياه النهر، والعوامل الخارجية الأخرى مثل سد النهضة الأثيوبي (إلى تفاقم أزمة ندرة المياه في مصر. مع ذلك تظل الحكومة المصرية تولي أهمية قصوى لـ زيادة الاستثمارات في ترشيد استخدام المياه وإعادة استخدامها وتوليد مصادر جديدة كأولوية تنموية.

ولم تُنفذ النتيجة المستهدفة الخاصة بتقليل الفاقد من المياه، وزيادة وعي المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك المياه لاحظت مؤسسة ماعت جهود كبيرة لتعزيز وعي السكان بأهمية ترشيد استهلاك المياه من وزارت مختلفة. من بينها وزارة الموارد المائية بجانب وزارة الإسكان ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة وشملت هذه الجهود حملات إعلامية وأنشطة توعوية سواء للعاملين بهذه الوزارات أو للسكان. ومع ذلك وفقا النشرة السنوية لإحصاءات المياه النقية والصرف الصحي الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن نسبة الفاقد من المياه في مصر بلغت 26.5% عام 2021 / 2022.

وترجع بعض التقارير هذا الفقد من المياه إلى شبكات الأنابيب المليئة بالثقوب، بجانب سرقة المياه عن طريق أنابيب فرعية عشوائية ترتبط بالشبكة العامة. في حين لم تشرع الجهة المنوط بها التنفيذ في تنفيذ النتيجة المستهدفة رقم 2 الخاصة بارتفاع معدل إنتاج المياه الجوفية بما لا يخل باستدامة الخزان الجوفي؛ مراعاة لعدم تجدده وتحصي كمية المياه الجوفية المستخدمة في مصر بحوالي 6.1 مليار متر مكعب لكل سنه في الوادي والدلتا ويمكن تفاقم هذه الكمية في المستقبل لتصل إلى 7.5 مليار متر مكعب/سنه دون تعريض المخزون الجوفي للخطر وفقا للنتيجة المستهدفة مع ذلك لم تطلع مؤسسة ماعت على أي جهود مبذولة من أجل العمل على رفع معدل انتاج المياه الجوفية.

و. البند الفرعي السابع: الحق في السكن اللائق

استهدف البند الفرعي السابع في المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحقيق 6 نتائج مستهدفة تتعلق بشكل أساسي بزيادة الوحدات السكنية وخاصة لمحدودي الدخل وتفعيل مبادرة التمويل العقاري، بجانب زيادة بناء المدن الجديدة وتطوير المناطق العشوائية غير الآمنة وتطوير المناطق التي لم تخضع للتطوير العمراني بجانب شبكة المرافق الأساسية. بالإضافة إلى تفعيل العقوبات الخاصة باستغلال سكن وحدات الإسكان الاجتماعي ونفذت الجهات المنوط بها التنفيذ نتيجتين مستهدفين في هذا البند ولا يزال العمل جاريًا على تحقيق أربع نتائج أخري. وفي الجدول التالي النتائج المستهدفة من البند الفرعي الخاص بالحق في السكن.

الحق في السكن اللائق		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	زيادة عدد الوحدات السكنية لكافة الشرائح الاجتماعية وخاصة محدودي الدخل وتقديم تسهيلات في إطار التمويل العقاري	جار العمل
2	توفير وتطوير الخدمات والمرافق الاساسية في المجتمعات السكنية والمدن الجديدة مثل الصحية والتعليمية وشبكة الطرق	جار العمل
3	زيادة بناء مدن جديدة ووحدات سكنية ملائمة في منطقة الظهير الصحراوي	مُنفذ
4	تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة	مُنفذ
5	تطوير المناطق التي لم تخضع للتطوير العمراني وتجديد شبكة المرافق الأساسية	جار العمل
6	تشديد وتفعيل العقوبات الخاصة بمخالفة شروط الاستغلال والسكن لوحدات السكن الاجتماعي	جار العمل

نفذت الجهات المنوط بها تنفيذ النتائج الواردة في البند الفرعي الخاص بالحق في السكن نتيجتين مستهدفتين وهما النتيجة رقم 3 الخاصة بزيادة بناء مدن جديدة والنتيجة رقم 4 الخاصة بتطوير المناطق العشوائية غير الآمنة. فبخصوص زيادة بناء مدن جديدة، ووحدات سكنية ملائمة في مناطق الظهير الصحراوي، تتمتع بالتغطية الكاملة بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية، كما استمرت الجهود الحكومية الرامية لتحقيق هذه النتيجة ووفقا لتقرير صادر عن وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، فإن هناك

خطة للبدء في تنفيذ 21 مدينة مصـــرية جديدة بمختلف محافظات الجمهورية، ومعظمها في الظهير الصـــحراوي تتبع نظم البناء الحديثة ومن بين هذه المدُن مدينة غرب قنا والذي يجري تنفيذها على مساحة 8971.1 فدان، لتستوعب 550 ألف نسمة، ويتم تنفيذ المرحلة الأولى منها على مســاحة 1400 فدان. بالإضــافة إلى مدينة ناصــر غرب محافظة أســيوط مع ذلك لاتزال نســبة المســاحة المأهولة بالســكان في مصــر تمثل فقط 7.8% من إجمالي مســاحة الدولة المصرية وهو ما يتطلب جهود اضافية للتوسع في بناء مُدن جديدة في المناطق الصحراوية.

لكن لا يزال العمل جاريًا على تحقيق أربع نتائج مســـتهدفة في البند الفرعي الخاص بالحق في السكن اللائق، من بينها النتيجة المستهدفة الخاصة بزيـادة عـدد الوحـدات السـكنية لكافـة الشـرائح الاجتماعية، ولاسيما محدودي الدخل، وتقديم تسهيلات في إطار التمويل العقاري توسـعت الحكومة المصـرية في بناء الوحدات السـكنية والتي وصـلت إلى نحو 725 ألف وحدة سكنية خلال 6 سنوات بمعظم المحافظات والمدن الجديدة. بالإضافة إلى استمرار العمل بمبادرة التمويل العقاري التي تسـتهدف محدودي ومتوسـطي الدخل، بفائدة 3% وبتقسـيط يصل إلى 30 سنة، بالإضافة إلى بناء نحو 250 ألف وحدة بالإسكان البديل للمناطق العشوائية غير الآمنة بتكلفة 61 مليار جنيه إلا إن هذه الجهود غير مُكتملة حيث لا تزال مبادرة التمويل العقاري مُفعلة على نطاق محدود للغاية.

وكشـــف صـــندوق تمويل الاســـكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري في 15 فبراير 2023 عن الموقف التنفيذي لمشـروع المليون وحدة سـكنية، وأوضـح الصـندوق الانتهاء من تنفيذ 619 ألف وحدة سكنية، كما لا يزال تشييد 247 وحدة أخري جاريًا ومن المخطط أن تشرع الدولة في إنشاء 134 ألف وحدة جديدة خلال الفترة القادمة. كما نبه الصندوق على تسلم 509 ألف اسرة وهم يمثلون 2.5 مليون مواطن من محدودي ومتوسطي الدخل وحدات سكنية جديدة في إطار المشـــروع. مع ذلك لم يتحقق المســـتهدف من هذه النتيجة حيث يواجه المواطنين إجراءات معقدة في الحصـــول على وحدة ســـكنية في إطار مبادرة التمويل العقاري، بالإضـــافة إلى محدودية تأثير مشاريع الإسكان الاجتماعي على الفئات محدودة الدخل، حيث تصل الفجوة بين العرض والطلب 2.5 مليون وحدة سكنية لصالح الفئات من شرائح الدخل الأدنى وفقا لبيانات حكومية سابقة.

كما قد يؤثر موافقة مجلس الوزراء في فبراير 2023 علي اعتماد أسـعار بيع الوحدات السـكانية الخاصة بالإسكان الاجتماعي وفقا للتسعير الحر على تقديم الخدمة المدعومة للشرائح الأكثر احتياجًا ورغم نفي صـــندوق الإســـكان الاجتماعي إلغاء الدعم الكلي إلا إنه لفت الانتباه إلي ان القرار يخص مناطق محددة وبعض الوحدات المُتبقية من الإعلانات الســـابقة، وقد يؤثر هذا

الدعم حال إلغاءه بشكل كامل علي المستهدف تحقيقه من هذه النتيجة. من خلال توفير وتطوير الخدمات والمرافق الأساسية في المجتمعات السكنية والمدن الجديدة، كالخدمات الصحية والتعليمية وشبكة الطرق والمواصلات.

كما استمرت الجهود الحكومية الرامية لتحقيق هذه النتيجة وغالبًا ما يصاحب إنشاء المدن الجديدة خطط لبناء مرافق اساسية وتقديم الخدمات التعليمية والصحية وشبكة المواصلات. كما وضعت هيئة المجتمعات العمرانية 4 برامج زمنية للانتهاء من مشروعات المرافق في 4 مدن جديدة. وخلال أبريل 2024 وجه وزير الإسكان مسؤولي المدن الجديدة بمتابعة مشروعات النظافة وتطوير الطرق لكن تظل هناك بعض الشكاوى بسبب بُعد مشاريع المدن الجديدة عن الحيز العمراني المأهول بالسكان وضعف توفير وسائل نقل للمناطق البعيدة ما يفرض أعباء على بعض من سكان هذه المدن.

وبخصوص النتيجة المستهدفة الخاصة بتطوير المناطق التي لم تخضع للتخطيط العمراني وتجديد شبكات المرافق الأساسية تلاحظ مؤسسة ماعت جهود مبذولة لتنفيذ المستهدف من هذه النتيجة من بينها توجه الهيئة العامة للتخطيط العمراني لإعداد مخططات استراتيجية لكافة القرى على مستوى الجمهورية. بالإضافة إلى الدور الذي قامت به مبادرة حياة كريمة في تجديد شبكة المرافق الأساسية التي تخدم 4200 قرية، وتبلغ التكلفة التقديرية للمبادرة نحو 700 مليار جنيه. ومع ذلك لا تزال هناك حاجة لشمول جميع القري والنجوع حيث استبعدت مبادرة حياة كريمة بعض النجوع والعزب الأكثر فقراً في محافظات الصعيد، مثل عزبة الشقفة في محافظة الفيوم والذي ناشد بعض من أهلها رئيس الجمهورية من قبل للتدخل لإدراج القرية ضمن المبادرة كونها أكثر احتياجا. تشديد وتفعيل العقوبات الخاصة بمخالفة شروط الاستغلال والسكن لوحدات الإسكان الاجتماعي. في 26 أغسطس 2024 أعلنت وزارة التضامن سحب 3126 وحدة سكنية من أهالي مشروعات إسكان بديل العشوائيات بمحافظات مختلفة، بعد تعثر الأهالي في سداد الإيجارات الشهرية.

أما فيما يخص النتيجة المستهدفة المتعلقة بتشديد العقوبات الخاصة بمخالفة شروط الاستغلال والسكن لوحدات الإسكان الاجتماعي. لاحظت مؤسسة ماعت الإجراءات الأخيرة التي تمثلت في سحب أكثر من 3 آلاف وحدة سكنية في أغسطس 2024 من سكن بديل العشوائيات لعدم سداد المستحقات. كما استمرت الحملات على الوحدات السكنية بالمدن الجديدة، تلاحظ خلالها قيام عدد كبيرًا من المواطنين بتأجير الوحدات المخصصة لهم أو تغيير نشاطها من سكني لتجاري أو إداري. وأفاد صندوق الإسكان الاجتماعي في أغسطس 2023 إن من يخالف هذا القرار يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف

جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع الحرمان من الوحدة السكنية الذي حصل عليهًا. وينص القانون على إنه "لا يجوز التصرف في الوحدة السكنية التي حصل عليها المواطن إلا بعد مرور 7 سنوات والحصول على موافقة كتابية من الصندوق تُفيد بحصوله على مخالصة من كافة الالتزامات وسداد مقابل الخدمات المقررة في هذا الشأن. مع ذلك لا تزال الرقابة علي تطبيق هذه الشروط محدود للغاية.

ي. البند الفرعي الثامن: الحقوق الثقافية

استهدف البند الفرعي الثامن في المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحقيق 8 نتائج مستهدفة تتعلق بشكل أساسي بتغطية الخدمات الثقافية لجميع المناطق في القُطر المصري بالإضافة إلى تعزيز النهوض بالصناعات الثقافية ودعم قصور الثقافة وزيادة الوعي بأهمية الملكية الفكرية وحمايتها كما كانت هناك نتيجة مستهدفة تتطلب تدخلاً تشريعيا خاص بحماية الملكية الفكرية بجانب صيانة المواقع التراثية وتطوير الحرف التراثية، وتعمل الجهات المنوط بها تنفيذ الإستراتيجية على تحقيق 6 نتائج مستهدفة في البند الفرعي الخاص بالحقوق الثقافية بينما لا يزال هناك نتيجتين لم تبدأ في العمل فيهما بعد. وفي الجدول التالي النتائج المستهدفة في البند الفرعي الثامن في المحور الثاني.

الحقوق الثقافية		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	توزيع الخدمات الثقافية في مختلف ربوع الوطن بشكل متوازن، لاسيما المناطق النائية والحدودية والأكثر احتياجا.	جار العمل
2	النهوض بالصناعات الثقافية وتعزيز آليات تمويلها..	لم يبدأ
3	تقديم المزيد من الدعم القصور الثقافة لتمكينها من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها.	جار العمل
4	زيادة دعم النشاط الثقافي الأهلي، بما يعزز الحفاظ على الهوية الثقافية.	لم يبدأ
5	تطوير التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والتنافسية لتوفير بيئة تمكن الصناعات الثقافية.	جار العمل
6	زيادة الوعي بأهمية الملكية الفكرية وحمايتها.	جار العمل
7	تعزيز جهود صيانة المواقع التراثية وحمايتها وزيادة الوعي بأهميتها.	جار العمل
8	حماية وتطوير الحرف التراثية، وزيادة الدعم المقدم لها.	جار العمل

فبخصوص النتائج المستهدفة التي لاحظت مؤسسة ماعت جهودًا مُقدرة لتحقيقها النتيجة المستهدفة رقم 1 الخاصة بتوزيع الخدمات الثقافية في مختلف ربوع الوطن بشكل متوازن، لاسيما المناطق النائية ً. والحدودية والأكثر احتياجا لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من الجهود الرامية لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة الخاص بتوزيع الخدمات الثقافية في مختلف ربوع الوطن بشكل متوازن، لاسيما المناطق النائية، والحدودية والأكثر احتياجا. من بين هذه الجهود تبني مشروع "أهل مصر" لنشر الخدمات الثقافية بين أبناء الوطن، وبخاصة في المناطق الحدودية ودمجهم مع أبناء المناطق الأخرى للفئة العُمرية من 18 إلى 35 سنة. وفي عام 2023 نفذت وزارة الثقافة 10 ملتقيات وأسابيع ثقافية للشباب والفتيات في المحافظات الحدودية. كما نفذت مشروع المسارح المتنقلة لتوزع بنحو مسرح لكل إقليم من الأقاليم الثقافية الرئيسية الستة وهي إقليم القاهرة الكبري وشمال الصعيد، وسط وجنوب الصعيد، غرب الدلتا، شرق الدلتا، القناة وسيناء، وتقدم أعمال فنية لأهالي المناطق النائية في هذه الأقاليم. مع ذلك لا تزال هذه الجهود غير كافية ويتطلب تحقيق النتيجة بشكل كامل زيادة الخدمات الثقافية في المناطق الريفية والنائية

أما فيما يخص النتيجة المستهدفة رقم 3 المتعلقة بتقديم المزيد من الدعم لقصور الثقافة لتمكينها من الاطلاع بالأدوار المنوطة بها لا يزال تحقيق هذه النتيجة بعيدًا عن الطموح الذي هدفت له الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان فبعد الفترة التي أعقبت حريق قصر ثقافة بنى سويف تعرضت المسارح بشكل عام، ومسارح قصور الثقافة بشكل خاص، للإغلاق بسبب نقص أو ضعف إجراءات الحماية المدنية، كما إن الموارد المالية المخصصة لتشغيل قصور الثقافة لا تزال ضعيفة. كما لاحظت مؤسسة ماعت مطالبات مختلفة من أجل إنشاء مزيد من قصور الثقافة في مراكز وأحياء مختلفة وفي عام 2019 أعلن رئيس قصور الثقافة عن خطة من أجل دخول 16 قصرًا جديدًا للثقافة الخدمة ومع ذلك لم يتضح بعد ما إذا كانت هذه القصور دخلت بالفعل الخدمة أم لا تزال قيد الإنشاء.

بجانب النتيجة المستهدفة رقم 5 المتعلقة بتطوير التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والتنافسية؛ لتوفير بيئة تمكن الصناعات الثقافية تلاحظ مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة مثل إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية بعد اعتماد مشروع قانون انشاء الجهاز بعد موافقة رئيس الجمهورية. مع ذلك فإن تحقيق هذه النتيجة بشكل كامل يتطلب تعديل مجموعة تشريعات تنظم مسألة الملكية الفكرية لذلك فمشروع القانون من بين عدة تشريعات مفترض العمل على إنجازها خلال المرحلة

الأولي من الإســـتراتيجية الوطنية لحقوق الإنســـان زيادة الوعي بأهمية الملكية الفكرية وحمايتها لاحظت مؤســـســـة ماعت بعض الجهود المبذولة لتحقيق المســـتهدف من هذه النتيجة ومن بينها إعلان رئيس مجلس الوزراء المصـــري مصـــطفى مدبولي في 21 ســـبتمبر 2022 إطلاقِ الاستراتيجية الوطنيةِ للملكيةِ الفكرية وتضمنت مجموعة من الأهداف من بينها توعية فئات المجتمع المصـــري بالملكية الفكرية لكن لا يزال هناك افتقار لأدوات تقيس مدي وعي المجتمع بأهمية الملكية الفكرية تعزيز جهود صـــيانة المواقع التراثية وحمايتها وزيادة الوعي بأهميتها.

كما لاحظت مؤســـســـة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المســـتهدف من هذه النتيجة علي ســـبيل المثال، في 21 أغســـطس 2023 افتتح رئيس مجلس الوزراء ترميم برج ســـور مجرى العيون الأثري، وقد شـملت أعمال ترميم سـور مجري العيون، أعمالا تتعلق بالسـور نفسـه، والسواقي الخشبية بجانب إزالة التعديات التي كانت متواجدة على السور والحرم الأثري له، كما تضـمنت الأعمال معالجة وتنظيف الأحجار، وصـيانة الاشـغال الخشـبية والارضـيات بالممرات الداخلية مع ذلك لا تزال هناك حاجة لتعميم أعمال الترميم والصـــيانة علي باق المواقع الأثرية المهدة وثمة ضرورة في أجراء دراسة شاملة لتحديد الأماكن الأثرية التي ينبغي أن تمنح أولوية في الترميم حماية وتطوير الحرف التراثية، وزيادة الدعم المقدم لها.

كما اســـتمرت الجهات المنوط بها تنفيذ هذه النتيجة تنظيم معارض الحرف التراثية خلال الفترة التي يغطيها التقرير كما وقعت وزارة التضـــامن الاجتماعي بروتوكولات تعاون مع عدد من الجهات لتقديم الدعم إلى هذه الحرف لكن لم تحقق المسـتهدف من النتيجة بشـكل كامل نظرًا للحاجة إلي زيادة دعم هذه الحرف بشكل أكبر.

أما بخصوص النتائج المستهدفة الواردة في هذا البند ولم يبدأ العمل عليها فهي النتيجة رقم 2 الخاصـة بالنهوض بالصـناعات الثقافية وتعزيز آليات تمويلها حيث تلاحظ مؤسـسـة ماعت إنه لا يزال هناك نقص في تخصيص الموارد المالية المخصصة للنهوض بالصناعات الثقافية. بالإضـافة إلي النتيجة المسـتهدفة رقم المتعلقة بزيادة دعم النشـاط الثقافي الأهلي، بما يعزز الحفـاظ على الهويـة الثقـافيـة لاحظـت مؤســـســـة مـاعـت بعض الجهود الراميـة لتنفيـذ المستهدف من هذه النتيجة حيث استهدفت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة عن وزارة التخطيط إنهاء خمسة مشروعات ثقافية واستكمال 120 مشروعًا. وتتمثّل أهم المشروعات المُستهدفة في تنفيذ 11 مشروعًا لأكاديمية الفنون، تنفيذ ثماني مشروعات لقطاع الفنون التشكيليّة، استكمال أعمال التطوير لعدد 34 قصر ثقافة. مع ذلك لا تزال هذه

الخطوات غير كافية لدعم النشـــاط الثقافي الأهلي ما يتطلب تعزيز الموارد المالية وإطلاق مزيد من المبادرات لتحقيق المستهدف من النتيجة بشكل كامل.

وكدليل على ضعف تنفيذ البند الفرعي الثامن الخاص بالحقوق الثقافية في 29 يناير 2024 أقرت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب بعد اجتماع لمناقشة موضوع طلب الإحاطة المقدم إلي وزيرة الثقافة، بضعف دور وزارة الثقافة في نشر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بقصور الثقافة الخاصة بالوزارة على مستوى الجمهورية.

3 المحور الخاص بحقوق الفئات الأولي بالرعاية

استهدف المحور الثالث في الإستراتيجية تحقيق 60 نتيجة مستهدفة توزعت وفقا للأقسام والبنود الفرعية الخمســة للمحور الثالث ويمكن من خلال الجدول التالي النظر في عدد النتائج المستهدفة وفقا لكل محور

حقوق الإنسان للفئات الأولي بالرعايا	**حقوق المرأة**	**23**
	حقوق الطفل	**11**
	حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	**10**
	حقوق الشباب	**8**
	حقوق كبار السن	**8**

أ. البند الفرعي الأول: حقوق المرأة

استهدف البند الأول في المحور الثالث الخاص بحقوق الفئات الأولي بالرعاية تحقيق 23 نتيجة مســتهدفة تعلقت في جزء كبير منها بمحاولة تغيير الموروثات الثقافية ضــد النســاء وتعزيز مشاركتها السياسية وإتاحة فرصة متساوية لها في العمل ودمجها في الاقتصاد الرسمي. ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج المستهدفة في هذا البند الفرعي نجد إن 5 نتائج قد نجحت الجهات المنوط بها التنفيذ في اتخاذ إجراءات إيجابية ما يعني تنفيذها بالكامل. في الوقت نفســه اقتربت من تحقيق 14 نتيجة مســتهدفة أخري، بينما لم تبدأ في تنفيذ 4 نتائج مســتهدفة وفي الجدول التالي النتائج المســتهدفة في البند الفرعي الخاص بالمرأة

حقوق المرأة		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	صياغة سياسات تهدف إلى التصدي للمورثات الثقافية المتوارثة التي ترسخ التمييز ضد المرأة	جار العمل
2	تعزيز نهج التخطيط القائم على النوع لتعزيز تمكين المرأة	جار العمل
3	التوسع في جمع البيانات المتعلقة بالمرأة على المستويين القومي والمحلي بصورة دورية للتعرف على الفجوات التي تحول دون تمكين المرأة	جار العمل
4	تعزيز المشاركة السياسية للمرأة.	مُنفذ
5	استمرار العمل على إصدار بطاقات الرقم القومي للسيدات في كل محافظات مصر.	جار العمل
6	زيادة أعداد النساء المعينات في الوظائف بالجهاز الإداري للدولة وفي مراكز اتخاذ وصنع القرار سواء في المواقع القيادية أو في مجالس إدارات المؤسسات العامة والخاصة. وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات التخطيط ووضع السياسات على كافة المستويات.	جار العمل
7	إتاحة فرص متساوية للمرأة والرجل في التعيين في الوظائف القضائية بالدولة.	مُنفذة
8	وضع خطط تستهدف زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل وخاصة في محافظات الصعيد.	لم يبدأ
9	تحقيق تكافؤ الفرص للعمل في كافة القطاعات والصناعات والمهن استفادة من قرارات وزارة القوى العاملة التي رفعت الحظر على مشاركة المرأة في بعض الصناعات وفي أوقات العمل ليلا، وتعزيز دور وحدات تكافؤ الفرص.	جار العمل
10	تفعيل القوانين التي تحمي المرأة العاملة وتضمن حقوقها، والعمل على إجراء مزيد من الإصلاحات التشريعية لتعزيز حق المرأة في العمل، مثل توحيد إجازات الأمومة في القطاعين العام والخاص، واقتراح إجازة أبوة مدفوعة الأجر، والنص صراحة على منع التمييز القائم على الجنس فيما يتعلق بالوصول إلى القروض والتمويل، والمرأة وكذلك تسهيل الإجراءات لمراعاة الظروف الخاصة للمرأة الأكثر احتياجًا والمرأة المعيلة، والنص على مبدأ المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية	جار العمل
11	تشجيع التحول من العمل في الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، وتشجيع العمل في القطاعات غير التقليدية، ودعم المرأة في المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.	جار العمل
12	اقتراح سياسات وإجراءات لمكافحة التحرش والمضايقات في أماكن العمل، والنص عليها في قانون العمل	جار العمل

حقوق المرأة		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
13	تعزيز جهود محو أمية المرأة بالتوسع في برامج محو الأمية الكتابية، والرقمية، والتكنولوجية للمرأة.	جار العمل
14	التوسع في توفير خدمات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة	منفذ
15	تطوير قدرات العاملين في القطاع الصحي لتقديم خدمات لرعاية الأمومة والطفولة ذات جودة عالية	لم يبدأ
16	العمل على إصدار قانون شامل لحماية المرأة من العنف يتضمن تعديات على ُجرم قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فيما يخص المواد التمييزية، وفي جميع أشكال العنف ضد المرأة.	لم يبدأ
17	تعديل القوانين بما يعزز حقوق المرأة، ويضمن المصلحة الفضلى للطفل، وييسر حصول المرأة على كافة حقوقها وحقوق أطفالها كاملة دون تأخير.	جار العمل
18	التنفيذ الفعال لسياسات مكافحة العنف الموجه ضد المرأة من خلال زيادة الوعي؛ للاستفادة من برامج مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة، وتطوير السياسات التي من شأنها خلق بيئة داعمة للمرأة المعفنة في الإبلاغ عن مرتكبي العنف التي من شأنها خلق بيئة داعمة للمرأة الم للاستفادة من خدمات الحماية، والتوسع في إنشاء وتعزيز دور مكاتب الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة ومكاتب دعم الأسرة لتقديم الاستشارة والخدمات القانونية؛ ، و تفعيل عمل الوحدة المجمعة لمساندة النساء وخاصة السيدات الأكثر احتياجًا لحماية المرأة من العنف.	جار العمل
19	تعديل قانون العقوبات لجعل التحرش في وسائل المواصلات العامة ضد المرأة أو في مكان عملها ظرفًا مشددًا للجريمة	منفذة
20	الاستفادة من العنصر النسائي بالشرطة بما يدعم خطط العمل الأمني في مختلف المجالات	مُنفذة
21	إصدار قانون منع الزواج المبكر للأطفال	جار العمل
22	زيادة الوعي بالتعديلات التشريعية؛ لتمكين المرأة من الحصول على حقها في الميراث.	لم يبدأ
23	تطوير كافة محاكم الأسرة بما يناسب احتياجات المرأة وبخاصة ذوات الإعاقة، وإنشاء آلية وطنية للتنفيذ الفوري لأحكام النفقة الخاصة بالمرأة ومن في حضانتها.	جار العمل

فيما يتعلق بالنتائج المنفذة نجد إن النتيجة المستهدفة رقم 4 في البند الفرعي والمتعلقة بتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. في 18 يونيو أُطلق برنامج - وزارة التعاون الدولي والمجلس القومي للمرأة - والاتحاد الأوروبي برنامج تمكين المرأة 'تمكين' بالشراكة مع حكومتي إيطاليا وإسبانيا، وبالتعاون مع مجموعة من وكالات وهيئات الأمم المتحدة يهدف البرنامج إلى تحقيق تقدم متسارع في المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة في مصر. وسيساهم تنفيذ 'برنامج تمكين' بقيادة المجلس القومي للمرأة في تعزيز قدرات ومهارات النساء والفتيات ورفع مستوى الوعي العام حول تمكينهن. وتلاحظ مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتنفيذ المستهدف من هذا النتيجة للمرأة بما في ذلك تخصيص 25% من إجمالي مقاعد مجلس النواب للنساء، وهي أكبر نسبة حصلت عليها النساء من قبل، وتخصيص ربع المقاعد للمرأة في المجالس المحلية، وما لا يقل عن 10 % من إجمالي المقاعد في مجلس الشيوخ وقد حازت المرأة 164 مقعداً من إجمالي مقاعد المجلس بنسبة 27.7 %، وحازت المرأة في هذا السياق 15 مقعداً في اللجان النوعية داخل المجلس، ومع أن قانون مجلس الشيوخ خصص نسبة لا تقل عن 10% من مقاعد المجلس للمرأة، عين رئيس الجمهورية 20 امرأة ضمن المعينين في المجلس لتبلغ نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ 14 % وهو ما يتجاوز النسبة المقررة قانونا كل هذه التدابير عززت من المشاركة السياسية للمرأة.

بالإضافة إلى النتيجة المستهدفة رقم 7 الخاصة بإتاحة فرص متساوية للمرأة والرجل في التعيين في الوظائف القضائية بالدولة. بدأت الجهة المنوط بها تنفيذ هذه الغاية العمل على تفعيلها، ووفقا للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان حيث وصل عدد القاضيات إلى 147 قاضية في القضاء العادي تعمل 130 قاضية منهم بكافة المحاكم باختلاف درجاتها و17 قاضية منهم بالنيابة العامة كمنتدبة كما بلغ إجمالي عدد القاضيات في مجلس الدولة 137 قاضية وبلغ إجمالي السيدات المستشارات هيئة قضايا الدولة 1347 سيدة، أما في هيئة النيابة الإدارية فقد بلغ عدد السيدات 2419 سيدة.

كما تم الإعلان عن قبول طلبات تعيين خريجي كليات الحقوق من الإناث والذكور من دفعتي 2021 ، 2022 بوظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة. وشغلت سيدة منصب مساعد وزير العدل وترأست قاضية المحكمة الاقتصادية بطنطا، وعُينت قاضية في منصب مساعد رئيس محكمة القاهرة الجديدة، وانتدبت قاضية بالمكتب الفني لمحكمة استئناف القاهرة كما جري تكليف خمس قاضيات مفوضي المحكمة للعمل بمحاكم الجنايات وخمس قاضيات بمكتب فني محكمة النقض، وسبع قاضيات بالتفتيش القضائي، واعتلت قاضية منصة المحكمة الدستورية العليا، وعُينت أخرى بهيئة الدستورية العليا، وبلغت نسبة تمثيل المرأة

44 بإجمالي عدد 2351 في هيئة النيابة الإدارية، ونسبة 23% بإجمالي عدد 1004 في هيئة قضايا الدولة. وفي 5 مارس 2022 جلست القاضية رضوى حلمي، على منصة المحكمة الإدارية المصرية لأول مرة في تاريخها، بعد أن كان يقتصر ذلك على القضاة الرجال.

وبخصوص النتيجة المستهدفة رقم 15 الخاصة بالتوسع في توفير خدمات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة لاحظت مؤسسة ماعت جهود ايجابية لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك إعلان وزارة الصحة والسكان، إطلاق 770 قافلة للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، بجميع محافظات الجمهورية، وذلك ضمن الاستراتيجية القومية للسكان وفي إطار تنفيذ الخطة القومية لمشروع تنمية الأسرة، خلال الفترة من يوم 20 يناير 2024 وحتى نهاية مارس 2024. وفي 18 فبراير 2024 أعلنت وزارة الصحة والسكان، إطلاق حملة تنشيطية لتقديم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بجميع المحافظات، خلال الفترة من 18 فبراير وحتى يوم 28 من ذات الشهر، وذلك تنفيذا لتوصيات المشروع القومي لتنمية الأسرة. ويستهدف المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية وصول آمن للنساء المصريات إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

وبخصوص تعديل قانون العقوبات لجعل التحرش في وسائل المواصلات العامة ضد المرأة أو في مكان عملها ظرفًا مشددًا للجريمة، لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتنفيذ المستهدف من هذه النتيجة فقد وافقت في 9 نوفمبر 2023 اللجنة المشتركة، اللجنة التشريعية ومكتب لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب، على مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات. وشملت التعديلات فى المادة 306 مكرر أ علي تشديد عقوبة التعرض للغير، بإتيان أمور أو إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل أو بأية وسيلة، بما في ذلك وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية أو الالكترونية أو أية وسيلة تقنية أخرى، بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن 200 الف جنيه ولا تزيد عن 300 الف جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين، إذا ارتكبت الجريمة في مكان العمل أو في إحدى وسائل النقل أو من شخصين فأكثر، أو إذا كان الجاني يحمل سلاحا أو إذا تكرر الفعل من الجاني من خلال الملاحقة والتتبع للمجني عليه.

أما بخصوص النتيجة المستهدفة الاستفادة من العنصر النسائي بالشرطة بما يدعم خطط العمل الأمني في مختلف المجالات، لاحظت مؤسسة ماعت إن العنصر النسائي في الشرطة قد جري تكليفه بمهام مختلفة تدعم الاستفادة منه في مجالات مختلفة وتشمل مهام الشرطة النسائية حماية المرأة والأطفال والعمل على تقديم الخدمات الأمنية لهم، بما في

ذلك التحقيق في الجرائم ضدهم وتقديم المساعدة والدعم للضحايا. كما تشارك الشرطة النسائية في جهاز الشرطة المصري ضمن العمليات الخاصة والدفاع المدني. في سياق متصل تولت امرأة وهي اللواء منار مختار مدير عام إدارة قطاع حقوق الإنسان في وزارة الداخلية المصرية.

اما بخصوص النتائج التي اقتربت من تحقيقها فجاءت النتيجة المستهدفة الخاصة بصياغة سياسات تهدف إلى التصدي للمورثات الثقافية المتوارثة التي ترسخ التمييز ضد المرأة في أغسطس 2024 وثقت مؤسسة ماعت مقتل طفلة لم تتجاوز 15 عاما من قبل زوجها وتبين إنها تزوجت في سن 13 عامًا وحررت أسرتها عقد عرفيًا للتحايل على القانون على أن يوثق عندما تُكمل الفتاة 18 عامًا وهو السن القانوني للزواج. كما لاحظت مؤسسة ماعت جهود أخري من أجل صياغات سياسات تهدف إلى التصدي للمورثات الثقافية التي تعمق من التمييز ضد المرأة على سبيل المثال واصل المجلس القومي للمرأة في تنفيذ حملة "احميها من الختان"، التي تتضمن أنشطة توعوية مختلفة، في حين أطلعت مؤسسة ماعت على تنفيذ مجموعة من الأنشطة التوعوية في إطار حملة "الستة عشر يوما لمناهضة العنف ضد المرأة"، والتي أطلقها المجلس القومي للمرأة تحت شعار "كوني" واستهدفت نحو أكثر من 443 ألف شخص. كما نص الدستور المصري في المادة 53 منه على إنشاء المفوضية المستقلة لمكافحة التمييز غير إن تفعيل النص الدستوري بإنشاء هذه المفوضية لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن.

وفيما يتعلق بالنتيجة المستهدفة لتعزيز نهج التخطيط القائم على النوع لتعزيز تمكين المرأة شارك المجلس القومي للمرأة في ورش عمل تتعلق بموازنات البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واستهدفت رؤساء وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات. مع ذلك وثقت مؤسسة ماعت مجموعة من الخطوات التي تحقق جزء من المستهدف من هذه النتيجة فخلال الفترة من 4 إلى 7 مارس 2024 عقد معهد التخطيط القومي بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة برنامج تدريب للمدرب تحت مسمي "دمج احتياجات المرأة في عمليات التخطيط المراعي لتكافؤ الفرص وتمكين المرأة في الحياة العامة في مصر في إطار مشروع مشاركة المرأة في الحياة العامة في مصر.

كما أطلقت وزارة التخطيط في فبراير 2022 دليل خطة التنمية المستدامة للنوع الاجتماعي بالتعاون مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ويضع الدليل إطار قابل للتطبيق لدمج الفئات الاجتماعية الأولي بالرعاية في الخطط والبرامج التنموية. لكن يظل هناك فجوة في التخطيط القائم على النوع فوفقًا لمركز دعم

واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء ثمة فجوة في البيانات في الإحصاءات الجنسانية بسبب التوافر المحدود للمؤشرات اللازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة من منظور الجنسين. واعتبر اصدار المرأة والطفل الصادر عن المركز في مايو 2024 إن الفجوات ملحوظة بشكل خاص في مجالات رئيسية. مثل مؤشرات سوق العمل وفجوة الأجور بين الجنسين وتمثيل المرأة في الحكومات المحلية. ويعيق هذا الافتقار إلى بيانات شاملة حسب النوع.

بخصوص النتيجة المستهدفة التوسع في جمع البيانات المتعلقة بالمرأة على المستويين القومي والمحلي بصورة دورية للتعرف على الفجوات التي تحول دون تمكين المرأة عقد المجلس القومي للمرأة شراكة مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أفضت إلي إنشاء المرصد الإحصائي بهدف عرض الواقع المصري الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وتوعية المواطن بأهمية البيانات كنقاط ارتكاز في التخطيط للتنمية الشاملة واتخاذ القرارات الصحيحة. باستثناء مرصد المرأة المصرية المنشئ قبل إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لكن عمله لا يزال متواصل، لم تلاحظ مؤسسة ماعت أي خطوات اضافية لجمع منتظم للبيانات المتعلقة بالمرأة علي المستوي القومي والمحلي الغرض منه تقييم الفجوات التي تحول دون تمكين المرأة ويعد مرصد المرأة المصرية نظاما لقياس التقدم والمؤشرات في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030. وهو نظام لدعم القرار قائم على الأدلة لرصد وتقييم التطور من خلال منظور النهج القائم على النتائج والحقوق.

بخصوص النتيجة المستهدفة المتعلقة استمرار العمل على إصدار بطاقات الرقم القومي للسيدات في كل محافظات مصر. لاحظت مؤسسة ماعت الجهود التي بذلت من أجل تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة ومن بين الجهود استمرار المجلس القومي للمرأة بالعمل على مشروع "بطاقتك حقوقك"، وقد وصل عدد البطاقات المستخرجة للسيدات خلال الفترة من سبتمبر 2021 حتى أبريل 2022 ما يقارب من 83 ألف بطاقة، كما استخرجت السيدات 168 ألف بطاقة في عام 2023 وفي الفترة من يوليو حتى أغسطس 2024 لاحظت مؤسسة ماعت استمرار استخراج البطاقات للسيدات في أربع محافظات كما مُبين في الجدول التالي:

المحافظة	عدد البطاقات	التاريخ
كفر الشيخ	320	19 أغسطس
دمياط	116	18 أغسطس
الإسكندرية	145	13 اغسطس
الجيزة	8000	من يوليو حتى 15 أغسطس

ولكن يتطلب التحقيق الكامل للمستهدف من هذه النتيجة توسيع قاعدة النساء اللواتي يصُدرن لهن هذه البطاقات.

بالنسبة للنتيجة المستهدفة زيادة أعداد النساء المعينات في الوظائف بالجهاز الإداري للدولة وفي مراكز اتخاذ وصنع القرار سواء في المواقع القيادية أو في مجالس إدارات المؤسسات العامة والخاصة. وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات التخطيط ووضع السياسات على كافة المستويات. تلاحظ مؤسسة ماعت ضعف الخطوات المتخذة لإعمال هذه النتيجة المستهدفة فرغم إطلاق وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية الخطة الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل في أبريل 2022 والتي تستهدف من بين ست أهداف عامة تعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل والمناصب القيادية كما أن تمثيل المرأة ناقص في مجالس إدارة الشركات بنسبة 9.7% فقط، وكذلك في المناصب الإدارية 7.1% وفقا لدراسة التمكين الاقتصادي للمرأة التابعة للبنك الدولي وقد انخفضت حصة المرأة في الإدارة بنسبة 50% في السنوات العشر الأخيرة، حيث تشغل النساء أقل من 10% من المناصب العليا والتنفيذية.

إلا إنه وفقا لإحصائيات متاحة جاءت مصر في اقل خمس دولة أفريقية من حيث المساواة بين الجنسين في المناصب الإدارية. ورغم البرامج والمبادرات لتعزيز تولي المرأة المناصب العامة مثل برنامج المرأة تقود التي تنفذه الأكاديمية الوطنية للتدريب والمجلس القومي للمرأة إلا إن نسبة تمثيل المرأة في المناصب العامة لا تزال تمثل نسبة محدودة للغاية فلا تتخطي 13% وفقا لبيانات المجلس القومي للمرأة.

أما فيما يخص النتيجة المستهدفة رقم 8 الخاصة بوضع خطط تستهدف زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل وخاصة في محافظات الصعيد. تلاحظ مؤسسة ماعت أن الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة لا تزال محدودة ولذلك لا تزال نسبة المرأة في قوة العمل في الصعيد هامشية مقارنة بمشاركة المرأة في قوة العمل داخل المناطق الحضرية، وكدليل علي التمثيل الناقص للمرأة في قوة العمل جاءت مصر في المركز 175 بين 190 دولة في مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2023 الصادر عن البنك الدولي ويتفق ذلك مع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة للإحصاء حيث تمثل النساء 15.3% فقط من المشتغلين في قوة العمل (مرفق 6) ولا تزال هناك اعراف اجتماعية سائدة تساهم في عدم تحقيق المستهدف من هذه النتيجة حيث تمنع بعض الممارسات الاجتماعية المرأة المصرية من العمل في قطاعات معنية. بجانب ذلك، تحصل الفتيات المصريات، وخاصة في

المناطق الريفية، على فرص تعليمية أقل من الفتيان. وهو ما يجعل حصولهن على الوظائف أقل.

أما بخصوص النتيجة المستهدفة تحقيق تكافؤ الفرص للعمل في كافة القطاعات والصناعات والمهن استفادة من قرارات وزارة القوى العاملة التي رفعت الحظر على مشاركة المرأة في بعض الصناعات وفي أوقات العمل ليلا، وتعزيز دور وحدات تكافؤ الفرص. وفي سياق تعزيز دور وحدات تكافؤ الفرص استمر المجلس القومي للمرأة في تنفيذ ورش عمل لبناء قدرات العاملين في هذه الوحدات حيث أطلقت وزارة القوى العاملة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في أبريل 2022 "الخطة الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل"، والتي تسعى إلى تحقيق ستة أهداف، من بينها تكوين إطار يدعم مبدأ المساواة بين الجنسين في مجال العمل، وتعزيز سبل مشاركة المرأة في قوة العمل والمناصب القيادية، وتوفير بيئة عمل آمنة خالية من العنف أو التمييز، وتطوير وإتاحة بنية معرفية محدثة في مجال العمل، وتعزيز سبل المساندة ورفع الوعي المجتمعي بقضايا المساواة بين الجنسين في مجال العمل، وإنشاء آليات مؤسسية مستدامة. كذلك أنشأت الدولة 254 وحدة لتكافؤ الفرص على مستوى الوزارات والمحافظات والمحليات للعمل على رفع وعي المرأة بحقوقها وتعزيز مشاركتها في عملية التنمية مع ذلك لا تزال تشكل المرأة نسبة أكثر من 47% من إجمالي المشتغلين في مصر وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كما إن ليس هناك آليات لقياس كفاءة وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات.

وبخصوص النتيجة المستهدفة المتعلقة بتفعيل القوانين التي تحمي المرأة العاملة وتضمن حقوقها، والعمل على إجراء مزيد من الإصلاحات التشريعية لتعزيز حق المرأة في العمل، مثل توحيد إجازات الأمومة في القطاعين العام والخاص، واقتراح إجازة أبوة مدفوعة الأجر، والنص صراحة على منع التمييز القائم على الجنس فيما يتعلق بالوصول إلى القروض والتمويل، والمرأة وكذلك تسهيل الإجراءات لمراعاة الظروف الخاصة للمرأة الأكثر احتياجًا والمرأة المعيلة، والنص على مبدأ المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية يتضمن مشروع قانون العمل الجديد، مواد تنص على منح المرأة العاملة في القطاع الخاص إجازة وضع كالتي تحظي بها المرأة في القطاع العام.

لكن مازال مشروع قانون العمل ينتظر موافقة مجلس النواب، حيث أحيل القانون إلى لجنة القوي العامة ومن المنتظر مناقشته في مجلس النواب. وكان مجلس الشيوخ قد وافق نهائيا على مشروع قانون العمل المقدم من الحكومة وأحاله لمجلس النواب وتضمن مشروع القانون، النص على منح المرأة العاملة في القطاع الخاص أجازه وضع لمدة أربع

شهور أسوة بالمرأة في القطاع العام. وجاءت مدة الأربعة شهور لتتسق هذه المدة مع 52 من قانون الخدمة المدنية والتي تنص على "تستحق الموظفة إجازة وضع لمدة أربعة أشهر، بحد أقصى ثلاث مرات طوال مدة عملها بالخدمة المدنية". لكن يظل تحقيق المستهدف الكامل من هذه النتيجة عند دخول مشروع قانون العمل الجديد حيز التنفيذ على أن يشمل هذه التعديلات الواردة في النتيجة المستهدفة.

ونصت المادة 50 من مشروع قانون العمل الجديد على أن للأب العامل يوم واحد إجازة في حال ولادة زوجته، وفيما يتعلق بالقضاء علي التمييز في الوصول إلي القروض والتمويل أطلق البنك المركزي في 2022 بعض المشاريع لتعزيز الشمول المالي للمرأة والعمل علي التمكين الاقتصادي لها أطلق البنك المركزي المصري العديد من المشاريع والمبادرات التي كان من ومن بين هذه المشاريع مشروع مجموعات الادخار والإقراض الرقمي "تحويشة": الذي يهدف إلى دمج السيدات في قرى وريف مصر بالقطاع المالي الرسمي، وتحفيزهن على الادخار والاقتراض لفتح مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، حيث تتم جميع المعاملات من خلال تطبيق إلكتروني "تحويشة" لتيسير حصول السيدات على المنتجات والخدمات في أماكنهن دون حاجة للانتقال أو التوجه لفرع البنك. ويعتمد المشروع على منهجية مجموعات الادخار والإقراض حيث يتم اتفاق بين مجموعة من السيدات في الفئة العمرية بين 15 إلى 25 عامًا على ادخار مبلغ مالي بصفة دورية يُحوَل من خلال تطبيق إلكتروني إلى الحساب البنكي المشترك للمجموعة والذي يُفتح بناءً على اللائحة المنظمة لعمل المجموعة والموقع عليها من كل الأعضاء.

ويستهدف المشروع إدماج 100 ألف سيدة بالنظام المالي الرسمي في 9 محافظات باستخدام بطاقة "ميزة" الوطنية الإلكترونية في تلك العمليات. وقد ارتفعت نسبة الشمول المالي للمرأة إلى 62.7% بنهاية ديسمبر 2023، إذ بلغت أعداد السيدات اللاتي يستفدن من الخدمات المالية ويمتلكن حسابات نحو 20.3 مليون سيدة - من إجمالي 32.3 مليون سيدة (في الفئة العمرية 16 سنة فأكثر) فيما فوق. كما استفادت النساء من القروض الموجهة إلى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بنسبة 40% وفقا لبيانات رسمية. وفي يوليو 2024 أعلنت وزيرة التضامن عدم استبعاد مستفيدي تكافل وكرامة من المبادرة حال اشتراكهم في برنامج تحويشة.

أما فيما يخص النتيجة المستهدفة الخاصة بتشجيع التحول من العمل في الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، وتشجيع العمل في القطاعات غير التقليدية، ودعم المرأة في المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وفي سياق دعم المرأة في

المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خصصت الدولة في عام 2023 ما يقارب من 88 مليار جنيه لتمويل المشروعات متناهية الصغر للسيدات.. استفادت منها 5 ملايين سيدة.. وذلك مقابل نحو 6 مليارات جنيه لـ 2 مليون مستفيدة عام 2016.

وتمثل النساء أصحاب المشروعات متناهية الصغر 47%، بإجمالي 2 مليون امرأة، علماً أن 18% منهن فوق 65 عاماً. لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة من أجل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة وفي مارس 2024 أطلق جهاز تنمية المشروعات مبادرة عزيزة وذلك لدعم مشروعات المرأة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتي يتم من خلالها تقديم تمويلات ميسرة للسيدات من أصحاب المشروعات القائمة الراغبات في تطوير مشروعاتهن أو السيدات اللاتي ترغبن في إقامة مشروعات جديدة بكافة محافظات الجمهورية، مع ذلك لا يزال الطريق طويلًا للتحول من الاقتصاد غير المنظم الي الرسمي ولا تزال المرأة تحظي بمرتبة منخفضة في إدارة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال ووفقا للاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال 2018 -2022 تحتل مصر مرتبة منخفضة من بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ريادة الأعمال للسيادات. كما لا تزال المرأة ممثلة تمثلا متزايدًا في الاقتصاد غير الرسمي بنسبة تتجاوز 45% وفقا لتقديرات مختلفة.

وبخصوص النتيجة المستهدفة المتعلقة باقتراح سياسات وإجراءات لمكافحة التحرش والمضايقات في أماكن العمل، والنص عليها في قانون العمل إصدار وزارة القوة العاملة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية الخطة الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل 2022- 2026. كما تضمنت مسودة قانون العمل أحكامًا لمواجهة التحرش والاعتداء الجسدي على المرأة في أماكن العمل مع ذلك فإن مشروع القانون لا يزال قيد النقاش في مجلس النواب ولم يتم اقراره بعد.

كما تنص مسودة قانون العمل الجديد على مواد تتعلق مكافحة التحرش في أماكن العمل لكن يظل مشروع القانون قيد النقاش في مجلس النواب. تعزيز جهود محو أمية المرأة بالتوسع في برامج محو الأمية الكتابية، والرقمية، والتكنولوجية للمرأة. لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة من أجل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك إطلاق مبادرة حياة كريمة بلا أمية " بشراكة بين وزارة التضامن والهيئة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار، فى القرى المستهدفة بالمبادرة الرئاسية "حياة كريمة" والبالغ عددها 1409 فى 52 مركزا إداريا بـ20 محافظة. ورغم الجهود التي تقوم بها الحكومة لمحو أمية المرأة لا تزال أكثر من 22% من النساء في مصر يعنين من الأمية وفقا لبيانات رسمية بينما تزيد هذه النسبة في

المناطق الريفية. وتلاحظ مؤسسة ماعت مبادرات محدودة للغاية تعمل على محو الأمية الرقمية للمرأة وهو ما يؤخر تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة.

أما بخصوص تعديل القوانين بما يعزز حقوق المرأة، ويضمن المصلحة الفضلى للطفل، وييسر حصول المرأة على كافة حقوقها وحقوق أطفالها كاملة دون تأخير. لاحظت مؤسسة ماعت الجهود التي تقوم بها الجهات المنوط بها تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك ما أشار له رئيس الجمهورية بتوجيه الحكومة يوم المرأة المصرية في مارس 2022، باتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لحماية المرأة من الإيذاء البدني في نطاق الأسرة صونا لكرامة المرأة ومكانتها، والإسراع في تخصيص المباني المناسبة لتفعيل آليات وسير العمل في الوحدة المجمعة الحماية المرأة من العنف.

في سياق متصل أصدر وزير العدل في يونية 2022، قرارا بتشكيل اللجنة القضائية القانونية المختصة في قضايا ومحاكم الأسرة، لإعداد مشروع قانون للأحوال الشخصية للمسلمين ومحاكم الأسرة يهدف إلى تحجيم النزاعات، وتحقيق العدالة الناجزة من خلال رؤية متوازنة تضمن حقوق سائر أفراد الأسرة. أطلقت اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث الخطة الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية (2022-2026) برئاسة مشتركة بين المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والتي شملت أولويات محددة تمكن الجهات الفاعلة من تحقيق التقدم المنشود (القضاء على تطبيب ختان الإناث تغيير موقف المصريين من الختان، توفير خدمات الرعاية ودعم الناجيات توفير البيانات للمتابعة والتقييم تطوير الإطار المؤسسي للجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث).

بخصوص النتيجة المستهدفة التنفيذ الفعال لسياسات مكافحة العنف الموجه ضد المرأة من خلال زيادة الوعي؛ للاستفادة من برامج مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة، وتطوير السياسات التي من شأنها خلق بيئة داعمة للمرأة المعفنة في الإبلاغ عن مرتكبي العنف التي من شأنها خلق بيئة داعمة للمرأة الم للاستفادة من خدمات الحماية، والتوسع في إنشاء وتعزيز دور مكاتب الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة ومكاتب دعم الأسرة لتقديم الاستشارة والخدمات القانونية؛ ، وتفعيل عمل الوحدة المجمعة لمساندة النساء وخاصة السيدات الأكثر احتياجًا لحماية المرأة من العنف.

لاحظت مؤسسة ماعت لتحقيق النتيجة السابقة تواجد قنوات عديدة لاستقبال شكاوى العنف ضد المرأة مثل الخط الساخن للمجلس القومي للمرأة وكذا مباحث الأنترنت التابع لوزارة الداخلية. كما تستقبل النيابة العامة شكاوى العنف ضد المرأة وتحيلها للنيابة العامة.

بالإضافة إلى إنشاء رئيس الوزراء الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف والتي ترمي من بين عدة أمور إلى تلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة مع ذلك لا تزال معدلات العنف ضد المرأة في المجتمع المصري مرتفعة للغاية.

ووفقا لبيانات رسمية فعلي سبيل المثال خلصت دراسة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والمجلس القومي للمرأة؛ نُشرت في يناير 2022، بعنوان العنف ضد المرأة "الأبعاد وآليات المواجهة"، إلي أن 75% من النساء يتعرضن للعنف و80% يتعرضن للتحرش في مصر. ويتطلب التنفيذ الكامل لهذه النتيجة تفعيل دور مكاتب الشكاوي بالمجلس القومي للمرأة ومكاتب دعم الأسرة وتقديم الدعم القانوني المجاني للنساء الأكثر احتياجا.

وبخصوص النتيجة المستهدفة الخاصة بإصدار قانون منع الزواج المبكر للأطفال رغم تقدم الحكومة بمشروع قانون بالإضافة إلى تقديم ثلاث مشاريع من قبل النواب إلا إن مشروع القانون لم يُقر بعد. وأخيرًا النتيجة المستهدفة رقم 23 الخاصة بتطوير كافة محاكم الأسرة بما يناسب احتياجات المرأة وبخاصة ذوات الإعاقة، وإنشاء آلية وطنية للتنفيذ الفوري لأحكام النفقة الخاصة بالمرأة ومن في حضانتها. تلاحظ مؤسسة ماعت الجهود المبذولة من قبل وزارة العدل لتطوير كافة محاكم الأسرة وفي نوفمبر 2023 أعلن محافظ القليوبية عن تطوير مبني لمحكمة الأسرة في منطقة القناطر الخيرية كما تضمنت المناقشات داخل لجنة الأسرة في الحوار الوطني توصيات تتعلق بتطوير محاكم الأسرة ومع ذلك لم تنشأ بعد آلية وطنية لتنفيذ أحكام النفقة الخاصة بالمرأة ومن في حضانتها بشكل فوري.

أما بخصوص النتائج التي لم تبدأ في تنفيذها نجد النتيجة المستهدفة الخاصة بتطوير قدرات العاملين في القطاع الصحي لتقديم خدمات لرعاية الأمومة والطفولة ذات جودة عالية ساهمت الأمم المتحدة وزارة الصحة والسكان في رفع مستوى الوعي بين أكثر من 50 من مقدمي الرعاية الصحية في محافظتي كفر الشيخ والشرقية حول مرض الجذام للحد من الوصمة. كما بُذلت جهود للتوعية على مستوى المجتمع بالتزامن مع أنشطة تتبع المخالطين. علاوة على ذلك، تم تنظيم ورش عمل استهدفت أكثر من 390 مهاجرًا لرفع مستوى الوعي حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لم تلاحظ مؤسسة ماعت أي جهود حكومية مبذولة من أجل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة كما إن وزارة الصحة والسكان من بين الوزارات القليلة المعنية بتنفيذ الإستراتيجية ولم تشرع في إنشاء وحدة لحقوق الإنسان داخل ديوان الوزارة أسوة ببعض الوزارات.

وبخصوص النتيجة المستهدفة الخاصة بالعمل على إصدار قانون شامل لحماية المرأة من العنف يتضمن تعديات على ُجرم قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فيما يخص المواد التمييزية، وفي جميع أشكال العنف ضد المرأة. رغم الجهود المبذولة لاقتراح مسودات مشاريع قوانين تتعلق بقانون شامل لحماية المرأة من العنف إلا إن الجهود لا تزال غير كافية حيث لم يناقش القانون داخل المجس النواب وهو ما يجعل المستهدف من هذه النتيجة لا يزال غير مُحقق.

وبخصوص النتيجة المستهدفة الخاصة بزيادة الوعي بالتعديلات التشريعية؛ لتمكين المرأة من الحصول على حقها في الميراث. حيث لم تلاحظ مؤسسة ماعت إلا حملات محدودة لتوعية المرأة بالتعديلات التشريعية المتعلقة بحق المرأة في الميراث كما إنه لا يزال هناك افتئات علي حق المرأة في الحصول على الميراث في الممارسة وخاصة في صعيد مصر

ب. البند الفرعي الثاني: حقوق الطفل

استهدف البند الثاني في المحور الثالث الخاص بحقوق الفئات الأولي بالرعاية تحقيق 11 نتيجة مستهدفة تعلقت في جزء منها برفع وعي الطفل بحقوقه وضمان تعبيره عن أراءه والحد من ظاهرة أطفال بلا مأوي بالإضافة إلي ضمان إعمال مبدأ مصالح الطفل الفضلي، وحصول الطفل علي الرعاية الصحية، ومكافح أسوأ أشكال عمل الأطفال والتوسع في تطبيق نظام الأسر البديلة. ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج المستهدفة في البند الفرعي نجد إن الجهات المنوط بها التنفيذ اقتربت من تحقيق 10 نتائج مستهدفة بينما لم تبدأ العمل على تحقيق نتيجة مستهدفة واحدة وفي الجدول أدناه النتائج المستهدفة في البند الفرعي الخاص بالطفل.

حقوق الطفل		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	رفع الوعي بحقوق الطفل، وتشجيع المبادرات والانشطة المتعلقة بحقوقه.	جار العمل
2	ترسيخ مبدأ المصلحة الفضلى للطفل عند كافة الجهات المعنية بالأطفال	جار العمل
3	حماية الأطفال من الإساءة، والاستغلال، والإهمال، وكافة أشكال العنف، ودعم عمل لجان حماية الطفولة	جار العمل
4	الحد من ظاهرة أطفال بلا مأوي	جار العمل
5	تعزيز آليات حصول الأطفال على الرعاية الصحية الكاملة من خلال النهوض بجودة الخدمات الصحية المقدمة لهم، وزيادة تغطية خدمات رعاية الحمل المنتظمة، وتقليل عدد وفيات الأطفال.	جار العمل
6	الحد من استمرار الممارسات التي تندرج تحت أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وتعزيز إنفاذ القوانين المنظمة لتشغيل الأطفال، وإنشاء المزيد من الخطوط الساخنة لنجدة الطفل.	جار العمل
7	تعزيز وإحكام آليات الرقابة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.	جار العمل
8	دراسة تشجيع التوسع في تطبيق نظام الأسر البديلة الكافلة للأطفال الأيتام.	جار العمل
9	تعزيز دور الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني العاملين في مجال حماية حقوق الطفل	جار العمل
10	دراسة تعديل بعض مواد الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص بالرعاية الاجتماعية من قانون الطفل؛ لضمان تمتع الأطفال كريمي النسب والأطفال العثور عليهم بكافة حقوقهم لاسيما حقي الصحة والتعليم.	لم يبدأ
11	ضمان حقوق الأطفال في التعبير عن آرائهم	جار العمل

يتضح من خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج المستهدفة في البند الفرعي الثاني الخاص بحقوق الطفل من المحور الثالث إن الجهة المنوط بها التنفيذ اقتربت من تحقيق المستهدف من جميع النتائج المستهدفة الواردة في هذا القسم الفرعي باستثناء النتيجة المستهدفة رقم 10 الخاصة بتعديل مواد الفصل الثاني من الباب الثالث في قانون الطفل، ما دون ذلك خطوات إيجابية في النتائج الأخرى. مثل النتيجة المستهدفة الخاصة برفع الوعي بحقوق الطفل، وتشجيع المبادرات والانشطة المتعلقة بحقوقه. حيث لاحظت مؤسسة

ماعت الجهود المبذولة لتنفيذ المستهدف من هذه النتيجة ومن بين هذه الجهود؛ إطلاق المجلس القومي للأمومة والطفولة حملات مختلفة لخط النجدة من خلال صفحات التواصل الاجتماعي لتشجيع التفاعل والتواصل مع الفئات المختلفة المعنية بحماية الأطفال وإنفاذ حقوقهم وتوعيتهم بالقضايا التي تهم هؤلاء الأطفال مثل القضاء على زواج الأطفال، العنف المدرسي والأسري، وتقديم الإرشاد الأسري للأهالي عن كيفية التعامل مع الأطفال. بالإضافة إلى إطلاق حملة إعلامية تحت شعار "أولادنا" بتعاون بين المجلس واليونيسف والاتحاد الأوروبي، للتوعية بالممارسات الإيجابية لصالح الأطفال. بجانب تشكيل فرق للدعوة لحقوق الطفل ومناهضة العنف ضد الأطفال من مجموعات تمثل جميع الأطفال دون تمييز، وبناء قدراتهم لتوعيتهم بحقوقهم بما يتفق مع اتفاقية حقوق الطفل وقانون الطفل المصري، وتعريفهم بدور خط النجدة، وخطورة بعض الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية، وشارك هؤلاء الأطفال فى تطوير الخطة التنفيذية للإطار الاستراتيجي للطفولة والأمومة.

وبخصوص النتيجة المستهدفة بترسيخ مبدأ المصلحة الفضلى للطفل عند كافة الجهات المعنية بالأطفال تلاحظ مؤسسة ماعت الجهود التي تقوم بهًا الدولة من أجل تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة وخاصة التأكيد علي أهمية مبادئ مصالح الطفل الفضلي في مسودة مشروع قانون الطفل الذي تناقشه وزارة التضامن الاجتماعي في الوقت الحالي ولكن لم تحيله إلي البرلمان وتنص المادة الثالثة من قانون الطفل على أن لحماية الطفل ومصالحه الفضلى الأولوية في جميع القرارات والإجراءات المتعلقة بالطفولة أياً كانت الجهة التي تصدرها أو تباشرها، وقد شهد الواقع العملي في مجال الحضانة والرؤية والنفقة للصغير بصفة خاصة.

وقد لاحظت مؤسسة ماعت إن ثمة تقاطع بين قرار النيابة العامة المصرية في مارس 2023 الخاص بتسليم طفل يدعي شنودة للسيدة التي عثرت عليه لتكفله مع الزامهًا بإن تحسن رعايته وألا يتعرض للخطر وهو في كفالتهًا. وبين تعميم مفهوم مصالح الطفل الفضلي، في السياق ذاته أفتت مؤسسة الأزهر وهي المؤسسة الدينية الأولي في مصر بإن " ديانة الطفل مجهول النسب تكون على دين من وجده" ويمكن القول أيضا إن هذه الفتوي قد راعت مصالح الطفلي الفضلي نظرًا لإن أي قرار أخر كان من شأنه أن يفصله عن الأسرة التي تبنته. وفي تدابير مماثلة صدرً حكمًا قضائيًا في يونيو 2021 يفيد بأحقية الزوجة في استخراج شهادة الميلاد لصالح أبناءها أسوة بالحق الذي يملكه الزوج ورغم ان النص القانوني كان يمنح هذا الحق لصالح الزوجة حال غياب زوجهًا إلا إن هذا الحق كان يواجه عقبات مختلفة في الممارسة

العملية مثل عدم تطبيق موظفو الصحة النص القانوني وتعمد وضع عقبات اثناء استخراج الأم لشهادة ميلاد أبنهًا. كما لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من التدابير الأخرى التي جري فيهًا مراعاة مصلحة الطفل الفضلي حيث وضعت مصر هدفًا بإلغاء دور الأيتام بحلول عام 2025، واستبدال هذه الدور بأسر للرعاية البديلة وجري إغلاق 37 دور للرعاية في غام 2022 وفقا لبيانات وزارة التضامن الاجتماعي.

وبشكل عام لاحظت مؤسسة ماعت بعض التقارير التي تشيد بدور الحكومة المصرية في تطبيق مصالح الطفلي الفضلي ومن بين الأمثلة على ذلك تخصيص استثمارات في خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2022 - 2023 بأكثر من 7 مليون جنيه لتطوير السياسات المتعلقة بحماية الطفل في مصر. مع ذلك ظلت هناك بعض القرارات التي تخص الأطفال في مصر ولا يبدو إنها تنعكس على مصالح الطفل الفضلي ومن بين الأمثلة المحددة هددت أحد الموظفات بعض الفتيات المقيمات في دار الفتح في منطقة المعادي في القاهرة وأشارت إنهن سيخرجن بالقوة من الدار في إطار خطة لإغلاق دور الرعاية الاجتماعية ورغم التقارير التي تشير إلى اجراء تحقيقات في هذه التهديدات إلا إن نتائج هذه التحقيقات لم تُعلن. وتعد هذه الممارسات مخالفة للدستور المصري لاسيما المادة 80 التي تكفل العمل على مصالح الطفل الفضلي في كافة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة لصالح الأطفال.

ووفقا للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لا يزال الأطفال كريمي النسب لا يحظون بالحقوق التعليمية والصحية وهو ما لا يراعي مصالح الطفل الفضلي. وبخصوص النتيجة الخاصة بحماية الأطفال من الإساءة، والاستغلال، والإهمال، وكافة أشكال العنف، ودعم عمل لجان حماية الطفولة تلاحظ مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتنفيذ المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك تحقيق النيابة العامة في الفترة من 1 يناير 2023 وحتى 31 ديسمبر 2023 فيما يقارب من 11 قضية اتجار بالبشر تضمنت عدد 281 ضحية من بينهم عدد 146 طفل اتضح من هذه التحقيقات أن عدد 29 طفلة تم استغلالهن جنسيا، كما أتضح أن عدد 57 طفل ونحو 35 طفلة تم استغلالهم فى العمل القسري، بالإضافة إلي 13 طفلا و12 أخرين من الفتيات تم استغلالهم فى أشكال أخرى ويمنح القانون لجان حماية الطفولة العامة والفرعية، والإدارة العامة لنجدة الطفل باعتبارها آلية لتوفير الحماية للأطفال المعرضين للوقوع ضحايا.

مع ذلك لم يتكمل تحقيق هذه النتيجة ويتطلب إعمالها كليًا جهود اضافية خاصة إن الأطفال يتعرضون للعنف بنسب مرتفعة للغاية ووفقا لبيانات وزارة التضامن الاجتماعي فإن 75% من الأطفال في الفئة العمرية من عام إلى 14 عامًا تعرضوًا لأشكال مختلفة من العنف من بينها الضرب بغرض التأديب والضرب المبرح مرورًا بالحرق كما تعرضت الفتيات من سن 15 عامًا

وحتى 18 عامًا لأنواع مختلفة من العنف كالعنف المعنوي واللفظي والاعتداءات الجسدية وظلت العقوبات غائبة في معظم وقائع العنف التي وثقتها منظمات حقوق الطفل.

وبخصوص النتيجة المستهدفة للحد من ظاهرة أطفال بلا مأوي لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة من أجل تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة، حيث يبذل برنامج حماية الأطفال المشردين بوزارة التضامن الاجتماعي جهوده لحماية الأطفال المشردين من خلال تقديم خدمات الرعاية والتأهيل لهم ودمجهم في المجتمع بالتوازي مع سياسة الوزارة في تجفيف المصدر والبيئة التي تعتمدها. حيث وفرت وزارة التضامن الاجتماعي ملاجئ لأطفال الشوارع لكن العديد من الأطفال اختاروا عدم استخدامها ووفرت وزارة الصحة والسكان عيادات صحية متنقلة يعمل بها ممرضون وأخصائيون اجتماعيون. كما قدمت وزارة التضامن الاجتماعي 17 وحدة متنقلة في 10 محافظات تقدم خدمات الطوارئ، بما في ذلك الغذاء والرعاية الصحية لهؤلاء الأطفال. كما نفذ المجلس القومي للطفولة والأمومة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تدخلات للحد من تعاطي المخدرات بين الأطفال. كما أن الوزارة تدير 51 منشأة للأطفال الذين تم إنقاذهم من الشارع و43 منشأة للأطفال المشردين. وعلى الرغم من ذلك لا توجد إحصاءات رسمية عن عدد أطفال الشوارع. وتراوحت التقديرات السابقة للأمم المتحدة والأكاديمية بين 300 ألف إلى ثلاثة ملايين طفل وتظل هناك حاجة لإجراء مسح شامل لهؤلاء الاطفال والعمل على إيداعهم في دور مخصصة تراعي احتياجاتهم العمرية.

وبخصوص النتيجة المستهدفة تعزيز آليات حصول الأطفال على الرعاية الصحية الكاملة من خلال النهوض بجودة الخدمات الصحية المقدمة لهم، وزيادة تغطية خدمات رعاية الحمل المنتظمة، وتقليل عدد وفيات الأطفال. أطلعت مؤسسة ماعت على الجهود المبذولة من أجل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة حيث لاحظت مؤسسة ماعت استمرار وجود ارتفاع لمخصصات الإنفاق على صحة الأطفال في الموازنة المصرية المتعاقبة. علي سبيل المثال في موازنة عام 2023/2022 خصصت مصر 348 مليون جنيه لدعم التأمين الصحي للطلاب في المدارس الحكومية ورياض الأطفال والمدارس الخاصة والمعاهد الأزهرية، بجانب ذلك خصصت 210 مليون لصالح دعم الأطفال الذين لم يبلغوا سن المدرسة وهم يمثلون نحو 14 مليون طفل ، وفقا لتقارير فإن المبادرات الصحية وزيادة الإنفاق علي مخصصات الصحة لصالح الأطفال أفضت إلي انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة من 30.3 لكل ألف عام 2008 إلي 25.3 لكل الف في عام 2021 و 22.7 للأطفال ما دون سن الخامسة في عام 2022.

مع ذلك ظلت هناك احتمالية أقل لوفيات الأطفال في المناطق الحضـــرية مقارنة بالمناطق الريفية وذلك وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء كما ظلت الحكومة المصـرية وبالتحديد وزارة الصـحة والسـكان تقدم الرعاية الصـحية لما يقارب من 9500 طفل وطفلة يعيشون في 481 مؤسسة ودور رعاية اجتماعية.

كما شـملت الجهود فحص أكثر من 100 ألف طفل ضـمن مبادرة رئيس الجمهورية للكشـف المبكر عن الأمراض الوراثية للأطفال حديثي الولادة وتقديم العلاج بالمجان، من أجل جيل يحظى بصحة جيدة دونما إعاقة. مع ذلك ظلت هناك شكاوى من سوء التغذية للأطفال حيث تســبب ســوء التغذية في وفيات الأطفال ووفقا لليونيســف فإن ســوء التغذية من بين المهددات التي تؤدي لوفيات ثلث الأطفال في مصــر، وهو ما يســتدعي من مصــر الوقاية والكشـف المبكر عن سـوء التغذية لدي الأطفال. وقد فحص 1375 طفلاً لم يبلغوا 5 سـنوات بدور الرعاية.

كما تم فحص 9972 طفلاً في الفئة العمرية من 5 إلى 18 عـامًا، وأحالت 2355 طفلاً لإجراء الفحوصــات الطبية بمنشــآت الرعاية الأولي بجانب تخصــيص 3 مليار لدعم الأدوية ومنتجات الألبان للأطفال في العام المالي 2023 - 2024، وتخصــيص800 مليون جنيه لغير القادرين من الأطفال في إطار منظومة التأمين الصــحي. وتخصــيص 67 مليون جنيه لدعم مبادرات من بينها: الكشـف المبكر عن ضـعف السـمع للمواليد الجدد؛ منع انتقال العدوي من الأم الحامل إلى الجنين؛ الكشف المبكر عن أمراض الأطفال حديثي الولادة.

وبخصوص النتيجة المستهدفة الحـد مـن اسـتمرار الممارسـات التـي تنـدرج تحـت أسـوأ أشـكال عمالـة الأطفال، وتعزيـز إنفـاذ القوانيـن المنظمـة لتشـغيل الأطفال، وإنشـاء المزيـد مــن الخطــوط الســاخنة لنجــدة الطفــل لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة علي سبيل المثال في 7 ديسمبر 2021 وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأســبوعي ، على تعديل بعض أحكام قانون العمل الصــادر بالقانون رقم 12 لســنة 2003، وجاء هذا التعديل لتشديد العقوبات التي اشتمل عليه القانون بشأن مخالفات تشغيل الأطفال، لزجر أصـحاب العمل الذين يخالفون القانون والسـياسـات المتبعة بخصـوص عمل الأطفال في مصر.

ونص التعديل علي تغيير الغرامة المنصــوص عليها في المادة 248 لقانون العمل والتي تقدر بألف جنيه علي صـاحب المنشـأة الذي يخالف أحكام تشـغيل الأطفال لتُصـبح ألفي جنيه مع تعدد الغرامة بتعدد العمال، ومضــاعفة الجريمة في حالة العود، ومن المفترض اســتحداث

القانون عند مناقشـــته في مجلس النواب لعقوبة تكميلية تتمثل في غلق المنشـــأة لمدة لا تجاوز 6 أشـــهر، تطبق حالة عودة صـــاحب المنشـــأة لهذه الممارســـات لكن مكافحة أســـوأ أشـــكال عمل الأطفال في مصـــر يتطلب مزيد من الجهود من أجل القضـــاء كليا علي هذه الظاهرة وللوصـــول لما اســـتهدفته الاســـتراتيجية من نتائج في هذا الســـياق، في ظل غياب التأثير الفعال لمكاتب القوة العاملة في المحافظات، وهي المنوط بها وفقا للمادة 137 من اللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم 12 لعام 1996 المعدل بالقانون رقم 126 لســـنة 2008، إجراء المراقبة الدائمة علي صـــاحب العمل للتأكد من التزامه في تشـــغيل الأطفال بأحكام القانون واللائحة وعلي وجه التحديد الأحكام المتعلقة بســـاعات العمل المحددة وحســـن معاملة صاحب العمل للأطفال وعدم الحاق ضرر بالأطفال العاملين لديه بدنيا ونفسيا، لكن في الغالب إن مكاتب القوي العاملة لا تقوم بهذا الأدوار بها بما يتعارض مع الرأي التي أبدته منظمة العمل الدولية بإن القضـــاء على عمالة الأطفال على نحو يتماهى مع الهدف 8.7 من أهداف التنمية المســـتدامة يتطلب أنظمة قوية لتفتيش العمل لأنه نادراً ما يصـــل التفتيش إلى مناطق العمال في الاقتصاد غير الرسمي، حيث يعمل غالبية الأطفال.

وبخصوص النتيجة المستهدفة الخاصة بتعزيز وإحكام آليات الرقابة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية. لاحظت مؤسسة ماعت الجهود التي تقوم بها وزارة التضامن من أجل تنفيذ هذه النتيجة من بينها إطلاق وزارة التضامن الاجتماعي الحوار المجتمعي حول مشـــروع قانون الرعاية البديلة، الذي يركز على إيجاد بدائل جديدة لمنظومة الرعاية البديلة بهدف تحقيق المصـــلحة الفضـــلى للأطفال، وإيجاد مرجعية قانونية ذات طبيعة موحدة يســـتند إليها المنوط بهم تطبيق نظام الرعاية البديلة، والحد من فصـــل الأطفال عن أســـرهم الحقيقية وأصـــولهم، وتحقيق المصـــلحة الفضـــلى للأطفال. وفي إطار تعزيز العمل على تحقيق هذه النتيجة أيضـــا افتتحت وزارة التضـــامن في 26 فبراير 2024 دار رعاية الفتيات لجمعية خير وبركة وهي جمعية ذات نفع عام وذلك بعد إعادة تأهيل المبنى الخاص بدار الأيتام لتهيئته لتقديم كافة أوجه الرعاية لنحو 100 فتاة، وذلك بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 20 مليون جنيه. مع ذلك لا تزال مؤسســـة ماعت توثق حالات عنف ضـــد الأطفال حيث هددت أحد الموظفات بعض الفتيات المقيمات في دار الفتح في منطقة المعادي في القاهرة وأشـــارت إنهن ســـيخرجن بالقوة من الدار في إطار خطة لإغلاق دور الرعاية الاجتماعية ورغم التقارير التي تشـــير إلى اجراء تحقيقات في هذه التهديدات إلا إن نتائج هذه التحقيقات لم تُعلن. وتعد هذه الممارسات مخالفة للدستور المصري لاسيما المادة 80 التي تكفل العمل على مصالح الطفل الفضلي في كافة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة لصالح الأطفال.

وبخصوص النتيجة المستهدفة لدراسة تشجيع التوسع في تطبيق نظام الأسر البديلة الكافلة للأطفال الأيتام. في 15 ابريل 2024 رارًا بشأن ضوابط ترخيص البيوت الصغيرة المنشأة لرعاية الأطفال بهدف توفير رعاية شبه أسرية بديلة عن مؤسسات الرعاية الاجتماعية تحقيقًا للمصلحة الفضلى للطفل والذي يعد خطوة مهمة فى ملف الرعاية البديلة. وتهدف البيوت الصغيرة إلى توفير رعاية شبه بديلة تتضمن تقديم خدمات الإعاشة والتأهيل والدمج وغيرها من أوجه الرعاية التربوية والاجتماعية والنفسية والخدمات الأساسية مثل الخدمات الصحية والتعليمية للأطفال بغرض دمجهم في أسر طبيعية أو ممتدة أو بديلة، وتعمل على تنمية الأطفال وجدانيا ومهاريا ومعرفيا وإعادة دمجهم في أسرهم البيولوجية والممتدة والبديلة الكافلة إذا كان هذا يتفق مع مصلحتهم الفضلى. ويكون لكل بيت صغير لائحة داخلية وميثاق أخلاقي ومدونة سلوك وظيفي للعاملين به وهيكل وظيفي وإشرافي يتلائم مع الفئات العمرية واحتياجاتها الفردية التى يهدف لاستقبالها على أن يتضمن الهيكل الوظيفي بحد أدنى شخص قائم على رعاية البيت واخصائي اجتماعي واخصائي نفسي ومربي وخدمات معاونة وتستقبل البيوت الصغيرة الأطفال كريمي النسب والعائدين من الأسر البديلة والأطفال ضحايا العنف والإيذاء والإتجار بالبشر والأطفال الذين تعذر رعايتهم فى أسرهم الطبيعية أو الممتدة أو البديلة والأطفال ذوي الإعاقة.

وبعد توليها وزارة التضامن أبدت وزيرة التضامن في يوليو 2024 طموحات لتطوير دور الأيتام والمسنين وزيادة التنسيق والتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة في إنشاء نظام موحد لإدارة الحالة للأطفال في خطر، وكذا تطوير نظم الإحالة لخدمات ذات جودة للأطفال فاقدي الرعاية، واستمرار تقديم خدمات الرعاية والدعم النقدي والعيني لإجمالي 400 ألف من الأيتام بنسبة 30% من إجمالي الأيتام في مصر، وبتكلفة سنوية تبلغ 1,7 مليار جنيه، والاهتمام ببرامج الطفولة المبكرة وزيادة معدلات الاستيعاب في مؤسسات رياض الأطفال، والتوسع في إنشاء دور حضانات الجمعيات الأهلية والحضانات الخاصة وتقديم خدمات مميزة للتعليم ما قبل الابتدائي وفقا للمعا يير الدولية.

وقد لاحظت مؤسسة ماعت الخطوات التي تقوم بها لتشجيع التوسع في تطبيق نظام الأسر البديلة الكافلة ومن بين هذه الخطوات وضع مصر استبدال دور الأيتام بحلول عام 2025، هذه الدور بأسر للرعاية البديلة كما نظمت وزارة التضامن الاجتماعي حوارًا مجتمعيًا في نوفمبر 2022 حول مشروع قانون الرعاية البديلة كما وضعت مصر هدفًا بإلغاء دور الأيتام بحلول عام 2025، واستبدال هذه الدور بأسر للرعاية البديلة وجري إغلاق 37 دور للرعاية في غام 2022 وفقا لبيانات وزارة التضامن الاجتماعي. ووفقا وزارة التضامن الاجتماعي هناك آليات

مراقبة الأطفال الموجودين داخل الأســر البديلة الكافلة لضــمان حقوقهم وحمايتهم من أي شكل من أشكال الإساءة أو الاستغلال عن طريق إنشاء قاعدة بيانات وطنية للأسر البديلة، وإجراء الزيارات الميدانية للأسـر البديلة الكافلة، والتواصـل مع الأطفال الموجودين في الأسـر البديلة الكافلة، والتعاون مع الجهات المعنية، ورصد تعرض أي طفل من الأطفال الموجودين بأســر بديلة كافلة لأي انتهاك. وقد تم ســحب أطفال مما يقرب من (30) أســرة بســبب تعرضهم للخطر أو لإعلاء مصلحتهم الفضلى خلال 2023.

وفيما يتعلق بالنتيجة المســتهدفة المتعلقة لتعزيز دور الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني العاملين في مجال حماية حقوق الطفل لاحظت مؤســســة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة ووفقا لبيانات وزارة التضامن الاجتماعي ووصل عدد الجمعيات والمؤسـسـات الأهلية العاملة فى مجال حقوق الطفل والأمومة التي وفقت أوضـاعها وفقا لقانون ممارسـة العمل الأهلي رقم 149 لسـنة 2019 نحو 19518 جمعية ومؤسـسـة أهلية. مع ذلك لا يزال هناك حاجة إلي زيادة التعاون مع هذه الجمعيات فتحقيق المســتهدف من هذه النتيجة لن يتحقق بتوفيق أوضاع المنظمات العاملة في مجال حقوق الطفل فقط.

أما بخصــوص النتيجة المســتهدفة ضــمان حقوق الأطفال في التعبير عن آرائهم لاحظت مؤسـسـة ماعت الخطوات التي اتخذتها الحكومة من أجل تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة، ومن بين هذه الخطوات: إنشـاء برلمان الطفل المصـري في مايو 2024 بالإضـافة إلي إطلاق المجلس القومي للطفولة والأمومة البرنامج الوطني "منتدى الطفل المصري" لدعم مشاركة الأطفال وتعبيرهم عن آرائهم، فترشـح الجهات المعنية في كل محافظة الأطفال من مختلف الفئات النوعية والجغرافية، وبعد ذلك يُنتخب عدد منهم بمعرفة أقرانهم للمشــاركة فى الفعاليات الشـعبية والرسـمية، واجتماعات المسـئولين والحلقات النقاشـية وندوات تتعلق بوضـع السـياسـات والخطط القومية الخاصـة بالطفل. كما تُنفذ برامج بناء قدرات ومهارات الأطفال على المناقشة والتعبير عن احتياجاتهم لشمولها في السياسات والخطط المتعلقة بهم، وتم تنظيم 12 منتدى استفاد منها 5 آلاف طفل حتى 2023.

أما بخصــوص النتيجة المســتهدفة التي لم تبدأ الجهات المنوط بها العمل على تحقيق المستهدف منها فهي النتيجة الخاصة بدراسـة تعديل بعض مواد الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص بالرعاية الاجتماعية من قانون الطفل؛ لضمان تمتع الأطفال كريمي النسب والأطفال العثور عليهم بكافة حقوقهم لاسيما حقي الصحة والتعليم. لم تتوافر لمؤسسة ماعت اي معلومات بخصوص الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة

ج. البند الفرعي الثالث: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

استهدف البند الثالث في المحور الثالث الخاص بحقوق الفئات الأولي بالرعاية تحقيق 10 نتائج مستهدفة ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج المستهدفة في البند الفرعي نجد إن الجهات المنوط بها التنفيذ اقتربت من تحقيق 7 نتائج مستهدفة بينما لم تبدأ العمل على تحقيق 3 نتائج مستهدفة وفي الجدول أدناه النتائج المستهدفة في البند الفرعي الثالث.

حقوق ذوي الإعاقة		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	زيادة وعي المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	جار العمل
2	إعداد قاعدة بيانات موحدة عن الأشخاص ذوي الإعاقة	لم يبدأ
3	تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة	لم يبدأ
4	تعزيز فرص الوصول العادل للتعليم، وتوفير التسهيلات وسبل الاتاحة لتلقي الخدمات التعليمية بما يدعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التعليمية.	جار العمل
5	تعزيز تمتع الاشخاص ذوي الإعاقة بحقهم في العمل الملائم من خال اتخاذ المزيد من التدابير المناسبة للحد من انتشار البطالة بينهم، وتقديم العديد من التسهيلات المالية والإجرائية لإدماجهم في سوق العمل، وضرورة تعزيز وزيادة تطبيق النسبة القانونية 5 % القانون الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل، وخفض ساعات عملهم المقررة لتشغيلهم، وزيادة الإجازات مدفوعة الأجر. بالإضافة إلى توفير فرص التدريب والتأهيل ساعة يومي المهني لهم بالتعاون مع الجمعيات والمؤسسات لتأهيلهم لسوق العمل	لم يبدأ
6	تعزيز الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة	جار العمل
7	تعزيز الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الاعاقة	جار العمل
8	تطوير الخدمات المتكاملة المقدمة لذوي الإعاقة، ومن بينها تسهيل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على بطاقة الخدمات المتكاملة المنصوص عليها في القانون، وتعميم تنفيذ تطبيق الكود المصري لتصميم الفراغات والمباني المجهزة الاستخدام المعاقين خدمية كانت	جار العمل

حقوق ذوي الإعاقة		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
	أو تعليمية، بما يساعد على التطبيق العملي لمبدأ الدمج والإتاحة، وزيادة عدد وسائل المواصلات المجهزة الاستيعاب ذوي الإعاقة.	
9	صدور القرارات الوزارية والكتب الدورية اللازمة؛ إزالة التعارض بين اللائحة التنفيذية لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة وأية قرارات أو كتب دورية أخرى سابقة على صدورها.	جار العمل
10	تيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية، والعالمية، والرياضي	جار العمل

بخصوص النتائج المستهدفة التي اقتربت الجهات المنوط بها التنفيذ من تحقيق المستهدف منها نجد النتيجة الخاصة بزيادة وعي المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لم تلاحظ مؤسسة ماعت اي جهود مبذولة من أجل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة باستثناء تخصيص استثمارات بقيمة 8 مليون جنيه لإنشاء مقر المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة ما قد يؤدي إلي عقد أنشطة تساهم في رفع الوعي المجتمعي بشئون ذوي الإعاقة، كما تنظم الدولة المصرية سنويًا مؤتمر " قادرون باختلاف " بتعاون بين عدة وزارات ما قد يساعد في تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة لكن يظل هناك حاجة إلي مزيد من الحملات والمبادرات المختلفة الرامية لرفع الوعي بحقوق هؤلاء الأشخاص حيث ظلت هناك شكاوي من استمرار ظواهر مثل الوصم الاجتماعي والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبخصوص النتيجة المستهدفة الخاصة بتعزيز فرص الوصول العادل للتعليم، وتوفير التسهيلات وسبل الاتاحة لتلقي الخدمات التعليمية بما يدعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التعليمية. حيث تقدر مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة، حيث تتيح وزارة التربية والتعليم فرص تعليم للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تقنيات وتكنولوجيات متقدمة.

كما أدرجت الحكومة التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة كعنصر رئيسي في الاستراتيجية الوطنية للتعليم قبل الجامعي التي تمتد إلى غاية 2030 بالإضافة إلي إطلاق مبادرة الألف مدرسة التي دعمت 472 مدرسة من مدارس الأشخاص ذوي الإعاقة، بجانب إدماج ما يزيد عن 146 ألف طالب في المدارس الحكومية ومدارس التربية الخاصة في الوقت الحالي مقارنة بنحو 17 ألف في عام 2017/2016. وبلغ عدد الطلاب المدمجين إلى1082 ألف طالب موزعين على 19

ألف مدرسة، كما تم توفير 40 ألف كتاب للصم وضعاف السمع بجانب 1002 ألف كتاب بطريقة برايل للمكفوفين، بالإضافة إلى 2496 ألف كتاب مخصصة للتربية الفكرية. مع ذلك ظلت هناك عقبات تحول دون الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم.

وبخصوص النتيجة المستهدفة لتعزيز الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة لاحظت مؤسسة ماعت الخطوات التي قامت بها الجهة المنوط بها التنفيذ لتنفيذ هذه النتيجة ومن بينها الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة الواردة في القانون. من بين ذلك الخطوات فقد أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي في فبراير 2023 طرح بطاقات الخدمات المتكاملة لمستحقيها من الأشخاص ذوي الاعاقة وفقا لألوان محددة، حيث يشير كل لون لنسبة الإعاقة ودرجتها؛ وقد جري تحديد اللون الأزرق المعتاد للإعاقات الشديدة والإعاقات بالغة الشدة، واللون الأخضر للإعاقات المتوسطة، واللون الأرجواني للإعاقات البسيطة. ويذكر أن بطاقة إثبات الإعاقة تضفي مميزات عديدة للشخص من ذوي الإعاقة؛ كتمكين حاملها من الجمع بين معاشين، الدمج في المدارس والجامعات، والتعيين بنسبة 5% ٥من عدد العاملين والإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على السيارات والإعفاء من الضرائب، بالإضافة إلى الحصول على سكن حكومي مناسب وخصصت 5% من وحدات الإسكان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تتيح الدولة الإعفاء الجمركي على الأجهزة التعويضية، والتخفيض على وسائل النقل والمواصلات والتعامل مع حاملها أمام جميع الجهات الحكومية أنه معاق، والكشف المجاني في المستشفيات، وخصومات على اشتراكات مراكز الشباب والأندية الرياضية ومجانية الدخول. في سياق متصل تقدم الحكومة الدعم النقدي المباشر لذوي الإعاقة ويشمل مساعدات نقدية شهرية للأسر التي يكون بينها طفل معاق ذهنيًا، كما تلاحظ مؤسسة ماعت إن 28% من إجمالي بطاقات صرف المساعدات الاجتماعية ببرنامج تكافل وكرامة تكون موجهة للأشخاص ذوي الإعاقة. كما أطلقت وزارة التضامن المشروع القومي لإنشاء منظومة موحدة لإنتاج الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية الذي يهدف إلى تعزيز القدرة على تصنيع الأطراف الصناعية للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر.

وبخصوص النتيجة المستهدفة الخاصة بتعزيز الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة تلاحظ مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك التعديلات التي أدخلت علي عمل صندوق قادرون باختلاف، لتعزيز قدرته على تقديم خدمات الرعاية والمساندة للأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات وقد جري دعم الصندوق بمبلغ مليار جنيه فى أغسطس 2023. وفي فبراير 2024 وجه رئيس الجمهورية بتوجيه 10 مليار جنيه

للصـــندوق كما إن هناك مجموعة من الآليات المتاحة لضـــمان إتاحة خدمات الرعاية الصـــحية للأشـــخاص ذوي الإعاقة حيث تقوم وزارة الصـــحة على تنفيذ برنامج الاكتشـــاف المبكر لنقص هرمون الغدة الدرقية وبعض أنواع التحاليل الأخرى للأمراض المســـببة للإعاقة الذهنية. كما تقدم وزارة التضـــامن الاجتماعي خدمات الرعاية الطبية والنفســـية للأطفال ذوي الإعاقة في الحضـــانات، والتي تشـــمل توفير الأجهزة التعويضـــية مجانًا، كما توفر بعض الأماكن لتوفير الاستشارات الطبية للأطفال ذوي الإعاقة وتم التأكيد أن المستشفيات حاليًا تصمم برنامج للربط بين الشـــخص ذوي الإعاقة واحتياجاتها من أدوات الإتاحة، كالتحرك والتنقل وزراعة القوقعة والسماعات.

وبخصوص النتيجة المستهدفة لتطوير الخدمات المتكاملة المقدمة لذوي الإعاقة، ومن بينها تسهيل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على بطاقة الخدمات المتكاملة المنصوص عليها في القانون وتعميم تنفيذ تطبيق الكود المصري لتصميم الفراغات والمباني المجهزة الاستخدام المعاقين خدمية كانت أو تعليمية، بما يساعد على التطبيق العملي لمبدأ الدمج والإتاحة، وزيادة عدد وسائل المواصلات المجهزة الاستيعاب ذوي الإعاقة. تلاحظ مؤسسة ماعت الجهود التي تقوم بها الدولة لتنفيذ المستهدف من هذه النتيجة في فبراير 2024 قدم رئيس الجمهورية 10 مليار جنية لصـــندوق قادرون باختلاف وهو الصـــندوق المعني بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتلاحظ مؤسسة ماعت إن هذه الموارد ستمثل دفعة كبيرة لصالح الأطفال ذوي الإعاقة.

وفي سياق تعزيز الرعاية الصحية للأطفال ذوي الإعاقة قامت الهيئة العامة للتأمين الصحي بشمول الأطفال ما دون سن الست سنوات إلى نظام التأمين الصحي بعد أن كانت منظومة التأمين الصحي لا تشمل الأطفال قبل سن الالتحاق بالتعليم الأساسي. وفي فبراير 2023 طرحت وزارة التضـــامن الاجتماعي بطاقات الخدمات المتكاملة لمســـتحقيها من الأشـــخاص ذوي الاعاقة وفقا لألوان محددة، حيث يشير كل لون لنسبة الإعاقة ودرجتها؛ وقد جري تحديد اللون الأزرق المعتاد للإعاقات الشـــديدة والإعاقات بالغة الشـــدة، واللون الأخضـــر للإعاقات المتوسطة، واللون الأرجواني للإعاقات البسيطة.

ويذكر أن بطاقة إثبات الإعاقة تضـــفي مميزات عديدة للشـــخص من ذوي الإعاقة؛ كتمكين حاملها من الجمع بين معاشـــين، الدمج في المدارس والجامعات، والتعيين بنســـبة 5% من عدد العاملين والإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية علي السيارات والإعفاء من الضرائب، بالإضافة إلى الحصول على سكن حكومي مناسب والإعفاء الجمركي علي الأجهزة التعويضية، وتشمل تخفيضات علي وسائل النقل والمواصلات والتعامل مع الشخص الذي يحوزها أمام

جميع الجهات الحكومية أنه معاق، والكشف المجاني في المستشفيات، وخصومات علي اشتراكات مراكز الشباب والأندية الرياضية ومجانية الدخول تتوافق جميع الإجراءات السابقة مع المادة 23 من الاتفاقية.

مع ذلك تلاحظ مؤسسة ماعت عدم تعميم تنفيذ تطبيق الكود المصري لتصميم الفراغات والمباني المجهزة الاستخدام المعاقين خدمية كانت أو تعليمية، بما يساعد على التطبيق العملي لمبدأ الدمج والإتاحة، وزيادة عدد وسائل المواصلات المجهزة الاستيعاب ذوي الإعاقة.

وبخصوص النتيجة المستهدفة لصدور القرارات الوزارية والكتب الدورية اللازمة؛ وإزالة التعارض بين اللائحة التنفيذية لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة وأية قرارات أو كتب دورية أخرى سابقة على صدورها. لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة من اجل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة ومن بين هذه الجهود القانون رقم 157 لسنة 2022، بتعديل بعض احكام صندوق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر بالقانون رقم 200 لسنة 2020، وعزز القانون من قدرة الصندوق على تقديم خدمات الرعاية والمساندة للأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات. كما أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بتشكيل لجنة تتكون من عشرين وزارة ومجلسًا قوميا، بالإضافة إلى ممثلين عن مجلس النواب وخبراء متخصصين لمتابعة تنفيذ المؤشرات الواردة بالخطة الوطنية لتنفيذ اللائحة التنفيذية لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. مع ذلك لا تزال هذه الجهود غير كافية لإزالة التعارض بين اللائحة التنفيذية لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة والقرارات الأخرى.

بخصوص النتيجة المستهدفة لتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية، والعالمية، والرياضي تلاحظ مؤسسة ماعت الجهود التي تقوم بها الحكومة من أجل تنفيذ هذه النتيجة بما في ذلك اطلاق وزارة الثقافة في 23 مايو 2023 برنامج ثقافي لدمج الأشخاص ذوى الإعاقة في المجلس الأعلى للثقافة وخصصت الدولة اعتمادات مالية من أجل ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية والإعلامية، والرياضية" وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشروعات منها: إنشاء وتطوير مراكز تأهيل ذوي الإعاقة وعلاج التوحد، وتقديم خدمات تنمية المهارات اللغوية، والتخاطب، والتي تستهدف الدمج والتأهيل المهني، بالإضافة إلى تطوير مؤسسة رعاية المكفوفين بمحافظتي سوهاج وكفر الشيخ. كما افتتحت أول مكتبة إلكترونية للمكفوفين بمحافظة الإسكندرية، وتشمل على أجهزة "برايل وان" جري توفيرها عن طريق المشاركة المجتمعية لتصبح أول مكتبة إلكترونية تخدم المكفوفين على مستوى الجمهورية. في سياق متصل افتتحت وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع مؤسسة

"زايد العليا لأصـــحاب الهمم في مايو 2022، من خلال مكتب "قادرون باختلاف عشـــرين مركزاً للتخاطب، وذلك ضـمن خطة لإنشـاء سـتين مركزاً في ثلاث سـنوات. كما اتفقت وزارتا النقل والتضـــامن الاجتماعي على توقيع بروتوكول تعاون يتيح من خلال محطات الســـكك الحديدية والمترو انتقال الأشخاص ذوي الإعاقة طبقًا لمتطلبات كود الإتاحة.

أما بخصـــوص النتائج التي لم تبدأ الجهات المنوط بها التنفيذ العمل عليها فهي النتيجة المســـتهدفة الخاصـــة بإعداد قاعدة بيانات موحدة عن الأشـــخاص ذوي الإعاقة حيث لا يوجد حتى الآن قاعدة بيانات موحدة للأشخاص ذوي الإعاقة ورغم التوصيات التي تقدم بها المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في يناير 2024 إلا هذه القاعدة لم تنشئ بعد.

والنتيجة المسـتهدفة الخاصـة بالمشـاركة السـياسـية للأشـخاص ذوي الإعاقة هناك ضـعف واضـح في المشـاركة السـياسـية للأشـخاص ذوي الإعاقة ووفقا للمجلس القومي لشـؤون الأشخاص ذوي الإعاقة -تعتبر المشاركة السياسية لذوي الإعاقة مشاركة ضعيفة في مصر. وبجانب النتيجة المستهدفة الخاصة بتعزيز تمتع الاشخاص ذوي الإعاقة بحقهم في العمل الملائم مـن خلال اتخـاذ المزيـد مـن التدابيـر المناسـبة للحـد مـن انتشـار البطالـة بينهـم، وتقديـم العديـد مـن التسهيلات الماليـة والإجرائية لإدماجهم فـي سـوق العمـل، وضـرورة تعزيـز وزيـادة تطبيـق النسـبة القانونيـة 5 % القانون الأشخاص ذوي الإعاقة بشـكل كامل، وخفض سـاعات عملهم المقررة لتشـغيلهم، وزيـادة الإجازات مدفوعـة الأجر. بالإضافة إلـى توفيـر فـرص التدريـب والتأهيل سـاعة يومي المهنـي لهـم بالتعـاون مـع الجمعيـات والمؤسسات لتأهيلهم لسوق العمل رغم وجود قانون صيغ قبل اعتماد الإستراتيجية وهو القانون رقم 10 لسـنة 2018 والذي الزم الجهات الحكومية والغير الحكومية وكل صـاحب عمل ممن يسـتخدم 20 عاملاً فأكثر تعيين نسـبة 5% من عدد العاملين على الأقل من الأشـخاص ذوي الإعاقة. ويقدم القانون حوافز لأصحاب العمل لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة من بينها الإعفاءات والتخفيضات الضريبية لتشغيل ذوي الإعاقة، إلا إن هذه الالتزامات تظل محدودة في الشق العملي.

د. البند الفرعي الرابع: حقوق الشباب

اســـتهدف البند الرابع في المحور الثالث الخاص بحقوق الفئات الأولي بالرعاية تحقيق 8 نتائج مســـتهدفة تتعلق بشـــكل اســـاســـي بزيادة تمكين الشـــباب في الحياة العامة وفي الإرتقاء للمناصب القيادية وتعزيز الخدمات المقدمة للشباب في المناطق الحدودية وخفض معدلات البطالة لدي الشـــباب وتعزيز وتطوير التدريب المهني. بالإضـــافة إلى التوســـع في دعم تنمية

المشـــروعات المتوســـطة والصـــغيرة ومن خلال متابعة مؤســـســـة ماعت لتنفيذ النتائج المســـتهدفة في البند الفرعي نجد إن الجهات المنوط بها التنفيذ حققت نتيجة مســـتهدفة بينما اقتربت من تحقيق 6 نتائج مســـتهدفة بينما لم تبدأ العمل على تحقيق نتيجة أخري. وفي الجدول أدناه النتائج المستهدفة في البند الفرعي الخاص بالشباب

حقوق الشباب		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	زيادة تمكين الشباب من المشاركة في الحياة العامة.	جار العمل
2	تمكين الشباب من تولي المناصب القيادية.	منفذة
3	تعزيز الخدمات المقدمة للشـــباب في المحافظات الحدودية والأماكن النائية.	جار العمل
4	تشجيع زيادة عدد الجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا الشباب	لم يبدأ
5	خفض معدل البطالة بين الشـــباب، وتطوير قدراتهم بما يناســـب متطلبات سوق العمل.	جار العمل
6	دعم وتنمية المشروعات المتوسطة، والصغيرة، والمتناهية الصغر	جار العمل
7	تعزيز وتطوير التدريب المهني للشباب.	جار العمل
8	تعزيـز جهـود الارتقاء بصحـة الشـباب ولياقتهـم البدنيـة، واسـتمرار التوسـع فـي تطويـر وإنشـاء مراكـز الشـباب، والملاعب المختلفـة، وبيـوت الشـباب، والمـدن الشـبابية.	جار العمل

نجحت الجهات المنوطة من قطع مسـافة كبيرة لتنفيذ النتيجة المسـتهدفة الثانية الخاصـة بتمكين الشباب من تولي المناصب القيادية. حيث لاحظت مؤســـســـة ماعت مجموعة من الجهود المبذولة لتحقيق المســـتهدف من هذه النتيجة بما في ذلك اســـتمرار اطلاق مراحل مختلفة من البرنامج الرئاسـي لتأهيل الشـباب إلي القيادة بالإضـافة إلي تعيين الشـباب في مناصب نائب للوزراء وفي مناصب نواب المحافظات. كما إن البيانات تشير إن 60 نائبا منتخبا تحت سن الـ 35 سنة، و125 في الفئة العمرية بين 36 إلى 45 عاما، ليكون إجمالي عدد الشباب

في مجلس النواب 185 نائبا بنسـبة 32.6% من إجمالي عدد النواب. كما إن هناك 35 نائبًا من نواب المحافظين من الشباب.

أما فيما يخص النتائج المسـتهدفة التي اقتربت الجهات المنوط بها التنفيذ من تحقيقها نجد النتيجة الأولي الخاصـة ب بزيادة تمكين الشـباب من المشـاركة في الحياة العامة. أطلعت مؤسسـة ماعت على الجهود المبذولة من أجل تحقيق المسـتهدف من هذه النتيجة ومن بين هذه الجهود اسـتضـافت النسـخة الرابعة من منتدى شـباب العالم"، في يناير 2022 بمشـاركة 80 ألف شـاب من 196 دولة من جميع أنحاء العالم، وشـمل برنامج المنتدى أكثر من ثلاث وستين جلسة حول ثلاثة محاور رئيسية: السلام - التنمية الإبداع.

كما شـهدت فعاليات المنتدى نموذج محاكاة مجلس حقوق الإنسـان التابع للأمم المتحدة، وقد شارك بالمحاكاة 150 شابًا من مختلف الجنسيات لتمثيل سبع وأربعين دولة أعضاء في المجلس، بجانب تمثيل خمسـة عشـر من المشـاركين للمنظمات غير الحكومية، وخمسـة مشـاركين لتمثيل المجالس القومية، بالإضـافة لرئيس المجلس والمفوض السـامي لحقوق الإنسـان والسـكرتارية. وخلال أعمال المنتدى انطلقت النسـخة المصـرية من مبادرة الأمم المتحدة الدولية Generation Unlimited" تحت اسم شباب بلد"، وتعد المبادرة أول شراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والشـباب في مصـر وتهدف إلى تدريب وتعليم المهارات وربط جميع شباب العالم بفرص العمل، وريادة الأعمال.

كما افتتحت وزارة الشـباب والرياضـة في يونيو 2022 باب التقدم للترشـح لعضـوية المجالس الشـبابية المصـرية الثنائية الدولية والتي تهدف إلى تعظيم التعاون الشـبابي المصـري الدولي وتعزيز مفهوم ودور الدبلوماسـية الشـبابية. كما خصـصـت الحكومة اسـتثمارات بقيمة 33 مليون جنيه لإنشـاء وتطوير 4 مراكز تعليم مدنى فى محافظات مختلفة مع ذلك يتطلب التنفيذ الكامل لهذه النتيجة تفعيل النص الدسـتوري المتعلق بعقد انتخابات المحليات وتنص المادة 180 من الدستور المصري علي "انتخاب كل وحدة محلية مجلساً بالاقتراع العام السري المباشر، لمدة أربع سنوات" مع تخصيص ما لا يقل عن ربع عدد المقاعد للشباب ما دون 35 عامًا، وأحالت هذه المادة تنظيم هذه الانتخابات إلي القانون، بيد إنه ورغم إقرار الدسـتور في عام 2014 وصـولًا إلي إجراء تعديلات عليه في عام 2019، ما برح قانون الإدارة المحلية يراوح مكانه في البرلمان المصري، ومن شأن الشروع في إصدار القانون، التأكيد علي تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية.

بالمثل النتيجة المستهدفة الخاصة بتعزيز الخدمات المقدمة للشباب في المحافظات الحدودية والأماكن النائية. لاحظت مؤسسة ماعت بعض الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك لتعزيز تقديم الخدمات للشباب في المحافظات الحدودية والأماكن النائية حيث لاحظت مؤسسة ماعت توجيه استثمارات عامة بقيمة 1.9 مليار لتعزيز الخدمات الخاصة بالشباب في هذه المناطق.

أيضا النتيجة المستهدفة الخاصة بخفض معدل البطالة بين الشباب، وتطوير قدراتهم بما يناسب متطلبات سوق العمل. حيث لاحظت مؤسسة ماعت بعض الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك ما نصت عليه مخرجات الحوار الوطني المعلن عنها في أغسطس 2023 على ضرورة ربط مشروعات تخرج الطلاب في الكليات والمعاهد والمدارس المعنية بريادة الأعمال مع التركيز على مشروعات ريادة الأعمال الزراعية لما ترتبط به من توفير الأمن الغذائي. كما نصت على ضرورة التوسع في التعريف بثقافة ريادة الأعمال وتشجيع الشباب والنشء على فهمها وتطبيقها من خلال المدارس ومراكز الشباب ووسائل الإعلام المختلفة.

كما نصت علي ضرورة انشاء صندوق استثماري لدعم تمويل الشركات الناشئة التي قد ينشأها الشباب رغم الخطوات الرامية لتنفيذ هذه النتيجة ومن والتي من بينها أيضا تنظيم التوظيف ومحاولات خلق مزيد من فرص العمل للشباب إلا إنه وفقا لبيانات عام 2022 الخاصة بـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن نسبة البطالة في الفئة العمرية ما بين 15 إلي 29 سنة وصلت إلي 61% من إجمالي العاطلين عن العمل في مصر وهي نسبة مرتفعة تتطلب جهود اضافية دعم وتنمية المشروعات المتوسطة، والصغيرة، والمتناهية الصغر لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من الخطوات لتحقيق المستهدف من النتيجة حيث نفذت وزارة التنمية المحلية المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية "والذي نفذ أكثر من 197 ألف مشروع بقيمة قروض أكثر من 24 مليار جنيه، ووفرت هذه المشروعات 1.7 مليون فرصة عمل في جميع المحافظات.

كما أطلق برنامج دعم ريادة الأعمال والمبتكرين في مجال مكافحة التغيرات المناخية، وذلك في إطار استضافة مصر لقمة المناخ، ضمن أنشطة مبادرة رابطة ريادة الأعمال للشباب، ويقدم البرنامج دعما متكاملا لأصحاب الأفكار والشركات الناشئة لدعمهم من خلال مجموعة من وبرامج مسرعات الأعمال. كما قدمت وزارة الشباب والرياضة في يونيو 2022 منحة للشباب في مجال ريادة الأعمال. لكن تظل هناك حاجة إلي دعم أكبر لدعم وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تعزيز وتطوير التدريب المهني للشباب لاحظت

مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة ومن بينها توقيع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مارس 2022 بروتوكول تعاون مع وزارة التجارة والصناعة، بشأن تقديم فرص عمل وتأهيل الشباب لمواجهة احتياجات سوق العمل من خلال إعداد خريجين ذوي مهارة عالية في مجالات الصناعة والزراعة، والسياحة والتجارة، وتكنولوجيا المعلومات والإدارة والخدمات وتنمية المهارات الفنية والسلوكيات المطلوبة التي تمكنهم من الالتحاق بسوق العمل. مع ذلك لا تزال هناك حاجة اضافية لمزيد من الخطوات من أجل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة.

وأخيرا النتيجة المستهدفة الخاصة بتعزيز جهود الارتقاء بصحة الشباب ولياقتهم البدنية، واستمرار التوسع في تطوير وإنشاء مراكز الشباب، والملاعب المختلفة، وبيوت الشباب، والمدن الشبابية. لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتنفيذ المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك أطلاق وزارة الشباب مبادرة اختراق الضحية التي تهدف إلى تعزيز صحة الشباب واللياقة البدنية لهم على سبيل المثال سباق القاهرة الذي شارك فيه 5 آلاف شاب في سياق متصل وفي إطار مبادرة حياة كريمة تم إنشاء وتطوير أكثر من ألف مركز شباب في القري المختلفة في المحافظات المصرية. في سياق متصل خصصت الحكومة 25 مليون جنيه لإنشاء وتطوير المدن الرياضية بالمحافظات، بجانب تخصيص 100 مليون جنيه، لإنشاء وتطوير منشآت المدن الشبابية غير إن لا تزال هناك تدابير اضافية مطوبة من أجل تعزيز صحة الشباب ولياقتهم البدنية بما يتفق مع المستهدف من هذه النتيجة.

أما فيما يخص النتيجة المستهدفة الرابعة الخاصة بتشجيع زيادة عدد الجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا الشباب لم تلاحظ مؤسسة ماعت اي جهود مبذولة من أجل العمل علي تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة.

ل. البند الفرعي الخامس: حقوق كبار السن

استهدف البند الخامس في المحور الثالث الخاص بحقوق الفئات الأولي بالرعاية تحقيق 8 نتائج مستهدفة تتعلق بشكل اساسي بإصدار قانون حقوق الْمسنين، وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية لهذه الفئة، وإتاحة الرعاية الصحية، بجانب دعم المشاركة في الحياة لصالح هذه الفئة وتشجيع التوسع في إنشاء مزيد من دور كبار السن. ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج المستهدفة في البند الفرعي نجد إن الجهات المنوط بها التنفيذ حققت 4 نتائج

مستهدفة بينما اقتربت من تحقيق 2 من النتائج الأخرى بينما لم تبدأ العمل علي تحقيق 2 من النتائج المستهدفة وفي الجدول التالي النتائج المستهدفة في البند الفرعي الخامس.

حقوق كبار السن		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	إصدار تشريع متكامل يعزز حقوق كبار السن	منفذة
2	توسيع برامج الحماية الاجتماعية الممنوحة للمسنين	جار العمل
3	زيادة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية، وتعزيز التفتيش عليها.	جار العمل
4	تعزيز حصول كبار السن على الرعاية الصحية المناسبة.	منفذة
5	تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين.	لم يبدأ
6	تمكين كبار السن من المشاركة في الحياة العامة، وتعزيز مشاركتهم في صياغة السياسات الخاصة بهم، وتنظيم حوار مجتمعي سنوي يستهدف تحديد الفجوات، ومجالات الاهتمام، وسبل التفاعل الملائمة مع قضايا كبار السن، وتعزيز فرص حصولهم على التعليم، وتعزيز مشاركتهم في الحياة الثقافية.	لم يبدأ
7	تعزيز المساعدة القضائية لكبار السن، وتسهيل ولوجهم لسبل التقاضي	منفذة
8	تشجيع التوسع في إنشاء دور رعاية لكبار السن	منفذة

بخصوص النتيجة المستهدفة المتعلقة بإصدار تشريع متكامل يعزز حقوق كبار السن لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة لتنفيذ المستهدف من هذه النتيجة بما في ذلك موافقة مجلس النواب في فبراير 2024 علي مشروع قانون "حقوق المسنين" وفي 15 أبريل 2024 صادق رئيس الجمهورية على القانون رقم 19 لسنة 2024 الخاص بحقوق المسنين. وقد خضع القانون قبل الموافقة عليه للنقاش داخل اللجنة المشتركة التي تضمنت عدة لجان من بينها لجنة التضامن الاجتماعي وحقوق الإنسان لمجلس الشيوخ والتي أدخلت تعديلات على مشروع القانون وأحالته لمجلس الوزراء. وفي اجتماعه الأسبوعي في 30 مارس 2022، وقد وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون حقوق المُسنين، وقد أحيل القانون إلى مجلس

النواب وخضـع للنقاش ضـمن لجنة التضـامن الاجتماعي. وقد جاء القانون ليؤكد على الآتي: بحسـب المادة الثالثة من مشـروع القانون "تلتزم وحدات الجهاز الإداري بالدولة من وزارات ومصـالح وأجهزة وهيئات عامة وغيرها من الأشـخاص الاعتبارية العامة والخاصـة التابعة لها كل في مجال اختصاصه بحماية حقوق المسنين المنصوص عليها في القانون أو في أي قانون أخر، أو الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صدقت عليها جمهورية مصر العربية واتخاذ التدابير اللازمة لذلك، وإزالة جميع العقبات والمعوقات التي دون تمتعهم بهذه الحقوق. وبحسب تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة لمجلس الشيوخ فإن القانون يرمي إلى التوسع في برامج الحماية الاجتماعية للمسنين وزيادة المخصصات المالية لمؤسسات الرعاية وتكثيف التفتيش عليها وضمان حصول المسنين على الرعاية الصحية وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة وفي صياغة السياسات وثيقة الصلة بهم، بالإضافة إلى تعزيز مشاركتهم في الحياة الثقافية وإتاحة المساعدة القضائية لهم. ويأتي مشروع قانون حقوق المسنين استجابة لتوصيتين قبلتهما مصر خلال الجولة الثالثة لخضوع مصر لآلية الاستعراض الدوري الشامل في نوفمبر 2019.

وبخصوص النتيجة المستهدفة لتعزيز حصول كبار السن على الرعاية الصحية المناسبة. لاحظت مؤسسة ماعت إنه في يوليو 2024 ارتفعت إتاحة خدمات أمراض الشيخوخة والخدمات المقدمة لكبار السن مع تحسين خدماتهم الصحية والطب الوقائي، وتفعيل قانون رقم 19 لسنة 2024 الخاص برعاية حقوق المسنين وإصدار لائحته التنفيذية. تلاحظ مؤسسة ماعت الجهود التي تقوم بها الدولة من أجل تنفيذ النتيجة ومن بينها برنامج الرعاية الصحية المستمرة لكبار السن الذي تنفذه وزارة الصحة والأسكان.

كما تقدم وزارة الصحة الخدمات الصحية لكبار السن من خلال 860 مركزًا داخل الوحدات الصحية ومراكز طب الأسرة، في نحو 21 محافظة في أنحاء الدولة. وتتضمن الخدمات المقدمة إجراء الفحص الطبي الشامل، للكشف عن الأمراض غير السارية، وأمراض الجهاز الهضمي، وسوء التغذية (الأنيميا، السمنة)، بالإضافة إلى التقييم النفسي والتغذوي، بالإضافة إلى تقديم خدمات التثقيف الصحي والدعم النفسي، لتعزيز صحة المسنين، ورفع الوعي بالمشاكل الصحية لكبار السن وكيفية الوقاية منها، ويحصل المريض من كبار السن على كارت متابعة دورية للحالة الصحية بشكل أساسي، مع زيارتين سنويا.

بخصوص تحقيق النتيجة المستهدفة الخاصة بتعزيز المساعدة القضائية لكبار السن، وتسهيل ولوجهم لسبل التقاضي. فيما يخص النتيجة المستهدفة "تعزيز المساعدة القضائية لكبار السن وتسهيل ولوجهم لسبل التقاضي لاحظت مؤسسة ماعت قيام وزارة

العدل بتهيئة مبـــاني الجهات والهيئات القضائية والجهات التابعة لها، وإتاحتهـــا للأشخاص كبار الســن وذوي الإعاقة بشـكل يتناسـب مع الاحتياجات الخاصـة بهم، وتوفير الخدمات لهم بشكل ميسر، كما خصصت وزارة العدل مكاتب مساعدة لخدمة ذوي الإعاقة وكبار السن في جميع المحاكم الابتدائية والجزئية في أنحاء الدولة، كما عقدت الوزراة تدريبات لعدد من الموظفين بجميع المحاكم لتقديم المســاعدات القانونية للأشــخاص ذوي الإعاقة وتيســير أعمالهم كافة.

فيما يخص النتيجة المسـتهدفة تشـجيع التوسـع في إنشـاء دور رعاية لكبار السـن. تشـجيع التوسع في إنشاء دور رعاية لكبار السن لاحظت مؤسسة ماعت الجهود التي تقوم بها الجهة المنوط بها التنفيذ ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن 166 مؤسسة رعاية مســنين في أنحاء مصــر ولاحظت مؤســســة ماعت وجود 338 دار ونادي لكبار الســن يستفيد منهم أكثر من 32 ألف من كبار السن.

أما بخصـوص النتائج المسـتهدفة التي اقتربت من العمل علي تحقيقهم نجد النتيجة الخاصة بتوســيع برامج الحماية الاجتماعية الممنوحة للمســنين في ســياق متصــل في يوليو 2024 أشـارت وزيرة التضـامن إلي دراسـة توسـيع المعاشـات التعاقدية لتسـتوعب كبار السـن من الفئات الأولي بالرعاية بجانب تطوير ورفع كفاءة دور المسنين ودعم مهارات المقدمين للرعاية تلاحظ مؤسـسـة ماعت الجهود المبذولة لتحقيق المسـتهدف من هذه النتيجة فوفقا لبيانات حديثة صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن وزارة التضامن الاجتماعي توفر 1.5 مليار جنيه معاشات لـ361.8 ألف أسرة يرأسها أشخاص كبار السن.

بالمثل النتيجة المستهدفة الخاصة بزيــادة المخصصــات الماليــة المتاحــة لمؤسســات الرعايــة الاجتماعية الحكوميــة، وتعزيــز التفتيــش عليهــا. توفر وزارة التضامن الاجتماعي 1.5 مليار جنيه معاشات لأكثر من 361 ألف اسرة يعولها كبار سن.

أما بخصــوص النتائج المســتهدفة التي لم تقُيم مؤســســة ماعت العمل عليها نجد النتيجة المستهدفة الخاصة بتشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين. حيث لم تلاحظ مؤسسة ماعت جهود مبذولة من أجل تشجيع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على رعاية المسنين. والنتيجة المستهدفة الخاصة بتمكين كبار السـن مـن المشـاركة في الحياة العامة، ومن ذلك تعزيز مشاركتهم في صياغة السياسات الخاصة بهم، وتنظيم حوار مجتمعي سنوي يستهدف تحديد الفجوات، ومجالات الاهتمام، وسبل التفاعل الملائمة مع قضايا كبار السن، وتعزيز فرص حصولهم على التعليم، وتعزيز مشاركتهم في الحياة

الثقافيـــة. حيث لم تلاحظ مؤسسة ماعت جهود حكومية أو من قبل المجالس المتخصصة من أجل تمكين كبار السن من المشاركة في الحياة العامة.

4 المحور الخاص بالتثقيف وبناء القدرات

يركز المحور الرابع من الإســتراتيجية الوطنية لحقوق الإنســان علي بناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان واستهدفت الإستراتيجية من خلال هذا المحور تحقيق 28 نتيجة أو غاية بحلول 2026، توزعت علي خمس بنود فرعية شــملهًا هذا المحور وهم: البند الفرعي الخاص بنشر ثقافة حقوق الإنسان؛ البند الفرعي إدماج مكون حقوق الإنسان في مراحل التعليم؛ البند الفرعي تدريب أعضــاء هيئة الشــرطة ؛ البند الفرعي تدريب أعضــاء الهيئات القضــائية؛ البند الفرعي تعزيز برامج تدريب العاملين في الجهاز الإداري للدولة وفي الجدول أدناه النتائج المستهدفة وفقا لكل بند.

التثقيف وبناء القدرات	**نشر ثقافة حقوق الإنسان**	**12**
	إدماج مكون حقوق الإنسان في مراحل التعليم	**4**
	تدريب أعضاء هيئة الشرطة	**4**
	تدريب أعضاء الهيئات القضائية	**2**
	تعزيز برامج العاملين في الجهاز الإداري	**6**

أ. البند الفرعي الأول: الخاص بنشر ثقافة حقوق الإنسان

اســتهدفت الإســتراتيجية 12 نتيجة مســتهدفة في البند الفرعي الخاص بنشــر ثقافة حقوق الإنســان تعلقت معظمها بنشــر ثقافة حقوق الإنســان من خلال المؤســســات الدينية والحكومية واســتخدام التقنيات الرقمية في التوســع في نشــر ثقافة ومبادئ حقوق الإنســان وإنشــاء قاعدة بيانات وطنية ذات صــلة بحقوق الإنســان ومن خلال متابعة مؤســســة ماعت للنتائج الواردة في البند الفرعي الأول نجد هناك خمس نتائج اقتربت من التحقيق بينما 7 نتائج أخري لم يبدأ العمل عليهم بعد. وفي الجدول أدناه النتائج المســتهدفة من البند الفرعي الخاص بنشر ثقافة حقوق الإنسان.

نشر ثقافة حقوق الإنسان		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	تكوين فهم وثقافة مشتركة في المجتمع لقيم ومبادئ حقوق الإنسان، وفقا للدستور، والقوانين، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة المنضمة إليها مصر.	لم يبدأ
2	التوسع في برامج التثقيف، وإدراج أنشطة متنوعة لنشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن في المجتمع.	جار العمل
3	تكثيف جهود المؤسسات الدينية والحكومية لإعلاء قيم حقوق الإنسان، والتأكيد على قيم المواطنة، والتسامح، والحوار، ومكافحة التحريض على العنف والتمييز.	لم يبدأ
4	التوسع في استخدام التقنيات الحديثة ووسائل التكنولوجيا في الوصول بدرجة أكبر للمواطنين للتوعية بحقوق الإنسان، ومبادئها، وسبل حمايتها، ودور جهات إنفاذ القانون، وكيفية اللجوء إليها، وآليات الحماية التي توفرها.	لم يبدأ
5	تقديم الدعم التقني وإتاحة الموارد لجهات بناء القدرات والتدريب في قطاعات الدولة المختلفة.	جار العمل
6	إنشاء قاعدة بيانات وطنية خاصة بحقوق الإنسان معنية بتجميع وتبويب وفهرسة القوانين، مدونات السلوك، والاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة المنضمة إليها، والتطبيقات القضائية في تطبيق معايير وضمانات حقوق الإنسان الصادرة عن المحاكم العليا المصرية.	جار العمل
7	عقد الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال تعزيز الثقافة المجتمعية بمبادئ وقيم حقوق الإنسان	جار العمل
8	العمل على نشر الوعي بقيم ومبادئ حقوق الإنسان للشباب، ودعم البرامج التدريبية والتأهيلية الخاصة بهم.	جار العمل
9	تصميم برامج تدريبية متخصصة ومستمرة للعاملين في وسائل الاعلام في مجال حقوق الإنسان.	لم يبدأ
10	إجراء معالجات درامية موضوعية توضح وتبسط للرأي العام قيم ومبادئ حقوق الإنسان	لم يبدأ
11	التوسع في استخدام المنصات الصحفية، والإعلامية، والرقمية المختلفة لنشر الوعي بقيم ومبادئ حقوق الإنسان.	لم يبدأ
12	مواصلة التنسيق مع البرلمان في مجال مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان المصدقة عليها مصر.	لم يبدأ

لاحظت مؤسسة ماعت جهود إيجابية لتنفيذ النتيجة الخاصة بالتوسع في برامج التثقيف، وإدراج أنشطة متنوعة لنشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن في المجتمع. حيث وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير المبذولة من أجل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة حيث وقعت وزارة التنمية المحلية بروتوكول تعاون مع مؤسسة مصر الخير ومؤسسة أجيال مصر لتنمية الشباب والنشء لتنفيذ برنامج قيم وحياة والبدء بأربع محافظات، استهدف البرنامج تنمية الصعيد بغية الارتقاء بالقيم الإنسانية ودعمها، وكذلك أساليب الحوار الديمقراطي المبنى على الفهم. وتشتمل أنشطة البروتوكول على تنفيذ حملات للتوعية والتغيير المجتمعي والاستثمار في الشباب والنشء على مستوى الوحدات المحلية خاصة في قرى المبادرة الرئاسية حياة كريمة.

كما واصلت وزارة التضامن الاجتماعي من خلال مشروع مودة تقديم مجموعة من التدريبات المتنوعة للشباب من الجنسين، حيث شمل التدريب الجانب الاجتماعي من خلال توعية الشباب المقبل على الزواج بالمعارف والخبرات اللازمة لتكوين الأسرة، وتقديم آليات الدعم والإرشاد الأسري، بهدف تعزيز الحق في تكوين الأسرة والحفاظ على كيانها.

ولاحظت مؤسسة ماعت إن وزارة التضامن الاجتماعي تعمل في الوقت الحالي على برنامج وعي للتنمية الثقافية والاجتماعية لتعزيز قيم المواطنة والولاء والانتماء وينفذ البرنامج من خلال الرائدات الاجتماعيات ومكلفات الخدمة العامة، وذلك بالتنسيق مع مكاتب البريد والجمعيات الأهلية وغيرها، وذلك عبر التواصل الميداني وعلى منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة. تعاون المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية مع مشيخة الأزهر الشريف، والكنيسة القبطية الأرثوذكسية ووزارة الأوقاف، ودار الإفتاء، والكنيسة الإنجيلية، والكنيسة الكاثوليكية، لتدريب وتكوين كوادر من رجال الدين الإسلامي والدين المسيحي لنشر الوعي المجتمعي في مراكز حياة كريمة، وتوحيد الرسائل الاجتماعية والثقافية والدينية في القضايا المجتمعية التالية: المشكلة السكانية وتنمية الأسرة المصرية، العنف الأسري والتربية الأسرية الإيجابية، مكافحة الإدمان وتعاطي المخدرات، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تعزيز المواطنة واحترام التنوع التواصل الفاعل وبناء الرأي العام.

وبالمثل النتيجة المستهدفة الخاص بتكثيف جهود المؤسسات الدينية والحكومية لإعلاء قيم حقوق الإنسان، والتأكيد على قيم المواطنة، والتسامح، والحوار، ومكافحة التحريض على العنف والتمييز حاولت عدد من المؤسسات الحكومية بذل مزيد من الجهود لإعلاء قيم حقوق الإنسان والتأكيد علي المواطنة والتسامح شاركت وزارة العدل مع الهيئة القبطية الإنجيلية في تنفيذ عدد من الندوات والمؤتمرات في عدد من المحافظات تستهدف مختلف

فئات المجتمع حول المواطنة، ونبذ الكراهية، وتعزيز العيش المشـــترك، وعدم التمييز. علي ســـبيل المثال عقدت وزارة العدل ورش عمل بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة وقطاع المحاكم المتخصـــصـــة في إطار تعزيز المواطنة وتفعيل لدور اللجنة المشـــكلة لحماية كيان الأسـرة المصـرية "مودة" لتدريب أخصـائي مكاتب التسـوية في المحاكم على إجراء الصـلح بين الخصـوم في المنازعات الأسـرية دون تمييز على أسـاس الدين أو المعتقد دون وصـول النزاع للمحكمة. واصلت وزارة التضامن الاجتماعي تنفيذ برنامج تعزيز قيم وممارسات المواطنة في 44 قرية من القرى الأكثر تضـــرراً من التطرف والأحداث الطائفية بمحافظة المنيا، وينفذ البرنامج عن طريق الدعم الفني والمادي البالغ 12 مليون جنيه، والمقدم من صـــندوق دعم مشـروعات الجمعيات والمؤسـسـات الأهلية بوزارة التضـامن الاجتماعي إلى سـبع جمعيات ومؤسسات أهلية كبيرة، تتعاون بدورها مع شبكة كبيرة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية المحلية في القرى، تصل إلى 100 جمعية تنمية مجتمع صغيرة.

ويهدف البرنامج إلى تعزيز قيم المواطنة واحترام التنوع الديني والثقافي ضـــد كافة أشـــكال التشـــدد الديني والفكر المتطرف وذلك من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، ورفع الوعي بقيم وثقافة المواطنة واحترام التنوع الديني والثقافي والاجتماعي المميز للمجتمع المصـــري، ولكن اقتصـــرت هذه المحاولات علي المبادرات والحملات علي الأنترنت بينما لم تعالج هذه المبادرات بشـــكل كاف المســـتهدف من هذه النتيجة في الإســـتراتيجية وظل غياب مفوضية مكافحة التمييز عاملاً اضافيًا يساهم في عدم تنفيذ هذه النتيجة كما لا يزال جار العمل علي النتيجة المستهدفة رقم 5 الخاصة بتقديم الدعم التقني وإتاحة الموارد لجهات بناء القدرات والتدريب في قطاعات الدولة المختلفة.

أما بخصوص النتيجة المستهدفة المتعلقة بعقد الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال تعزيز الثقافة المجتمعية بمبادئ وقيم حقوق الإنسان لاحظت مؤسسة ماعت الجهود المبذولة من أجل تحقيق هذه المســـتهدف من هذه النتيجة، حيث وقعت وزارة التضـامن الاجتماعي بروتوكول تعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسـان، والمؤسـسـة القومية لتنمية الأســـرة والمجتمع لترســـيخ ثقافة حقوق الإنســـان في المجتمعات المحلية وتعزيز المواطنة واحترام الاختلاف كما اطلقت الوزارة مشـــروع تكلفة الإرهاب في مصـــر بالتعاون مع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ويأتي المشروع في إطار تعاون الوزارة مع المؤســـســـات الدينية والبحثية والإعلامية للمســـاهمة في نشـــر الفكر الوســـطي ومكافحة التطرف. مع ذلك يتطلب التنفيذ الكامل لهذه النتيجة توسيع قاعدة الشراكات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص في مجال تعزيز الثقافة المجتمعية بمبادئ حقوق الإنسان

العمل على نشر الوعي بقيم ومبادئ حقوق الإنسان للشباب، ودعم البرامج التدريبية والتأهيلية الخاصة بهم. وقد اقتصرت الجهود المبذولة لتحقيق هذه النتيجة على إطلاق بعض نماذج المحاكاة للشباب مثل نموذج محاكاة مجلس الشيوخ الذي أطلقته وزارة الشباب والرياضة لتدريب الكوادر من سن العشرين إلى الأربعين بالإضافة إلي قيام الإدارة العامة لبرلمان الطلائع والشباب بمناقشة محاور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

كما قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بالتعاون مع المركز القومي للمناهج بوضع إطار عام للمناهج التعليمية، يتضمن إدراج عدد من الموضوعات في الأنشطة التدريسية، مثل: موضوعات التعبير، والتربية الفنية والمسابقات المختلفة والتي ارتكزت على خمس قضايا أساسية وردت في الوثائق النوعية للمناهج على رأسها قضايا المساواة وعدم التمييز، ومن بينها التمييز الديني، والتمييز ضد الأطفال، والتمييز ضد المرأة ، والتمييز ضد ذوي الاحتياجات الخاصة، وتلاحظ مؤسسة ماعت ضعف البرامج المخصصة للشباب علي وجه التحديد والتي تهدف إلي بناء قدراتهم في قضايا حقوق الإنسان وهو ما يستدعي جهود اضافية لتحقيق هذه النتيجة تصميم برامج تدريبية متخصصة ومستمرة للعاملين في وسائل الاعلام في مجال حقوق الإنسان لم تلاحظ مؤسسة ماعت أي جهود مبذولة من أجل تنفيذ هذه النتيجة المستهدفة ولم يتضمن تقرير متابعة الإستراتيجية الوطنية الصادر عن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان اي جهود لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة.

وفيما يتعلق بالنتائج المستهدفة التي لم يبدأ العمل عليها نجد إن النتيجة المستهدفة رقم 1 و3 و4 و9 و10 و11 و12 لم تبذل فيها الجهات المنوط بها التنفيذ جهود كافية حتى الآن للبدء في تحقيق المستهدف من هذه النتائج ولم تكن الجهود الواردة في تقرير اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان كافية لتقييم هذه النتائج على إنها منفذة أو حتى تقترب من التنفيذ كما توقفت الهيئة العامة للاستعلامات عن الإصدار الدوري "نشرة حقوق الإنسان" منذ العدد الثالث الصادر في يوليو 2023.

ب. البند الفرعي الثاني: الخاص بإدماج حقوق الإنسان في مراحل التعليم المختلفة

استهدفت الإستراتيجية تحقيق 4 نتائج مستهدفة في البند الفرعي الخاص بإدماج حقوق الإنسان في مراحل التعليم، ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج الواردة في البند الفرعي الثاني من المحور الرابع نجد إن هناك نتيجتين مستهدفتين تقترب الجهات المنوط بها التنفيذ تحقيقهما بينما لم تبدأ في إجراءات لتنفيذ مثلهما وفي الجدول أدناه النتائج المستهدفة في البند الفرعي الخاص بإدماج حقوق الإنسان في مراحل التعليم

إدماج حقوق الإنسان في مراحل التعليم		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	إعداد وإطلاق الخطة الوطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان في المراحل التعليمية المختلفة.	لم يبدأ
2	صقل مهارات القائمين على العملية التعليمية، وتدريبهم في مجال التربية على حقوق الإنسان، وإدماج حقوق الإنسان في برامج إعداد المعلمين	جار العمل
3	التوسع في إجراء البحوث والدراسات العلمية بشأن تطوير منهجيات تدريس مواد حقوق الإنسان، وإدراجها في مقررات التعليم ما قبل الجامعي والعالي.	لم يبدأ
4	استخدام أحدث التقنيات التكنولوجية للمعلومات والاتصالات؛ لمساعدة الطلاب على التعلم عن بعد في مجال حقوق الإنسان.	جار العمل

وبخصوص النتائج المستهدفة التي اقتربت الجهة المنوط بها التنفيذ من تحقيق المستهدف منها نجد إن النتيجة الخاصة بصقل مهارات القائمين على العملية التعليمية، وتدريبهم في مجال التربية على حقوق الإنسان، وإدماج مكون حقوق الإنسان في برامج إعداد المعلمين، وبرامج التأهيل المستمر لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة حيث أطلقت وزارة التربية والتعليم

والتعليم الفني من خلال وحدات حقوق الإنسان بالوزارة والمديريات والإدارات التعليمية مبادرة إنسان لنشر ثقافة حقوق الإنسان ومحاور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. وإعداد دليل الإنجاز المؤسسي للوحدات بالمديريات التعليمية كرصد وتقييم لأنشطتها.

كما نظمت الوزارة عددًا من الأنشطة التدريبية التي من شأنها تطوير مهارات القائمين على العملية التعليمية، وذلك من خلال تنفيذ الحقيبة التدريبية لتنمية مهارات المعلمين والمديرين القائمين على تنمية الوعي الطلابي بالتغيرات المناخية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة بالمحافظات المختلفة بالتعاون مع اليونيسيف، كما قامت الوزارة بتنفيذ حقيبة تدريبية أخرى تستهدف مديري المدارس بعنوان تفعيل دور المدرسة في توظيف المشروعات القومية في تنمية قيم الولاء والانتماء لدى الطلاب. مع ذلك لا تزال هذه الخطوات غير منظمة ولا يوجد إلزام في وضع حقوق الإنسان في برامج اعداد المعلمين.

وبخصوص النتيجة المستهدفة استخدام أحدث التقنيات التكنولوجية للمعلومات والاتصالات؛ لمساعدة الطلاب على التعلم عن بعد في مجال حقوق الإنسان. لاحظت مؤسسة ماعت بعض الجهود المبذولة لتنفيذ هذه النتيجة حيث وقعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بروتوكول تعاون مع المؤسسة التربوية لبناء القدرات بهدف دعم الطلاب ذوي الإعاقة البصرية باستخدام التكنولوجيا المساعدة لمواكبة التعليم الرقمي. وفي سياق متصل، وتحت إشراف الوزارة تم تنفيذ مسابقة دوري المكاتب التنفيذية والتي ينظمها الاتحاد العام لطلاب مدارس الجمهورية للعام الدراسي 2022/2021 المراحل التعليم ما قبل الجامعي، بهدف تمكين الطلاب من توظيف التكنولوجيا في تنفيذ البرامج والمشروعات والمبادرات المجتمعية، وتأصيل قيم المواطنة. غير إن التنفيذ الكامل لهذه النتيجة يستدعي انشاء منصات متخصصة لتعليم الطلاب عن بعد في مجال حقوق الإنسان.

أما بالنسبة للنتائج المستهدفة التي لم يبدأ العمل عليهما نجد إن النتيجة الأولي الخاص بإعداد وإطلاق الخطة الوطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان في المراحل التعليمية المختلفة. حيث لم تعلن الجهة المنوط بها تنفيذ هذه النتيجة اي خطوات لإطلاق الخطة الوطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان ويستدعي تحقيق المستهدف من هذه النتيجة إصدار قرار تنفيذي بتشكيل لجنة مكونة من خبراء حقوق الإنسان والتربية والتعليم العالي والأكاديميين من أجل وضع الخطة الوطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان مع مراعاة ضرورة مجالس طلابية منتخبة بناء على انتخابات تنافسية وحرة وإتاحة التواصل بين الطلاب ومنظمات المجتمع المدني وبينهم مؤسسات العدالة ووضع الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها مصر من بين الركائز التي تستند إليها الاستراتيجية.

بالمثل النتيجة المستهدفة رقم 4 الخاصة بالتوسع في إجراء البحوث والدراسات العلمية بشأن تطوير منهجيات تدريس مواد حقوق الإنسان، وإدراجها في مقررات التعليم ما قبل الجامعي والعالي. فرغم ما ورد في تقرير متابعة تنفيذ الإستراتيجية من تدابير لتنفيذ هذه النتيجة إننا نجد إن التدابير التي ذكرت لا تنطبق على تحقيق الغرض من هذه النتيجة لم تلاحظ مؤسسة ماعت أي جهود مبذولة من أجل تنفيذ المستهدف من هذه النتيجة حيث يفرض قانون ممارسة العمل الأهلي ولائحته التنفيذية على منظمات المجتمع المدني موافقة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء من أجل القيام باي استطلاعات راي او بحوث ودراسات علمية وهي موافقة يصعب الحصول عليها عمليًا وفقا لتقارير مختلفة.

ج. البند الفرعي الثالث: الخاص بتدريب أعضاء هيئة الشرطة

استهدفت الإستراتيجية تحقيق 4 نتائج مستهدفة في البند الفرعي الخاص بتدريب أعضاء هيئة الشرطة تتعلق بشكل أساسي في بناء قدرات أعضاء هيئة الشرطة والقائمين علي السجون وإدماج قواعد السلوك للقائمين علي إنفاذ القانون ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج الواردة في البند الفرعي الثاني من المحور الرابع نجد إن هناك نتيجتين مستهدفتين قامت بتنفيذهم الجهة المنوط بها التنفيذ وفقا لهذا البند بينما تقترب الجهات المنوط بها التنفيذ من تحقيق المستهدف من نتيجتين أخريين وفي الجدول أدناه النتائج المستهدفة في البند الفرعي الثالث.

تدريب أعضاء هيئة الشرطة		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	مواصلة بناء قدرات وتدريب أعضاء هيئة الشرطة في مجال الالتزام بقيم ومبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا	منفذة
2	تعزيز وبناء قدرات القائمين على السجون وأماكن الاحتجاز وفقا لما ينص عليه القانون ولائحة السجون والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن.	منفذة
3	تنفيذ برامج تدريبية متقدمة في مجال حقوق الإنسان بشأن موضوعات أكثر تخصص في مجال حقوق المرأة، والطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والاتجار في البشر، والهجرة غير الشرعية.	جار العمل
4	إدماج مدونات قواعد السلوك ضمن البرامج التوعوية والتدريبية للقائمين على إنفاذ القانون في هيئة الشرطة	جار العمل

فبخصوص النتيجتين الذي جري تنفيذهم نجد النتيجة الأولي الخاص بمواصلة بناء قدرات وتدريب أعضاء هيئة الشرطة في مجال الالتزام بقيم ومبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من الخطوات المبذولة من أجل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة حيث وصل إجمالي دورات بناء القدرات التي وزارة الداخلية وتشير الإحصائيات المتاحة إن مركز بحوث الشرطة التابع لوزارة الداخلية المصرية قد عقد منذ إنشاؤه 345 دورة تدريبة في مجال حقوق الإنسان والحماية المجتمعية تتعلق في معظمهًا بالتدريب علي الطرق المثلي للتعامل مع المحتجزين.

كما إن هناك مركز لتدريب كوادر الشرطة ملحق بمراكز التأهيل يقدم برامج تدريب متعمقة لضباط ومسؤولي إدارة المركز ومن بين الأمثلة الحديثة التي وثقتهًا مؤسسة ماعت في 15 أغسطس 2023 شارك المجلس القومي لحقوق الإنسان في ورشة تدريبة لتدريب أفراد الشرطة علي قواعد القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء " قواعد نيلسون مانديلا" وهي الورشة التي كانت منعقدة اثناء زيارة المجلس إلي مركز الإصلاح والتأهيل، وتجدر الإشارة إن خمس من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء تنص صراحة علي الحماية من الإساءات المختلفة ومن ممارسات التعذيب . كما تشيد مؤسسة ماعت بالشراكة الواعدة التي تقبل عليهًا وزارة الداخلية المصرية مع الهيئة الدولية للصليب الأحمر حيث نظمت وزارة الداخلية في أغسطس 2023 فقط ثماني دورات تدريبة لأفراد الشرطة بالتعاون مع الهيئة.

كما عقدت وزارة الداخلية ممثلة في مركز بحوث الشرطة عدد من الفاعليات من أجل التدريب على الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. ففي فبراير 2022 عقدت وزارة الداخلية فاعلية بعنوان دور وزارة الداخلية في إنفاذ محددات الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بما في ذلك حماية الفئات الأولي للرعايا وإعادة تأهيل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في 21 نوفمبر 2021 عقد قطاع حقوق الإنسان في وزارة الداخلية ثلاث محاضرات بقطاعات وادارات الوزارة المختلفة بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان بين كوادر الوزارة وتحسين مهارات التعامل مع المواطنين.

أما النتيجة المستهدفة الأخرى المنفذة فهي الثانية وفقا لترتيب النتائج في هذا البند وهي تعزيز وبناء قدرات القائمين على السجون وأماكن الاحتجاز وفقا لما ينص عليه القانون ولائحة السجون والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن. حيث لاحظت مؤسسة ماعت تقدم في تنفيذ هذه النتيجة حيث اجريت داخل مراكز الإصلاح والتأهيل مجموعة من الدورات التدريبة لبناء قدرات القائمة علي هذه المراكز كما عقدت وزارة الداخلية خلال الفترة من يناير 2019 - يونيو 2023 عدد (47) دورة تدريبية للعاملين بها بالتنسيق مع

عـدد من المنظمـات الـدوليـة، و منهـا مكتـب الأمم المتحـدة المعنى بـالمخـدرات والجريمـة UNODC، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجالات حقوق الإنسان ، العنف ضد المرأة ، وتطوير الرعاية الصحية بمراكز الإصلاح والتأهيل، وقواعد نيلسون مانديلا النموذجية لمعاملة النزلاء بمراكز الإصـلاح والتأهيل ، بالإضـافة إلي ذلك قامت النيابة العامة خلال الفترة من عام 2019 حتى 5 يونيو 2023 بعقد 29 دورة تدريبية في مجال مكافحة الإتجار في البشـر ضـمت 577 من أعضـاء النيابة العامة، وكذا 16 دورة ترتبط بموضـوعات حقوق الإنسـان اسـتهدفت 257 متدرب.

أما بخصـوص النتائج المسـتهدفة التي اقتربت الجهات المنوط بها التنفيذ من تحقيق المستهدف منها نجد النتيجة الثالثة في البند الفرعي الثالث الخاصة بتنفيـذ برامـج تدريبيـة متقدمة في مجال حقوق الإنسان بشأن موضوعات أكثر تخصص في مجال حقوق المرأة، والطفـل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والاتجار فـي البشـر، والهجـرة غيـر الشـرعية. لاحظت مؤسـسـة ماعت مجموعة من الجهود المبذولة من أجل تنفيذ المسـتهدف من هذه النتيجة، وقد شـاركت وزارة الداخلية في الدورة التدريبة الأولي للكوادر العاملة في الوزارة المعنيين بمكافحة العنف ضـد المرأة كما شـاركت وزارة الداخلية في المؤتمرات التي عقدتها وزارة التضامن الاجتماعي والتي استهدفت تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان إعادة ادماجهم في المجتمع لاحظت مؤسـسـة ماعت عقد وزارة الدفاع عدد 95 دورة اسـتهدفت تدريب عدد 2184 من العاملين بجهات ضـبط الحدود وإنفاذ القانون العسـكرية، بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية من بينها المنظمة الدولية للهجرة. بالإضـافة إلي النتيجة الرابعة الخاصـة بالعمل إدماج مدونات قواعـد السـلوك ضمـن البرامـج التوعويـة والتدريبيـة للقائمين علـى إنفـاذ القانـون في هيئة الشرطة لاحظت مؤسسة ماعت استمرار جهود وزارة الداخلية في تدريس مادة حقوق الإنسـان كمادة أسـاسـية في مناهج التعليم بالكليات ومعاهد الشـرطة بالإضـافة إلي شـمول الدورات التدريبة التي تسـتهدف طلاب كلية الشـرطة لبرامج قائمة علي حقوق الإنسان مع ذلك لا تزال هناك حاجة لمزيد من الجهود الإضافية لتنفيذ هذه النتيجة.

د. البند الفرعي الرابع: الخاص بتدريب أعضاء الهيئات القضائية

استهدفت الإستراتيجية تحقيق نتيجتين مستهدفين في البند الفرعي الخاص بتدريب أعضاء الهيئات القضائية ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج الواردة في البند الفرعي الرابع من المحور الرابع نجد إن هناك نتيجة مستهدفة نُفذت بالإضافة إلي نتيجة أخري تقترب الجهة المنوط بها من تحقيق المستهدف منها وفي الجدول التالي النتائج المستهدفة وفقا للبند الفرعي الرابع.

تدريب أعضاء الهيئات القضائية		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	التوسع في البرامج المتخصصة أعضاء الجهات والهيئات القضائية للتثقيف بموضوعات حقوق الإنسان، لاسيما معايير وضمانات المحاكمة العادلة	منفذة
2	تطوير المراكز التدريبية التابعة للجهات والهيئات القضائية، من حيث إعداد الأدلة التدريبية والإرشادية المتخصصة، وتطوير مؤشرات قياس الأثر للبرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان، وتطوير منهج علمي لدراسة، ومتابعة، وتقييم تلك البرامج.	جار العمل

بخصوص النتيجة المستهدفة الخاصة بالتوسع في البرامج المتخصصة لأعضاء الجهات والهيئات القضائية للتثقيف بموضوعات حقوق الإنسان، لاسيما معايير وضمانات المحاكمة العادلة لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من التدابير المتخذة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة حيث عقدت وزارة العدل بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورشة عمل تيسير وصول الضحايا للعدالة في إطار تفعيل بعض من الغايات التي استهدفتها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وقد حضر هذه الورشة التي استمرت يومين مجموعة من الخبراء الوطنيين والدوليين في تيسير وصول الضحايا للعدالة بما يتفق بعض البنود الفرعية في المحور الأول من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بجانب ما انطوي عليه المحور الرابع الخاص بالتثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان وهو ما يتفق أيضا مع المحور السادس في استراتيجية وزارة العدل الخاص بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وحماية الفئات الأولى بالرعاية والتي يأتي من ضمن أهدافها تبادل الخبرات

والممارسات الفضلى بين السادة القضاة وصولا إلى تعزيز قدراتهم، واطلاعهم على الممارسات الفضلي في مجال حقوق الإنسان.

وقد ركزت الورشة في إطار تفاعلي على مفهوم حقوق الإنسان في سياق العدالة الجنائية وفقا للمعاهدات الدولية إلى جانب مبادئ ومعايير الأمم المتحدة بشأن وصول الضحايا إلى العدالة وأخيرًا مكافحة العنف ضد المرأة وفقا للمبادئ والمعايير الدولية وأفضل الممارسات ذات الصلة وحماية ودعم ضحايا الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية إضافة إلى دور وزارة العدل في تيسير الوصول للعدالة بجانب لفت الانتباه بعاملة الأطفال في سياق منظومة العدالة. وتري مؤسسة ماعت أنه يمكن أن يبني على هذه الورشة للخروج بتوصيات عملية من أجل تعزيز وصول المجني عليهم إلى العدالة وتعزيز النظام القضائي الخاص بالأطفال الشهود على النحو الذي جاء في المحور الرابع من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

أما بخصوص النتيجة المستهدفة بتطوير المراكز التدريبية التابعة للجهات والهيئات القضائية، من حيث إعداد الأدلة التدريبية والإرشادية المتخصصة، وتطوير مؤشرات قياس الأثر للبرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان، وتطوير منهج علمي لدراسة، ومتابعة، وتقييم تلك البرامج. لاحظت مؤسسة ماعت بعض الجهود التي قامت بها الجهات المنوط بها تنفيذ هذه النتيجة من بين هذه الجهود إصدار وزارة العدل بالتعاون مع اليونيسيف الدليل الإرشادي للحقوق الإجرائية للأطفال المجني عليهم والشهود على الجرائم.

كما ساهمت في إعداد الدليل الإرشادي الخاص بجمع الأدلة والتحقيق والملاحقة في جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق إنفاذ القانون، بالتعاون مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. بجانب إصدارها دوريات حول مبادئ حقوق الإنسان المستخلصة من بعض أحكام المحكمة الدستورية العليا، والمحكمة الإدارية بالقضاء الإداري. وقعت وزارة العدل بروتوكول تعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان للتعاون في مجال التدريب القضائي للموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، ويهدف البروتوكول إلى إعداد بحوث مشتركة، وتنظيم وعقد المؤتمرات العلمية والعملية والندوات وورش العمل حول محاور حقوق الإنسان الأساسية والحريات العامة، وتصميم برامج تعالج قضايا حقوق الإنسان بصفة عامة، والعمل على تبادل الخبرات التدريبية والفنية فيما يتعلق بالتشريعات المختلفة سواء بإجراء تعديلات قانونية أو استحداث تشريعات جديدة ذات صلة بحقوق الإنسان والحريات العامة. مع ذلك لم تقدم وزارة العدل علي تطوير مؤشر لقياس أثر البرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان وخاصة البرامج التي تساهم الوزارة في إعدادها.

البند الفرعي الخامس: الخاص بتعزيز برامج تدريب العاملين بالجهاز الإداري

استهدفت الإستراتيجية تحقيق 6 نتائج مستهدفة في البند الفرعي الخاص بتعزيز برامج تدريب العاملين في الجهاز الإداري والتي استهدفت بشكل أساسي، ومن خلال متابعة مؤسسة ماعت لتنفيذ النتائج الواردة في البند الفرعي الخامس من المحور الرابع نجد إن هناك أربع نتائج مستهدفة تقترب الجهة المنوط بها التنفيذ من تحقيق المستهدف منها بينما هناك نتيجتين لم تبدأ في العمل عليهما. وفي الجدول التالي النتائج المستهدفة وفقا للبند الفرعي الخامس.

إدماج حقوق الإنسان في مراحل التعليم		
رقم النتيجة	النتيجة المستهدفة	الموقف من التنفيذ
1	تنمية قدرات المعنيين بالجهات والهيئات الرسمية على مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان المنضمة إليها مصر.	جار العمل
2	تقديم الدعم التقني في مجال حقوق الإنسان لمؤسسات التدريب الوطنية المعنية ببناء قدرات وتدريب موظفي الخدمة المدنية.	جار العمل
3	عقد دورات تدريبية متخصصة ومتدرجة المستويات على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان	جار العمل
4	تحديث مؤشرات لقياس أثر البرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان تكون قائمة على مناهج علمية لدراسة، ومتابعة، وتقييم تلك البرامج وفاعليتها وقابليتها للتطبيق العملي.	لم يبدأ
5	بناء قدرات وتدريب العاملين بوحدات حقوق الإنسان بالمحافظات	جار العمل
6	إنشاء المنصات الإلكترونية المتخصصة في مجالات حقوق الإنسان، للتوسع في إتاحة المعارف والتدريب عن بعد.	لم يبدأ

بخصوص النتيجة المستهدفة الخاصة بتنمية قدرات المعنيين بالجهات والهيئات الرسمية على مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان المنضمة إليها مصر. أطلعت مؤسسة ماعت على الجهود المبذولة لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة مثل تنظيم البرنامج التدريبي الأول لموظفات وموظفي وزارة العدل بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة حول الجهود الوطنية للقضاء على جريمة ختان الإناث وقد استهدف البرنامج توعية خمسين موظفة وموظفا من مختلف

قطاعات الوزارة بجريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. مع ذلك فإن مؤسسة ماعت ترى إن هذه الخطوة غير كافية لتحقيق المستهدف من هذه النتيجة.

وبخصوص النتيجة المستهدفة الثانية لتقديم الدعم التقني في مجال حقوق الإنسان لمؤسسات التدريب الوطنية المعنية ببناء قدرات وتدريب موظفي الخدمة المدنية. أطلعت مؤسسة ماعت علي الجهود المبذولة لتنفيذ المستهدف من هذه النتيجة علي سبيل المثال لاحظت مؤسسة ماعت اهتمام وزارة التنمية المحلية بمنظومة التدريب وبناء قدرات العاملين في المستويات الإدارية المختلفة، بما يساعد في رفع كفاءة العاملين وتطوير مهاراتهم وتنمية قدراتهم الوظيفية والشخصية، كما أن الخطة التدريبية للعام المالي 2023 بالوزارة تضمنت عددًا من الموضوعات، من بينها وحدات الحماية المجتمعية المستحدثة في الوزارة والمحافظات مثل: تكافؤ الفرص، وحماية الطفل، والقيادات النسائية التنفيذية والرائدات، وحقوق الإنسان، والتعاون الدولي، إضافة إلى وحدات السياسات السكانية.

في سياق متصل أصدر وزير التنمية المحلية القرار رقم 67 لسنة 2021، بشأن إعادة تشكيل وحدات حقوق الإنسان بالمحافظات، والذي نص على تنمية مهارات العاملين بوحدات حقوق الإنسان وبناء قدراتهم الفنية والعلمية من خلال إعداد برامج وخطط التأهيل والتدريب وتنفيذها، وكذلك وضع خطوط استرشادية لعمل تلك الوحدات. ونظمت وزارة التنمية المحلية عددًا من الدورات التدريبية للعاملين بوحدات حقوق الإنسان حول المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان كما نظمت دورات تدريبية بشأن إعداد المدربين لنشر ثقافة حقوق الإنسان على مستوى المحليات لكن يظل تحقيق المستهدف من هذه النتيجة يتطلب توسيع قاعدة المستهدفين من الدعم التقني عقد دورات تدريبية متخصصة ومتدرجة المستويات على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وأدماج جهاز الإدارة العامة التابع للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الاستراتيجية في الخطة التدريبة للجهاز بما يستهدف وعي الموظفين بمفاهيم حقوق الإنسان بين الموظفين في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وذلك وفقا لـ "صالح الشيخ" رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وقد وصل عدد البرامج التي أقرت الاستراتيجية كأحد محاورها 42 برنامج تدريبي، استفاد منها 495 موظف قيادي.

كما استهدفت الخطة التدريبة لوزارة التنمية المحلية 2022- 2023 والتي اشتملت على الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تأهيل 6 آلاف موظفًا في المحليات في المحافظات المختلفة بشكل مؤسسي. مع ذلك يستدعي التنفيذ الكامل للمستهدف في هذه النتيجة تعميم الخطط التدريبة وكتابة مدونات السلوك ونشر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

في جميع الوزرات والمؤسسات التابعة لها. ففي 10 فبراير 2022 عقد مركز بحوث الشرطة في أكاديمية الشرطة ندوة بعنوان "دور وزارة الداخلية في الوصول إلي محددات الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" وذلك بحضور مجموعة من طلاب الجامعات المصرية بجانب وزارة الشباب والرياضة وطلاب الكليات العسكرية وكلية الشرطة وبمشاركة عدد من القيادات في وزارة الداخلية وقد ركزت الندوة علي ملامح ومحددات الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، دور وزارة الداخلية في إنفاذها والجهود الرامية إلي تطوير المبادرات الاجتماعية والإنسانية التي تنظمها إضافة إلى جهود الوزارة في حماية الفئات الأولى بالرعاية بجانب جهود الوزارة في إعادة تأهيل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وأخيرًا جهود الوزارة في بناء وتعزيز قدرات رجال الشرطة لصون حقوق الإنسان.

بالمثل تبين لمؤسسة ماعت إن الجهة المنوط بها التنفيذ اقتربت من تحقيق النتيجة المستهدفة رقم 5 الخاصة ببناء قدرات وتدريب العاملين بوحدات حقوق الإنسان بالمحافظات حيث تضمنت الخطة التدريبة لوزارة التنمية المحلية علي تأهيل وبناء قدرات 6 آلاف موظف بنهاية 2023 كان من بين هؤلاء الموظفين المستهدفين العاملين في وحدات حقوق الإنسان. في سياق متصل عقدت وزارة التنمية المحلية بالتعاون مع اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان تدريبًا لبناء قدرات 25 شخص من وحدات حقوق الإنسان في المحافظات المختلفة من بينهم 9 نساء يستهدف التدريب بناء كوادر قادرة على إقامة تدريبات في المستوي المحلي، بجانب التدريب على الجوانب المعرفية لحقوق الإنسان من بينها منظومة الأمم المتحدة، والآليات الإقليمية والوطنية والمعاهدات الدولية. كما تناول البرنامج التعريف بالإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ومحاورها والغرض منها وباللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان وتشكيلها واختصاصاتها ودورها، إضافة إلى علاقة حقوق الإنسان بالتنمية المستدامة، والتزامات مصر الدولية في مجال مكافحة الفساد، ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز، وآليات التعاون مع مؤسسات المجتمع الأهلي.

بينما لم تبدأ الجهة المنوط بها التنفيذ في العمل على نتيجتين؛ الأولي النتيجة المستهدفة الرابعة الخاصة بتحديث مؤشرات لقياس أثر البرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان تكون قائمة على مناهج علمية لدراسة، ومتابعة، وتقييم تلك البرامج وفاعليتها وقابليتها للتطبيق العملي. حيث لم تلاحظ مؤسسة ماعت اي جهود مبذولة لقياس أثر البرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان أو المتابعة وبشكل عام تلاحظ مؤسسة ماعت غياب أي آلية للمتابعة والتقييم فيما يخص الإستراتيجية بشكل عام والمستهدف منها بالإضافة إلى النتيجة السادسة المتعلقة بإنشاء المنصات الإلكترونية المتخصصة في مجالات حقوق الإنسان، للتوسع في إتاحة المعارف والتدريب عن بعد.

التوصيات

- ضرورة وضع خطة العمل التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية لتحقيق النتائج التي تضمنتها وتوضيح الأدوار المنوطة بكل جهة لتنفيذ النتائج المستهدفة من الاستراتيجية والإطار الزمني لتحقيق كل نتيجة لاستكمال مسار تنفيذ الإستراتيجية قبل نهاية المرحلة الأولي؛
- يجب وضع آلية تنسيقية مع أصحاب المصلحة للتشاور بشأن النتائج المستهدفة التي لم يبدأ العمل عليها بعد؛
- العمل على اعتماد برنامج وطني لنشر ثقافة حقوق الإنسان، مع إشراك اصحاب المصلحة بما في ذلك المجالس القومية المتخصصة والمجتمع المدني في إعداده والتوعية به.
- النظر في وضع التشريعات ذات الأولوية في المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على جدول أعمال دور الانعقاد الخامس لمجلس النواب مثل قانون حرية تداول المعلومات والإحصاءات والبيانات الرسمية، وقانون مكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة؛
- النظر في إنشاء مفوضية لمكافحة التمييز لما ستحققه من تحقيق مجموعة من النتائج المستهدفة في الإستراتيجية؛
- حث الوزرات التي لم تنشئ وحدات حقوق الإنسان بهًا على تسريع وتيرة عملية إنشاء هذه الوحدات وتدريب الكوادر البشرية التي تتولي مهام هذه الوحدات؛
- العمل على ترويج الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بشكل أكبر علي وسائل الإعلام العامة والخاصة؛
- النظر في دعم المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني وتكون ذات صلة بالمساعدة في تنفيذ بعض النتائج في الإستراتيجية الوطنية؛
- النظر في تحديث وثيقة الإستراتيجية لتغيير العبارات والمصطلحات التي تتضمنها الإستراتيجية وجري تغييرهًا بالفعل بموجب تشريعات اعتمدها مجلس النواب.